جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

شعبة: العلوم السياسية

تخصص: تنظيم سياسي و إداري

السياسة الحكومية في قطاع الفلاحة في ظل الأزمة النفطية 2014-2019 – دراسة حالة ولاية الوادي –

إعداد الطالبة: روفية بن عامر

إشراف الأستاذ: رمضان عبد المجيد

أعضاء لجنة المناقشة:

(الرتبة العلمية) اسم و لقب الأستاذ	الصفة
د / حسان بن كادي	رئيسا
د / رمضان عبد المجيد	مشرفا و مقررا
أ / عبد الوهاب كافي	مناقشا

نوقشت و أجيزت يوم: 16/ 09 /2020

السنة الجامعية:2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

لك ربي هذا القليل من العلم معينا فيه.

وأحفظ لنا ربي من مهد لنا طريق العلم

إلى من أوصى بهما الله ورسوله وجعل رضاهما من رضاه وطاعتهما من طاعته إلى أعز

وأقرب الناس إلى قلبي من كانا سببا في سعادتي وسرا في وجودي أدامهما الله

ورعاهما وجعلني دائما مطيعة لهما والدي العزيزين

إلى من أحبهم إلى آخر نبض في عروقي ورود البيت إخوتي وأخواتي

إلى زملائي والى كل من أحببناهم

وأحبوني في الدنيا.

شكر وعرفان

مصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم:" من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم.

أشكر الله عزوجل أولا ، الذي أعانني ووفقني في إنهاء

هذا العمل

و أشكر الوالدين الكريمين و الإخوة

ومن ثمة يقتضي مني جانب الشكر و الاعتراف بالفضل أن أتقدم بخالص الشكر

إلى الأستاذ المشرف **عبد المجيد رمضان** الذي لم يدخر جهدا

في النصح و التوجيه و أسأل الله أن يجازيه كل خير

كما أتقدم بالشكر إلى كل أساتذة العلوم السياسية كل باسمه

وإلى كل من بجانبي من قريب

أو بعيد في إتمام

هذا العمل.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على سياسة الحكومة في قطاع الفلاحة في ظل الأزمة النفطية 2014-2019 مع دراسة حالة قطاع الفلاحة لولاية الوادي. وتم لذلك استخدام المنهج الإحصائي من خلال إدراج بيانات وإحصائيات متعلقة بالقطاع الفلاحي، وتم التوصل إلى أن السياسة الفلاحية المتبعة في ظل الأزمة مكّنت الجزائر من تحقيق زيادة في إنتاجية القطاع ورفع نسبة مساهمته في الناتج الوطني رغم الصعوبات والنقائص التي لا يزال يشهدها القطاع الحيوي في اقتصاد الدولة.

الكلمات المفتاحية: السياسة الحكومية، قطاع الفلاحة، الأزمة النفطية، ولاية الوادي.

Abstract:

This study aims to shed light on the government's policy in the agriculture sector in light of the 2014-2019 oil crisis, with a case study of the agricultural sector in the state of El-Ouadi. Therefore, the statistical approach was used by including data and statistics related to the agricultural sector, and it was concluded that the agricultural policy adopted in light of the crisis enabled Algeria to achieve an increase in the productivity of the sector and raise the percentage of its contribution to the national product despite the difficulties and shortcomings that the vital sector still witnesses in the state's economy.

Key words: *government policy, agriculture sector, oil crisis, and the state of the El-Ouadi.*

مقدمة

مقدمة:

عرف القطاع الفلاحي في الجزائر بعد الاستقلال عدة مراحل وسياسات من أجل بنائه ، وجعله قاعدة متينة للاقتصاد الوطني كونه المصدر الأساسي لتوفير الغذاء، فقد شهد هذا القطاع فوضى ودمار عقب حرب التحرير، بعد تنفيذ سياسة الأرض المحروقة من طرف الاستعمار الفرنسي، وبعد خروج الفرنسيين تاركين مزارعهم وأملاكهم ، قامت الدولة الجزائرية باتخاذ أول إجراء و إعلان أملاك المعمرين دون مالك ،وقام العمال الجزائريون بتسييرها وتم إنشاء نظام التسيير الذاتي بموجب المرسوم الصادر في 22مارس1963 ، وفي أكتوبر 1963 صدر مرسوم يقضي بتأميم كل الأراضي الزراعية، واستمر هذا النظام منذ الاستقلال إلى بداية السبعينات ، إلا أن جهل العمال بأمور التسيير جعل الفوضى سمة هذه المرحلة ، فكان لابد من البحث عن بديل .

وبعدها جاءت الثورة الزراعية في 1971/07/14 ورغم أنها كانت غنية في مضمونها ومبادئها ، كالتوزيع العادل للأراضي الفلاحية و وسائل الإنتاج ، ورفع شعار الأرض لمن يخدمها، إلا أنها لم تنجح لعدة أسباب كانتشار البيروقراطية ، و بدأت مشاكل القطاع الفلاحي تتعقد فظهر نظام إعادة الهيكلة الزراعية بناءا على التعليمة الرئاسية رقم14 المؤرخة في 17مارس1981 التي تنص على إعادة هيكلة القطاع الفلاحي والذي من خلاله تم وضع أطر وكيفيات تنظيم المزارع و استغلال الأرض والعقار ، ثم جاء القانون رقم 18/83 الصادر في 1983/08/13 المتعلق بمنح الملكية العقارية في إطار عملية الاستصلاح ، ثم صدر قانون آخر رقم19/87 المؤرخ في 1987/12/08 المتضمن كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم .

وبعد انتهاج الجزائر لسياسة اقتصاد السوق في التسعينات قامت بالتعديل الهيكلي للقطاع وخصصته وتشجيع الاستثمار الفلاحي ، كما صدرت مجموعة من القوانين أهمها القانون رقم25/90 المؤرخ في 1990/11/18 المتعلق بالتوجيه العقاري ، كما قامت الدولة بإعادة الأراضي المؤممة وإعادة هيكلة العقار الفلاحي ، و تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم483/97 المؤرخ في1997/12/25المحدد لكيفيات منح حق الامتياز على قطع أرضية من الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للدولة .

استكمالا لجهود الدولة الرامية إلى تطوير قطاع الفلاحة انتهجت الحكومة الجزائرية سياسات جديدة في القطاع مع مطلع الألفية الثالثة بعد الخروج من مخلفات العشرية السوداء ، فسطرت برامج ومخططات وخصصت لها مبالغ مالية معتبرة ، وكانت بدايتها بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية من 2000-2004 ومن خلاله تقوم الدولة بتدعيم الفلاحين و تقديم قروض لهم ، و في سنة 2004 توسع المخطط ليشمل التنمية الريفية وأصبح تحت اسم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية بحكم أن تنمية الريف ركيزة أساسية لتطوير الفلاحة ، و امتد العمل بهذا المخطط إلى غاية 2007 ، ورغم أن تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية شهد عدة عراقيل من ناحية التسيير ومن الناحية التقنية ، إلا أنه ساهم في إنعاش القطاع الفلاحي الجزائري .

مواصلة لعمل الحكومة في جعل القطاع الفلاحي محركا حقيقيا للاقتصاد الوطني تم وضع سياسة التجديد الفلاحي و الريفي من 2008 إلى 2014 وانطلقت رسميا في 2009 ، وتعتمد على قانون التوجيه الفلاحي الصادر في 2008 و الذي يحدد إطارها بهدف تمكين الفلاحة الوطنية من تحقيق الأمن الغذائي و تقوم على ثلاثة ركائز هي: التجديد الفلاحي من أهدافه تكثيف الإنتاج في المحاصيل الواسعة الاستهلاك الركيزة الثانية التجديد الريفي ويقوم على أساس التكامل بين الفضاءات الحضارية و الريفية ، تجسيد اللامركزية لفائدة المناطق الريفية الأكثر عزلة، أما الركيزة الثالثة فتتمثل في برنامج دعم القدرات البشرية و التقنية، ويركز على قدرات وطرق العمل لكل الفاعلين في قطاع الفلاحة من فلاحين و مربين و إدارة وبنوك كما يعمل على دعم الصحة النباتية والبيطرية و وسائل عصرنة أنظمة الإعلام و الاتصال وتزويد الفلاحين بالتكنولوجيا ، ومن أجل السير الحسن لسياسة التجديد الفلاحي و الريفي تم وضع سلسلة من التدابير و الإجراءات لتأطير العقار الفلاحي وتسهيل الاستفادة من التمويلات البنكية ، حيث تم إصدار القانون رقم 10-03 المؤرخ في 15 أوت 2010 الذي يحدد شروط و كيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة في إطار نظام الامتياز ، حيث يزيح هذا القانون الجديد عراقيل عديدة أمام الاستثمار و الشراكة من أجل إنعاش قطاع الفلاحة ، و تم استحداث قرض الرفيق و قرض التحدي و القرض الإيجاري وقرض السكن الريفي لتدعيم الفلاحين، ورغم النتائج الإيجابية التي حققتها هذه السياسة إلا أنه لا زالت هناك عراقيل تقف أمام تطوير القطاع الفلاحي لذا يجب العمل على تجاوزها.

و في شهر سبتمبر 2014 شهدت الجزائر على غرار بقية دول العالم أزمة نفطية حادة ، و بما أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بامتياز ، يعتمد على عائدات النفط ، كان لابد من إيجاد بدائل أخرى خارج المحروقات ، و تعول الدولة كثيرا على قطاع الفلاحة كبديل استراتيجي لتنويع الاقتصاد و تحقيق الاكتفاء الذاتي، لما يزخر به من إمكانيات تؤهله لأن يكون بديلا للنفط ، فقامت الحكومة بوضع سياسة فلاحية لتطوير القطاع متعددة الجوانب .

ومن أجل دراسة السياسة الحكومية المسطرة في ظل انخفاض أسعار النفط ،وانعكاساتها على أداء القطاع الفلاحي قمنا باختيار ولاية الوادي نموذجا بحكم ما تتوفر عليه الولاية من مؤهلات فلاحية جعلتها تحتل المراتب الأولى في العديد من المحاصيل .

أهمية البحث:

- تكمن أهمية هذا البحث من أهمية قطاع الفلاحة في تحقيق الأمن الغذائي وبالتالي التخلص من التبعية الغذائية للخارج.
- التعرف على السياسة الفلاحية التي وضعتها الحكومة لتطوير قطاع الفلاحة في ظل الأزمة النفطية 2014-2019 .
- تبيين إمكانيات القطاع الفلاحي في الجزائر وأنه قادر على توفير احتياجات السكان و التوجه نحو التصدير و بالتالي يصبح بديلا لقطاع المحروقات .
- التعرف على مفهوم السياسة الفلاحية و الفواعل المشاركة في وضعها.

- التعرف على أثر الأزمة النفطية 2019/2014 على قطاع الفلاحة .
- التعرف على واقع قطاع الفلاحة بولاية الوادي .

أهداف البحث:

- يهدف هذا البحث إلى التعرف على السياسة الفلاحية المسطرة من طرف الحكومة في ظل الأزمة النفطية 2019/2014 و معرفة مدى نجاحها في تطوير قطاع الفلاحة ، وجعله بديلا للمحروقات.
- معرفة هل ساهمت الأزمة النفطية في تكثيف جهود الحكومة نحو قطاع الفلاحة .
- تبيين تحديات القطاع الفلاحي في الجزائر و اقتراح بعض الحلول لتطويره.
- الوقوف على البرامج الفلاحية المتبعة في ولاية الوادي من 2019/2014 ، ومدى مساهمتها في تطوير قطاع الفلاحة بالولاية .

مبررات اختيار الموضوع:

مبررات ذاتية:

- الرغبة في تناول هذا الموضوع بالنظر لأهمية قطاع الفلاحة كقطاع استراتيجي .
- حداثة الموضوع على مستوى مكتبة الحقوق و العلوم السياسية لجامعة ورقلة.
- التبعية الغذائية التي تتخبط فيها البلاد بسبب ضعف الإنتاج الفلاحي رغم الإمكانيات الفلاحية التي تزخر بها بلادنا .

مبررات موضوعية:

- التعرف على دور السياسة الفلاحية في تطوير القطاع الفلاحي .
- يعتبر القطاع الفلاحي ركيزة أساسية لتنويع الاقتصاد الوطني ، لذلك أعطت الدولة اهتماما له لتحقيق الاكتفاء الذاتي و الخروج من التبعية الغذائية .
- الدور الكبير لهذا القطاع في توفير احتياجات السكان من الغذاء .
- التعرف على أثر الأزمة النفطية على قطاع الفلاحة .
- التعرف على إنجازات و تحديات قطاع الفلاحة بولاية الوادي.

الدراسات السابقة:

1– دراسة محمد تابعي بعنوان: السياسة العامة الفلاحية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر(دراسة حالة ولاية الوادي من 2000–2017) مذكرة ماستر في العلوم السياسية، طرح الباحث الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة السياسة الفلاحية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر ؟ ومن أهم النتائج التي توصل إليها: ضعف التأمين الفلاحي في قطاع الفلاحة، والاعتماد على وسائل تقليدية في الزراعة، وتتشابه دراستنا مع دراسة الباحث في اتخاذ ولاية الوادي كنموذج لدراسة السياسة الفلاحية المتبعة فيها، ونقاط الاختلاف هي في الفترة الزمنية فدراستنا تناولت الفترة الزمنية من 2019/2014 وهي فترة

انخفاض أسعار النفط لدراسة أثر السياسة الحكومية الفلاحية على قطاع الفلاحة ، أما دراسة الباحث فكانت من 2000-2017 ولم يتطرق للأزمة النفطية و أثرها على قطاع الفلاحة ، و هي جديد دراستنا.

2- دراسة الباحثين يوب زكريا و ملال كريمة بعنوان: السياسة الزراعية و الأمن الغذائي في الجزائر 1999إلى 2015 ، مذكرة ماستر في العلوم السياسية وطرحا الباحثان الإشكالية التالية : هل يمكن للسياسة الزراعية أن تحقق الأمن الغذائي في الجزائر؟ ومن أهم النتائج التي توصلا إليها: أن القطاع الفلاحي يعاني من نقص استعمال التكنولوجيا في الزراعة ، كما أن الدولة تعمل على ترشيد استعمال الموارد الفلاحية ، وتقديم الدعم للفلاحين لإنتاج المواد الواسعة الاستهلاك، كما توصلا إلى أن تحقيق الأمن الغذائي لن يكون إلا بوضع سياسة فلاحية تتميز بالاستمرارية والمتابعة، وتتشابه دراستنا مع دراسة الباحثين في التطرق لمفهوم السياسة الفلاحية وإمكانيات و معوقات القطاع الفلاحي، أما عن الاختلاف فكان في الفترة الزمنية، وجديد دراستنا هو تركيزنا على السياسة الفلاحية في ظل الأزمة النفطية ودورها في النهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر، مع دراسة حالة ولاية الوادي.

3- دراسة الباحث دندن فتحي بعنوان: تطور القطاع الفلاحي في ظل البرامج التنموية2014/2000 ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، تطرق الباحث إلى الإشكالية التالية :إلى أي مدى ساهمت البرامج التنموية في تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر ؟ و توصل الباحث إلى أن القطاع الفلاحي ساهم في زيادة الناتج الداخلي للاقتصاد الوطني لكن بنسب قليلة ، كما أن البرامج التنموية المتبعة لم تحقق التنمية الفلاحية لأنها لم تؤدي إلى تكثيف الإنتاج. وتتشابه دراستنا مع دراسة الباحث في دراسة دور السياسة الفلاحية في تطوير القطاع الفلاحي ، وتختلف في الفترة الزمنية للسياسة الفلاحية ، فدراستنا تناولت السياسة الفلاحية من 2019/2014 في ظل الأزمة النفطية، أما دراسة الباحث فتناولت السياسة الفلاحية من 2000-2014.

إشكالية البحث :

ما مدى مساهمة السياسة الحكومية الفلاحية المتبعة في ظل الأزمة النفطية 2019/2014 في تطوير قطاع الفلاحة في الجزائر مع دراسة حالة ولاية الوادي ؟ .

حدود الإشكالية : وتتمثل الحدود العلمية لدراستنا فيما يلي :

- **متغيرات البحث:** تتناول الدراسة ثلاثة متغيرات أساسية هي السياسة الحكومية كمتغير مستقل ، و قطاع الفلاحة متغير تابع بحكم أن الأولى تؤثر في أداء القطاع الفلاحي ، أما المتغير الثالث فهو الأزمة النفطية وهي متغير وسيط بين السياسة الحكومية وقطاع الفلاحة و دورها هو توضيح أثر السياسة الحكومية على قطاع الفلاحة، وهل ساهمت في تطويره .

- **الحدود المكانية للبحث:** بصفة عامة سنتناول السياسة الفلاحية في الجزائر ، ولتوضيح ذلك سنتطرق لولاية الوادي كنموذج فلاحي ناجح من أجل إبراز السياسة الفلاحية المطبقة في الولاية و أثرها على قطاع الفلاحة.

– **الحدود الزمانية للبحث:** سيتم تناول الفترة الزمنية للسياسة الفلاحية من 2014 إلى 2019 وذلك في ظل الأزمة النفطية من أجل جعل قطاع الفلاحة كبديل للمحروقات .

الأسئلة الفرعية : ولإبراز أهم جوانب الإشكالية المطروحة نطرح التساؤلات الفرعية التالية :

* ما هو دور السياسة الحكومية الفلاحية في قطاع الفلاحة ؟.
* ما هي الأزمة النفطية و ما هو أثرها على قطاع الفلاحة في الجزائر؟ .
* ما هي السياسة الفلاحية للحكومة في ظل الأزمة النفطية لتطوير قطاع الفلاحة؟.
* ماهو واقع و تحديات قطاع الفلاحة في ظل الأزمة النفطية من 2019/2014 ؟.
* ما هي البرامج الفلاحية التي استفادت منها ولاية الوادي من 2019/2014 ؟.
* ما هي إنجازات و صعوبات القطاع الفلاحي بالوادي ؟ .

فرضيات البحث : و للإجابة على الإشكالية المطروحة انطلقنا من الفرضيات التالية :

* هناك علاقة بين السياسة الحكومية الفلاحية و تطور قطاع الفلاحة .
* توجد علاقة بين الأزمة النفطية و تطوير قطاع الفلاحة .
* كلما تطور القطاع الفلاحي سيساهم في زيادة الناتج الداخلي للاقتصاد الوطني .
* تتحكم الظروف المناخية في الإنتاج الفلاحي .
* كلما زاد الدعم الفلاحي المقدم لولاية الوادي كلما زاد الإنتاج الفلاحي بالولاية .

الإطار المنهجي للبحث:

1– المنهج الوصفي والتحليلي : حاولنا أن نسلك في هذه الدراسة أسلوب البحث العلمي من أجل الوصول إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة ، فاعتمدنا على المزج بين المنهج الوصفي و التحليلي من خلال جمع المعلومات و البيانات و ربطها بالفرضيات لتحليلها و الوصول إلى نتائج للإجابة على الإشكالية .

2 – المنهج الإحصائي : الغرض من استخدام هذا المنهج هو إدراج البيانات و الإحصائيات و النتائج المتعلقة بالقطاع الفلاحي في الجزائر بصفة عامة وفي ولاية الوادي بصفة خاصة ، من خلال مجموعة من الجداول و الخرائط و الرسوم البيانية .

3 – منهج دراسة الحالة :اعتمدنا على المنهج لأننا بصدد تسليط الضوء على حالة القطاع الفلاحي في ولاية الوادي ، بهدف التعرف على مختلف البرامج الفلاحية المطبقة في الولاية ، إضافة إلى تبيين مساهمة هذه البرامج في تنمية القطاع بالولاية .

4 – الاقتراب المؤسسي : بما أن السياسة العامة هي نشاط مؤسسات و بما أن السياسة الفلاحية هي جزء من السياسة العامة ، لذا وجب التطرق لمختلف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تقوم بصنع السياسة الفلاحية في الجزائر .

5 – الاقتراب القانوني : تم الاعتماد على هذا الاقتراب من خلال التطرق للنصوص التشريعية و التنظيمية التي تخص القطاع الفلاحي المعمول بها وحتى المعدلة منها .

مصطلحات البحث:

- **السياسة الحكومية الفلاحية** : هي مجموعة من الإجراءات و التشريعات و القوانين التي تتبعها الحكومة ، وهي ليست واحدة وإنما تتنوع تبعا للظروف الخاصة و العامة ، الداخلية و الخارجية لكل بلد و كل مرحلة ، ويتم رسمها و صنعها من طرف فواعل رسمية و غير رسمية لتسيير القطاع الفلاحي و تنميته .
- **الأزمة النفطية** : يقصد بها الوضع السيئ الذي ينجر من وراء تقلبات أسعار النفط ، وحدوث أزمة التي بدورها تؤثر على كل المجالات و السياسات في الدولة (الاجتماعية ،الاقتصادية . ..) ، باعتبار أن النفط مادة هامة و أساسية في تنمية بعض الدول المصدرة و غير المصدرة .
- **قطاع الفلاحة** : هو القطاع الرئيسي المنتج للسلع الغذائية الأساسية ، بهدف إشباع الحاجات المتزايدة للسكان .

خطة البحث :

للإجابة على الإشكالية المطروحة و اختبار الفرضيات قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين بدءا بالمقدمة ،و في الفصل الأول تطرقنا إلى الإطار النظري للسياسة الحكومية الفلاحية في ظل الأزمة النفطية 2014 /2019 ، تناولناه في ثلاث مباحث ، المبحث الأول تطرقنا إلى الإطار المفاهيمي للسياسة الفلاحية و الأزمة النفطية، قسمناه إلى ثلاث مطالب الأول كان عن مفهوم السياسة الفلاحية و أهدافها، أما المطلب الثاني بعنوان الإطار القانوني و المؤسساتي للسياسة الفلاحية، والمطلب الثالث كان عن مفهوم الأزمة النفطية و أسبابها، أما المبحث الثاني كان بعنوان السياسة الفلاحية المتبعة لتطوير قطاع الفلاحة في ظل الأزمة النفطية 2014–2019 قسمناه إلى أربعة مطالب، الأول بعنوان سياسة التجديد الفلاحي، و الثاني سياسة التنمية الريفية ، والثالث سياسة الصيد البحري، و الرابع عن سياسة عصرنة القطاع و إعادة نشره الإداري و الإقليمي أما المبحث الثالث كان بعنوان واقع وتحديات قطاع الفلاحة في ظل الأزمة النفطية 2014 / 2019، ويتكون من ثلاث مطالب، الأول بعنوان مقومات قطاع الفلاحة، و الثاني معوقات القطاع الفلاحي، والمطلب الثالث بعنوان أثر الأزمة النفطية 2014–2019 على القطاع الفلاحي في الجزائر . أما الفصل الثاني كان بعنوان واقع قطاع الفلاحة بولاية الوادي ، قسناه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول بعنوان بطاقة تقنية لولاية الوادي، وفيه مطلبين، الأول تقديم ولاية الوادي، والثاني عن الإمكانيات الفلاحية لولاية الوادي ، أما المبحث الثاني كان بعنوان البرامج الفلاحية التي استفادت منها الولاية من 2014 / 2019 ، وفيه مطلبين، الأول بعنوان برنامج العقار الفلاحي ، والثاني برنامج الدعم الفلاحي، أما المبحث الثالث كان بعنوان إنجازات و تحديات قطاع الفلاحة بالولاية، وفيه مطلبين، الأول إنجازات قطاع الفلاحة بالولاية، و الثاني بعنوان صعوبات الفلاحة بالولاية، وفي الأخير الخاتمة وفيها استنتاجات و توصيات .

صعوبات البحث:

- قلة ومحدودية الكتب و المجلات و الدراسات التي تناولت موضوع السياسة الفلاحية في الجزائر عامة وفي ولاية الوادي خاصة .
- صعوبة تصور مساهمة الفواعل الرسمية وغير الرسمية في عملية صنع السياسة الفلاحية ، لعدة أسباب منها عدم إعطاء السلطة الفرصة للفواعل الغير رسمية في المشاركة في وضع هذه السياسة .
- نقص و تباين المعطيات و الإحصائيات في بعض الأحيان.
- الوضع الصحي الذي تشهده البلاد على غرار باقي دول العالم، مما صعب علينا التنقل لإجراء الدراسة الميدانية .

الفصل الأول

تمهيد :

يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم ، سواء المتقدمة منها أو النامية حيث يحظى باهتمام متزايد ، وهذا لضرورة تحقيق مستوى معين من الأمن الغذائي ، والجزائر كغيرها من دول العالم تعطي اهتماما بالغا لهذا القطاع ، وتسعى جاهدة للقضاء التدريجي على العجز الغذائي و تحقيق التطور الاقتصادي و تنمية المناطق الريفية ، لذلك تبنت سياسات فلاحية لتحقيق ذلك والوصول إلى الاكتفاء الذاتي ، وإيجاد مصدر أخر للدخل الوطني يعوض المصدر الطاقوي ، خاصة بعد الانخفاض الأخير لأسعار البترول . ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى الإطار النظري للسياسة الفلاحية في ظل الأزمة النفطية 2019/2014 من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للسياسة الفلاحية و الأزمة النفطية .

المبحث الثاني: السياسة الفلاحية المتبعة لتطوير قطاع الفلاحة في ظل الأزمة النفطية 2014-2019.

المبحث الثالث: أثر الأزمة النفطية 2019/2014 على قطاع الفلاحة في الجزائر.

المبحث الأول :الإطار المفاهيمي للسياسة الفلاحية و الأزمة النفطية.

سنتطرق في هذا المبحث إلى ثلاث مطالب الأول يتناول مفهوم السياسة الفلاحية و أهدافها، والمطلب الثاني الإطار القانوني و المؤسساتي لسياسة الفلاحية من 2014-2019، والمطلب الثالث حول مفهوم الأزمة النفطية وأسبابها.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الفلاحية و أهدافها:

إن أساس تسيير القطاع الفلاحي هو رسم سياسة فلاحية كباقي السياسات العامة الأخرى من طرف الحكومة، التي تقوم بإعداد و متابعة تنفيذها.

أولا: مفهوم السياسة الفلاحية : سنتناول فيه تعريفها و أنواعها و عناصرها.

1- تعريف السياسة الفلاحية: قبل تقديم تعريف للسياسة الفلاحية سنتطرق لضبط بعض المفاهيم التي لها علاقة مباشرة بها .

1-1- تعريف السياسة : هي كل ما يتعلق بالقوى ، المؤسسات ، المنظمات في الدولة ، و يعترف بها على أنها السلطة المطلقة داخل الدولة من أجل المصلحة العامة ، أي تلك التي تضمن السلام الداخلي ومصلحة أعضائها و بشكل ينسجم مع اختلافاتهم الشخصية ([1]) .

1-2- تعريف الفلاحة(الزراعة) : لقد شمل مفهوم الفلاحة نشاطات زراعية مختلفة ، فهي تعتبر حقلا واسعا لمختلف الأنشطة الزراعية التي يمارسها الإنسان ، من أجل العيش و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وقد لا نجد تعريفا دقيقا لكلمة الفلاحة و الزراعة .

لغة : الفلاحة أو الزراعة هي كلمة مشتقة من كلمتين **AGER** أي الحقل أو التربة ، وكلمة **CULTURE** أي العناية و الرعاية وهي في مجملها تعني العناية بزراعة الحقل أو التربة .

إن الفلاح من حيث اللغة هو الخير و النجاح و التوفيق.

أما من حيث مدلول الكلمة العام ، فهو تلك المجموعات التاريخية المتميزة ترتبط بعلاقات طبيعية و اجتماعية مع الأرض ، وطالما تحررت هذه المجموعات من العلاقات المرتبطة بالأرض انطلقت في صراعات ضمن علاقات زراعية . فعندما نقول الحروب و الثورات الفلاحية فقد كان أساسها هو الحصول على الأرض .

إلا أن هذا التعريف لا يعكس بقية النشاطات الزراعية الحديثة ، التي تمارس فيها نشاطات أخرى كرعاية الحيوان و تحسين النبات و مستلزمات الزراعة من آلات و أسمدة و بذور و أدوية([2]) .

([1]) محمد تابعي ، السياسة العامة الفلاحية و دورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر(دراسة حالة ولاية الوادي 2000/2017)، مذكرة ماستر في العلوم السياسية . جامعة حمة لخضر الوادي : قسم العلوم السياسية . 2017/2018. ص 3.

([2]) خديجة عياش ، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر (دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007) .مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3 : كلية العلوم السياسية و الإعلام ، 2010 / 2011 ، ص ص 17 ، 18.

كما أن النشاطات الزراعية أو الفلاحية تهتم بخدمة الريف ، و حفر الآبار ، و التنقيب عن المياه و بناء السدود ، وإقامة مراكز التخزين و التحويل و شق الطرقات و المواصلات و التسويق ، و غيرها من الأعمال و الخدمات اللازمة للنشاط الفلاحي .

تعريف الزراعة حسب منظمة الأمم المتحدة: و هو يركز على المفهوم الحديث و الضيق للزراعة، **إذ** يتعلق بالموارد الطبيعية و البحوث و التدريب و الإرشاد و الإمدادات بمستلزمات الإنتاج الزراعي و إنتاج المحاصيل و الثروة الحيوانية.

- **أما التعريف الواسع** : فهو إضافة إلى التعريف الضيق ، يضيف صنع المستلزمات الزراعية وخدمات التسويق و التحويل للمنتجات الزراعية.
- الفلاحة هي جميع الأنشطة التي يقوم بها الفلاحون أو المزارعون للنهوض بعملية الإنتاج النباتي و الحيواني وذلك قصد ضمان العيش الكريم للإنسان([1]) .
- الفلاحة هي علم و فن صناعة و إنتاج المحاصيل النباتية و الحيوانية النافعة للإنسان .

علم: لأنها تعتمد و تقوم على إجراءات وقواعد معينة .

فن : لأنها تعتمد على مهارات الفلاح و قدرته على الإبداع و الابتكار([2]) .

ما يمكن ملاحظته أن كلمة الفلاحة و الزراعة لهما نفس المعنى ، فعندما نقول المساعدات المالية المخصصة للقطاع الفلاحي أو الزراعي فإنها تعني نفس المعنى ([3]).

تعريف السياسة الفلاحية : هي فرع رئيسي للسياسة الاقتصادية العامة ، يتم رسمها و إعدادها و تطبيقها في القطاع الزراعي، ويتم التنسيق و التكامل بينها وبين السياسات الاقتصادية الأخرى* لتحقيق أهدافها المسطرة.

- هي مجموعة من الإجراءات و التشريعات و القوانين التي تتخذها الدولة اتجاه القطاع الزراعي ، و هي تمثل في نفس الوقت أسلوب إدارة الدولة للقطاع الزراعي في سبيل تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط الزراعية([4]) .
- تتضمن مجموعة من السياسات الفرعية ، يتعلق بعضها بسياسة الاستثمار و التمويل، و بعضها الأخر بسياسة الأسعار و الضرائب ، كما يتعلق بعضها بسياسات البحث و الإرشاد و نقل التكنولوجيا وغيرها.

([1]) نفس المرجع السابق ، ص ص 18 ، 19 .

([2]) ربيع بوعريوة ، " أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر ". مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الرابع الموسوم ب: القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الإقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط ، جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس ، 25/24 ماي 2017 ، ص 3.

([3]) خديجة عياش ، نفس المرجع السابق ، ص 19 .

* السياسات الاقتصادية كالسياسة الصناعية ، الخدماتية .....

([4]) فوزية غربي ، الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء و التبعية. (أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة : كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير)، 2008/2007 ، ص ص،74، 75 .

- عبارة عن أسلوب إدارة الدولة للقطاع الزراعي، من أجل أن يحقق أهدافه المخطط لها، وهي بذلك ليست واحدة و إنما تتنوع تبعا للظروف الخاصة و العامة ، الداخلية و الخارجية لكل بلد و كل مرحلة ([1]).

ومن خلال التعاريف المقدمة نخلص إلى التعريف الإجرائي التالي : السياسة الفلاحية هي مجموعة من الإجراءات و التشريعات و القوانين التي تضعها الدولة لتسيير القطاع الفلاحي ، ويتم إعدادها و رسمها من طرف عدة فواعل من أجل تحقيق أهداف معينة ، وهي متنوعة ومتعددة حسب الظروف و الأوضاع الداخلية و الخارجية للبلاد ، وهي تشمل عدة سياسات فرعية كسياسة الأسعار ، سياسة التسويق ، سياسة الاستثمار ، سياسة البحث و الإرشاد و غيرها .

2- أنواعها: ويمكن تصنيف السياسات الفلاحية الموجهة لتنمية القطاع الفلاحي إلى:

2-1 سياسة التوجيه الفلاحي: وتسود الدول الرأسمالية ، وتجمع بين مبدأ الحرية الاقتصادية ، و التدخل الحكومي ، ويعتبر تحسين النشاط الفلاحي الهدف الرئيسي لهذه السياسة ، ولا تتدخل الحكومات إلا إذا كان ضروريا ، ولقد أعطت هذه السياسات ثمارها اقتصاديا بزيادة الفائض الاقتصادي في الفلاحة.

2-2 سياسة الإصلاح الزراعي: يعني إجراء تعديلات و تغييرات في النظام الزراعي من أجل زيادة إنتاجيته، وتوفير موارد مالية من قطاع الفلاحة لاستثمارها في عملية التنمية القومية ، كما يعمل الإصلاح الزراعي على تحسين الظروف الاجتماعية والمعيشية للفلاحين، وتقديم أراضي لهم ومساعدتهم بمنحهم القروض، وتقديم التسهيلات لتسويق منتوجاتهم، وتقديم الخدمات الإرشادية لهم([2])، ويهدف الإصلاح الزراعي إلى تجاوز أساليب الإنتاج القديمة، و تشجيع أساليب الإنتاج الرأسمالي .

2-3 سياسة الثورة الزراعية: وهي تتبنى التوجه الاشتراكي القائم على إعادة ملكية الأرض إلى الشعب، غير أنها عرفت الفشل في معظم الدول التي طبقتها.

3-عناصرها: مهما اختلفت السياسات الفلاحية فيما بينها ، فهي تتضمن مجموعة من السياسات الفرعية، يتعلق بعضها بسياسة الاستثمار والتمويل، والبعض الأخر بالأسعار و الضرائب، وبعضها بالبحث العلمي و الإرشاد و نقل التكنولوجيا، ومهما اختلفت هذه السياسات الفرعية إلا أنها تؤثر كل واحدة في الأخرى و تتفاعل معها([3]) ، وتتمثل أهم عناصر أو مضامين السياسة الفلاحية في:

3-1 السياسة السعرية الزراعية: وهي مجموع الإجراءات و القرارات و القوانين التي تؤدي إلى تكوين هيكل الأسعار في شتى المجالات الإنتاجية و الاستهلاكية، وهي تؤثر في كل من الإنتاج و الاستهلاك ، ومن ثمة في مستوى المعيشة، وهي المحاور الأساسية للأمن الغذائي، ومن أهدافها ضبط الأسعار في السوق.

([1]) المرجع نفسه ، ص ص ،83 ، 115 .

([2]) يونس صاحب، السياسة الفلاحية و التبعية الغذائية في الجزائر- دراسة حالة مواد غذائية أساسية- 2014/2000.(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية . جامعة تيزي وزو: كلية الحقوق و العلوم السياسية)،2015/2014، ص ص 21، 22.

([3]) المرجع نفسه ، ص 23 .

3-2 السياسة التسويقية: يتمثل التسويق الزراعي في كافة الأنشطة المتعلقة بتحويل وتخزين ونقل المنتجات الفلاحية للمستهلك المحلي و الأجنبي، وهو تساهم السياسة التسويقية بقدر كبير في خلق القيمة المضافة وفرص التوظيف في الاقتصاد الوطني .

3-3 السياسة الهيكلية: وهي تلك السياسة الموجهة للجانب الهيكلي البنائي للقطاع الفلاحي، وتهدف إلى تشجيع عملية التحول من الزراعة التقليدية إلى الزراعة الحديثة ، وتتدخل هذه السياسة في تسيير الموارد المائية و الملكية العقارية، وكل الجوانب الفنية و الاقتصادية و المالية والقانونية والإدارية و السياسية ، إضافة إلى الاهتمام بالبيئة و سبل المحافظة عليها([1]) .

ثانيا: أهداف السياسة الفلاحية :

- تحقيق الاستقرار في مداخيل المزارعين، من خلال ضبط أسعار السوق ، وتحقيق التوازن بين الإنتاج و الاستهلاك .
- تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي بين القطاع الفلاحي ، وغيره من القطاعات الأخرى .
- تعديل هيكل الصادرات و الواردات، بما يتوافق و تحسين ميزان المدفوعات*.
- تحقيق الترابط و التكامل بين القطاع الفلاحي و القطاعات الاقتصادية الأخرى([2]) .
- رفع معدلات التنمية الاقتصادية و الفلاحية ، و ضمان الاستقلال الوطني في الغذاء برفع نسب الاكتفاء الذاتي ، وتنويع الإنتاج الفلاحي .
- العمل على استقرار الأسعار الزراعية و تفعيل التسويق الزراعي.
- زيادة الإنتاج الزراعي بشقيه الحيواني و النباتي بصفة عامة ، و الموجه منه لإنتاج الغذاء بصورة خاصة وذلك من أجل الوصول إلى أعلى درجة ممكنة من الاكتفاء الذاتي .
- العمل على زيادة حجم الصادرات الزراعية لتعويض حجم الواردات الزراعية، لسد الفجوة الغذائية([3]).

المطلب الثاني: الإطار القانوني و المؤسساتي للسياسة الفلاحية من 2019/2014 :

أولا: الإطار القانوني:

تتمثل القاعدة القانونية للسياسة الفلاحية خلال الفترة من 2014-2019 في مجموعة من القوانين القديمة، وتم تعديلها بمراسيم وقرارات وتعليمات جديدة وهي:

([1]) فوزية غربي، نفس المرجع السابق، ص ص ص، 84 ،89 ،91 .

([2]) المرجع نفسه ، ص85 .

* ميزان المدفوعات : هو سجل محاسبي يبين فيه جميع المبادلات الاقتصادية التي تحدث بين الدولة و العالم الخارجي ، خلال فترة زمنية معينة وهي عادة سنة .

([3]) المرجع نفسه ، ص ص 90 ، 92 .

• القانون 83-18 المؤرخ في 13 أوت 1983 يتعلق بحيازة الملكية العقارية الفلاحية، ويهدف هذا القانون إلى تحديد القواعد المتعلقة بحيازة الملكية العقارية الفلاحية باستصلاح الأراضي ، و كذا شروط نقل الملكية المتعلقة بالأراضي الخاصة الفلاحية و القابلة للفلاحة ([1]) .

• القانون 87-19 المؤرخ في 8 ديسمبر 1987 يضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية و تحديد حقوق المنتجين و واجباتهم([2]) .

و تنص المادة 6 منه : " تمنح الدولة المنتجين الفلاحيين المعنيين بهذا القانون حق الانتفاع الدائم على مجمل الأراضي التي تتألف منها المستثمرة ([3]).

• القانون 90 -25 المؤرخ في 18 نوفمبر المعدل و المكمل يتضمن التوجيه العقاري .

• القانون 08-16 المؤرخ في أوت 2008 يتضمن التوجيه الفلاحي ، و الذي بدأ يرى تسوية نهائية و عهد جديد لاستغلال الأراضي الفلاحية([4]).

و جاء في المادة 16 منه : " تحديد نمط استغلال الأراضي الفلاحية " .

كما نصت المادة 17 منه :" يشكل الامتياز نمط استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة " ([5]) .

• القانون رقم 10-03 المؤرخ في 15 أوت 2010 يحدد شروط و كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة ، و الذي اتخذ فيه المشرع الجزائري الامتياز كنمط جديد لاستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية الخاصة ([6]) .

و تعرف المادة 4 منه الامتياز : " هو العقد الذي تمنح بموجبه الدولة شخصا طبيعيا من جنسية جزائرية يدعى في صلب النص المستثمر صاحب الامتياز ، حق استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة و كذا الأملاك السطحية* المتصلة بها ، بناءا على دفتر شروط يحدد عن طريق التنظيم مدة أقصاها أربعون سنة قابلة للتجديد مقابل دفع إتاوة سنوية ، تضبط كيفيات تحديدها و تحصيلها و تخصيصها بموجب قانون المالية " ([7])

([1]) موقع وزارة الفلاحة 2018 .

([2]) موقع وزارة الفلاحة ، نفس المرجع السابق .

([3]) نبيل صقر ، العقار الفلاحي نصا وتطبيقا (النصوص التشريعية و التنظيمية الخاصة بالعقار الفلاحي اجتهاد المحكمة العليا و مجلس الدولة) ، الجزائر : دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع ، 2008 ، ص 40 .

([4]) موقع وزارة الفلاحة ، نفس المرجع السابق .

([5]) نبيل صقر ، نفس المرجع السابق ، ص ص ، (10 ، 11) .

([6]) موقع وزارة الفلاحة ، نفس المرجع السابق .

* الأملاك السطحية : يقصد بها مجموع الأملاك الملحقة بالمستثمرة الفلاحية ولاسيما منها المباني و الأغراس و منشئات الري .

([7]) كريمة مباركي ، إستراتيجيات استخلاف الثروة البترولية في إطار ضوابط التنمية المستدامة في الجزائر (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سطيف : كلية العلوم العلوم الاقتصادية و علوم التسيير) ، 2017/2016 ، ص 237 .

- المرسوم التنفيذي رقم 10-326 المؤرخ في 23 ديسمبر 2010 ينص على إنشاء لجنة ولائية من أجل فحص ملفات التحويل من حق الانتفاع إلى الامتياز .
- المرسوم التنفيذي رقم 260/13 المؤرخ في 7 جويلية 2013 الذي يحدد قواعد التنظيم العام لجهاز التعرف على المنتوجات الفلاحية .
- المرسوم التنفيذي رقم 16-243 المؤرخ في 2016/09/22 .
- المنشور الوزاري المشترك رقم 1809 المؤرخ في 5 ديسمبر 2017 المتعلق بتنفيذ حق الامتياز على الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة .
- المنشور الوزاري المشترك رقم 1839 المؤرخ في 2017/12/14 الصادر عن وزارة الموارد المائية ، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري ، وزارة المالية ، وزارة الداخلية و الجماعات المحلية المتعلق بالحصول على الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة ، و الموجهة للاستثمار في مجال استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز المعدل للمنشور الوزاري المشترك رقم 108 المؤرخ في 23 فيفري 2011 المتعلق بإنشاء المستثمرات المخصصة للفلاحة و تربية المواشي .
- المنشور الوزاري رقم 181 المتعلق بالدعم الاستشاري المؤرخ في 12 مارس 2018 .
- التعليمة الوزارية المشتركة رقم 654 المؤرخة في 11 سبتمبر 2012 و المتعلقة بمعالجة ملفات تحويل حق الانتفاع إلى حق الامتياز من قبل لجان الولايات.
- التعليمة الوزارية المشتركة رقم 1808 المؤرخة في 5 ديسمبر 2017 و المتعلقة بمعالجة ملفات تحويل حق الانتفاع إلى حق الامتياز من قبل لجان الولايات ([1]).

ثانيا: الإطار المؤسساتي للسياسة الفلاحية من 2019/2014 :

1- دور المؤسسات الرسمية في صنع السياسة الفلاحية :

1-1 دور المؤسسة التشريعية : يكمن دور السلطة التشريعية في صنع السياسة الفلاحية من خلال تشريع القوانين المتعلقة بالقطاع الفلاحي ، لمواجهة مختلف المشاكل التي يعاني منها القطاع([2]). ومن القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية: القانون رقم 17-08المؤرخ في 28 جمادى الثانية عام 1438 الموافق ل 27 مارس 2017 المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2014، حيث جاء في المادة 02 منه نفقات التسيير موزعة حسب الوزارات(وزارة الفلاحة والتنمية الريفية...)، ونفقات التجهيز موزعة حسب القطاعات(قطاع الفلاحة...) ([3]) .

([1]) موقع وزارة الفلاحة ، نفس المرجع السابق .

([2]) حنان جبايلي، السياسة العامة الزراعية في الجزائر من1999 إلى 2009،(مذكرة ماستر في العلوم السياسية،جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي،كلية الحقوق والعلوم السياسية،2015/2014)،ص 29.

([3]) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،قانون رقم17-08،المتعلق بتسوية الميزانية لسنة 2014،المؤرخ في 2017/03/27،الجريدة الرسمية، العدد21،الصادرة بتاريخ 2 أبريل 2017،ص ص، 3 ،6 ،7 .

1-2 دور المؤسسة التنفيذية : ويتجلى دور السلطة التنفيذية في صنع السياسة الفلاحية من خلال قيام أجهزتها بالتنفيذ والرقابة و متابعة و تقييم المشاريع الفلاحية المطبقة ، بحيث يقوم رئيس الجمهورية بإصدار الأوامر و المراسيم و المصادقة على القوانين المتعلقة بالقطاع الفلاحي بالتنسيق مع الوزير الأول و أعضائه، كما يقترح مشاريع تنموية ويقوم بالزيارات الميدانية لمراقبة مدى تطبيق البرامج المسطرة على أرض الواقع([1]). ومن المراسيم الصادرة عن السلطة التنفيذية المرسوم التنفيذي رقم 18-212 مؤرخ في 4 ذي الحجة عام 1439 الموافق ل 15 غشت 2018 المتعلق بكيفيات الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لعمليات بيع الشعير و الذرة وكذا المواد و المنتجات الموجهة لتغذية المواشي([2]) ، كذا المرسوم الرئاسي رقم 17-312 مورخ في 13 صفر عام 1439 الموافق ل 2 نوفمبر 2017 يتضمن التصديق على بروتوكول الاتفاق بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و حكومة جمهورية الصين الشعبية المتعلق بإرسال بعثة خبراء صينيين إلى الجزائر لإنجاز المرحلة الثانية من مشروع تحسين الأراضي الفلاحية المالحة بالجزائر الموقع بالجزائر بتاريخ 15 سبتمبر2016 ([3]). أما وزارة الفلاحة فيكمن دورها في تنفيذ المشاريع من خلال المديريات و المصالح التابعة للقطاع الفلاحي ، فوزير الفلاحة يقترح عناصر السياسة الوطنية في مجال الفلاحة والغابات و يضمن التنفيذ وفقا للقوانين و اللوائح ، كما يمكنه المبادرة باقتراح أي تدبير لتشجيع الإنتاج المحلي ، ويقوم برفع التقارير و النتائج إلى الوزير الأول و مجلس الوزراء . كما يقوم بالتكفل بمشاكل و انشغالات الطبقة المهنية الفلاحية([4]) ، ومن القرارات الوزارية القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 26 شعبان 1438 الموافق ل 23 ماي 2017 يحدد التنظيم الداخلي للمعهد التقني لتنمية الزراعة الصحراوية([5]) أما مديرية المصالح الفلاحية تعمل على المحافظة على الثروة العقارية ، و ترقية أعمال التنمية و تكثيف الإنتاج الفلاحي و تربية الحيوانات ، كما تسهر على تنفيذ و تطبيق الأحكام التشريعية و التنظيمية في مجال حفظ الصحة الحيوانية و النباتية ، كما تقوم بإنجاز البرامج الإحصائية الفلاحية . أما الغرفة الفلاحية فيكمن دورها في متابعة مختلف الملفات

([1]) حنان جبايلي ،المرجع نفسه ، ص 29 .

([2]) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم التنفيذي رقم 18-212 ، المتعلق بكيفيات الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لعمليات بيع الشعير و الذرة وكذا المواد و المنتجات الموجهة لتغذية المواشي ، المؤرخ في 15 غشت 2018 ، الجريدة الرسمية ، العدد50 ، الصادرة بتاريخ 15 غشت 2018 ، ص 10 .

([3]) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مرسوم رئاسي رقم 17-312 المتعلق بالتصديق على بروتوكول الاتفاق بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و حكومة جمهورية الصين الشعبية المتعلق بإرسال بعثة خبراء صينيين إلى الجزائر لإنجاز المرحلة الثانية من مشروع تحسين الأراضي الفلاحية المالحة بالجزائر الموقع بالجزائر بتاريخ 15 سبتمبر 2016 ، المؤرخ في 2 نوفمبر 2017 ، الجريدة الرسمية ، العدد 65 ، الصادرة في 9 نوفمبر 2017 ، ص 7 .

([4]) حنان جبايلي ، المرجع نفسه ، ص 30 .

([5]) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قرار وزاري مشترك يحدد التنظيم الداخلي للمعهد التقني لتنمية الزراعة الصحراوية، المؤرخ في 23 ماي 2017 ، الجريدة الرسمية ، العدد 56 ، الصادرة بتاريخ 28 سبتمبر 2017 ، ص 29 .

اليومية للدعم الفلاحي ، و التنسيق مع مديرية المصالح الفلاحية و الرد على المراسلات الواردة من الوزارة و الغرفة الوطنية([1]) .

1-3 دور المؤسسة القضائية : و تقوم بالسهر على تطبيق النصوص القانونية و مدى مطابقة الأنظمة و اللوائح و المراسيم أي مدى شرعية و قانونية تطبيق الوزارة و المديريات للبرامج و التشريعات المتعلقة بالجانب الفلاحي ، و النظر في القضايا المرفوعة إليها كقضايا الملكية و العقود([2]) .

2- دور المؤسسات الغير رسمية في صنع السياسة الفلاحية :

2-1 دور الأحزاب : ويتمثل دور الأحزاب في صنع السياسة الفلاحية من خلال اقتراح برامج تنموية للقطاع الفلاحي ، كذلك تقوم بدور رقابي على نشاط الحكومة في الجانب الفلاحي .

كما أن لجماعات الضغط دور في صنع السياسة الفلاحية ، خصوصا رجال الأعمال الكبار ، وذلك من خلال الضغط على التعاونيات و النقابات لتمرير مصالحهم .

2-2 دور الإعلام : يبرز دور الإعلام في صنع السياسة الفلاحية من خلال جمع المعلومات و المعطيات اللازمة ، ليستفيد منها القادة السياسيون في بناء الإستراتيجيات و السياسات الفلاحية ، كما يساهم في إبراز المشاكل التي تواجه الفلاحة و الفلاح من خلال التنقل إلى الميدان ، كما يقترح بعض الحلول التي يراها مناسبة ، وهناك العديد من الحصص التلفزيونية و الإذاعية التي تساهم في الإرشاد و التوجيه و التثقيف للمواطنين و الفلاحين ، مثل حصة المستهلك ، إرشادات فلاحية ، والتي تحث الفلاحين على التنظيم الحر في جمعيات مهنية وتعاونيات و نقابات ، من أجل التشاور و توصيل الإنشغلات للسلطات العمومية و المساهمة في التنمية الفلاحية و الريفية([3]) .

المطلب الثالث: مفهوم الأزمة النفطية و أسبابها:

أولا: مفهوم الأزمة النفطية:

قبل التطرق لمفهوم الأزمة النفطية، سنضبط بعض المفاهيم المرتبطة بها.

1- تعريف الأزمة:

إن الأزمة من أكثر الكلمات تداولا في مختلف الأنظمة و التخصصات و المستويات ، من الفرد إلى المجتمع والدولة ، لذلك تعددت تعاريفها حسب نوع الأزمة و مستواها، ومن بين التعاريف نذكر:

- الأزمة ظرف انتقالي يتسم بعدم التوازن ، ويمثل نقطة تحول في حياة الفرد أو الجماعة أو المنظمة أو المجتمع ، وغالبا ما ينتج عنه تغير كبير.
- الأزمة هي نقطة تحول تتطلب قرار ينتج عنه مواقف جديدة سلبية كانت أو إيجابية تؤثر على مختلف الكيانات ذات العلاقة .

([1]) حنان جبايلي ، المرجع نفسه ، ص 30 .

([2]) المرجع نفسه ، ص 31 .

([3]) المرجع نفسه ، ص ص ، 32 ، 33 .

• يعرفها صلاح الدين فوزي:" هي حالة طارئة و مفاجئة تنذر بخطر يهدد الدولة أو مؤسساتها ، مما يتطلب ضرورة التصدي والمواجهة بقررات رشيدة وسريعة ،على الرغم من ضيق الوقت وقلة المعلومات([1]).

ومن التعاريف السابقة نستخلص التعريف الإجرائي التالي:

الأزمة هي حالة غير عادية ناتجة عن تغير مفاجئ على مستوى معين، ينتج عنها خطر يهدد كيان الفرد أو المجتمع أو الدولة، وقد تكون نتائجها إيجابية بالتغير للأحسن أو سلبية بالتحول للأسوأ.

2- تعريف النفط: بالرجوع إلى معجم مصطلحات البترول و الصناعة النفطية نجد أن كلمة النفط تعني البترول ، إذن البترول هو النفط .

إن كلمة " بترول" ذات أصل لاتيني مكونة من لفظين: petr وتعني زيت و olium وتعني الصخر، وفي مجملها تعني زيت الصخر، ويطلق عليها أيضا اسم الزيت الخام، كما يطلق عليه اسم الذهب الأسود لأنه نفيس ونادر.

أما مصطلح **النفط** فهو كلمة ذات أصل فارسي، مشتقة من المصطلح **نافاتا** والتي تعني قابلية السريان، أطلقها البابليون و الأشوريون لكونه مادة سائلة.

وعلميا يعرف البترول بأنه ذلك السائل الكثيف الأخف من الماء، يتركب من الفحم ويحرر عند احتراقه طاقة، قابل للاشتعال، بني غامق، أو بني مخضر، يوجد على أعماق مختلفة ضمن صخور مسامية ([2]) .

3-تعريف الأزمة النفطية: يقصد بها الوضع السيئ الذي ينجر من وراء تقلبات أسعار النفط ، وحدوث أزمة والتي بدورها تؤثر على كل المجالات والسياسات في الدولة (الاقتصادية، الإجتماعية، السياسية..) باعتبار أن النفط مادة أساسية في تنمية الدول المصدرة أو ير المصدرة له.

ثانيا: أسبابها:

لقد أدى انخفاض أسعار النفط لسنة 2014 إلى أزمة كبيرة للدول المصدرة ، وقد تضافرت مجموعة من الأسباب العالمية و أهمها:

1- ظهور إنتاج النفط الصخري: وهو الذي يزود السوق العالمية ب 2،4 مليون برميل يوميا، مما ساهم في حدوث تخمة في العرض([3]) .

([1]) أحجب نفعي عمار، عامري عائشة، أثر الأزمة البترولية على مشاريع التنمية المحلية في الجزائر ،(مذكرة ماستر في العلوم السياسية جامعة مولاي الطاهر سعيدة:قسم العلوم السياسية)، 2017/2016، ص ص10، 11.

([2]) أميرة إدريس، تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية-دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري 1980-2014 - ،(أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية)، جامعة تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية 2016/2015 ،ص 86.

([3]) أوزان حسين، كرفاح أسماء، أفاق أسعار وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري بعد صدمة 2014-دراسة إحصائية تنبؤية 1980-2018 - (مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية: جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة:قسم العلوم الاقتصادية)، 2017/2016 ، ص 22 .

2- التغير في السلوك الإستراتيجي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط(أوبك): وهي من أكبر الأطراف الفاعلة في سوق النفط، حيث ركزت على الحفاظ على حصتها في السوق على حساب الأسعار، فقامت بزيادة الإنتاج بالرغم من وجود فائض في العرض .

3- زيادة الصادرات الإيرانية: وهذا بعد رفع العقوبات من المغرب بعد التوصل إلى الاتفاق النووي بينهما، حيث ستصدر بداية من 2016 ما يقارب 26،1 مليون برميل يوميا.

4- تراجع الطلب العالمي خاصة من الأسواق المتقدمة: كالصين التي تعاني من مشاكل اقتصادية ، بسبب انهيار صادراتها و استثماراتها .

5- الهبوط المتواصل في استهلاك النفط في الولايات المتحدة و استعانتها ببدائل أخرى .

6- معاقبة الدول العربية: و غالبية الدول المنتجة للنفط هي دول نامية ، وتعتمد على النفط مصدرا رئيسيا في اقتصادها([1]) .

([1]) المرجع نفسه ، ص ص 22 ، 23 .

المبحث الثاني: السياسة الفلاحية المتبعة لتطوير قطاع الفلاحة في ظل الأزمة النفطية 2014-2019:

في إطار سياسة الحكومة التي تسعى إلى تحقيق نموذج تنموي جديد يجعل من قطاع الفلاحة القلب النابض للاقتصاد الوطني ، و يكون بديلا لقطاع المحروقات ، و الذي جاء تحت شعار " الاستجابة لتحدي الأمن الغذائي " ، قامت الحكومة الجزائرية بانتهاج سياسة فلاحية متعددة الجوانب و الأصعدة حيث شملت سياسة التجديد الفلاحي ، سياسة التنمية الريفية ، سياسة الصيد البحري و تربية المائيات ، سياسة عصرنة القطاع و إعادة نشره الإداري و الإقليمي و التقني .

المطلب الأول سياسة التجديد الفلاحي: في إطار برنامج الحكومة 2014 تم إدماج قطاع الصيد و الموارد البحرية مع قطاع الفلاحة و التنمية الريفية ، من أجل العمل على تنفيذ البرنامج الخماسي 2019/2015 و تظافر الجهود لتحقيق الأمن الغذائي و تطوير القطاع الفلاحي . وقد عملت الحكومة في كل من مخطط ماي 2014 و سبتمبر 2017 على مواصلة سياسة التجديد الفلاحي التي أعلن عنها رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة في بسكرة سنة 2009 ، حيث ستعمل الحكومة على :

1- مواصلة تنمية الفلاحة الصحراوية من خلال استحداث مساحات جديدة للاستصلاح([1]) ، و تعزيز البرامج الموجهة للفضاءات السهبية و شبه الصحراوية ، حيث اتخذت الحكومة جملة من التدابير و الإجراءات منها :

- الحفاظ على المراعي من خلال تعميم إجراءات منع الرعي ، وهذا للوصول إلى 7 مليون هكتار من المراعي بحلول 2019 .
- مشاركة المربين و المجتمع منع الرعي المجحف .
- الحفاظ على المراعي السهبية من خلال زرع النباتات الرعوية ، و القيام بدراسات لتمييز الأراضي ذات إمكانيات فلاحية عن المراعي في منطقة السهوب([2]) .

2- توسيع المساحات المسقية إلى مليون هكتار بحلول سنة 2019 ([3]) من خلال :

- تعزيز القدرات الموجودة على مساحة 261،000 هكتار .
- استحداث مساحات جديدة مع استصلاح فعلي لمساحة قدرها 370،000 هكتار.
- استحداث مساحات كبرى للري تقدر ب 331،000 هكتار.

3- تعزيز الحماية الصحية و الصحة النباتية([4]) ، حيث تمارس وزارة الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري مهام مراقبة الصحة النباتية و التقنية النباتية ، من خلال مديرية حماية النباتات و الرقابة التقنية ، ومن مهامها :

([1]) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مصالح الوزير الأول ، مخطط عمل الحكومة سبتمبر2017، ص27 .

([2]) موقع وزارة الفلاحة 2018 .

([3]) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مخطط عمل الحكومة ماي 2014 ص 19 .

([4]) مخطط عمل الحكومة سبتمبر 2017 ، نفس المرجع السابق ، ص 27 .

- إعداد سياسات المرافقة و الدعم و السهر على تنفيذها لحماية النباتات .
- إعداد تنظيم الصحة النباتية و التقنية النباتية، و كذا التنظيم المتعلق بحماية الحيازات النباتية والسهر على تنفيذه ، لاسيما ما تعلق منه بإنتاج و استيراد و تصدير و توزيع و استعمال المدخلات الفلاحية من بذور، و شتائل و أسمدة، و مواد الصحة النباتية ذات الاستعمال الفلاحي .
- ضمان مراقبة الصحة النباتية و التقنية النباتية عند الحدود و داخل الإقليم الوطني .

ومن أجل حماية النباتات و الرقابة التقنية تم اتخاذ إجراءات فيما يخص استيراد بذور و شتلات النباتات، استيراد الخضروات و الفواكه ، استيراد منتوجات الصحة النباتية للاستخدام الفلاحي([1]).

4- مواصلة سياسة التنمية الفلاحية بتقليص العجز في المكننة ، و استعمال بذور ذات قدرات إنتاجية عالية([2]).

5- تسهيل الحصول على العقار الفلاحي([3]) ، و تثمين المزارع النموذجية عن طريق منحها الامتياز([4]) ، حيث تم إصدار التعليمة الوزارية المشتركة رقم 1808 المؤرخة في 5 ديسمبر 2017 المتعلقة بمعالجة ملفات تحويل حق الانتفاع إلى حق الامتياز على الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة ، و المنشور الوزاري المشترك رقم 1809 المؤرخ في 5 ديسمبر 2017 المتعلق بتنفيذ حق الامتياز على الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة ، و الذي نص عليه القانون رقم 10-326 المؤرخ في 23 ديسمبر 2010 الذي ينص على كيفية تنفيذ حق الامتياز لاستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة ، و التعليمة الوزارية المشتركة رقم 654 المؤرخة في 11 سبتمبر 2012 المتعلقة بمعالجة ملفات تحويل حق الانتفاع إلى حق امتياز من قبل لجان الولايات .

جدول رقم (01) :يوضح مراحل الامتياز

الموضوع	المشاريع المصغرة*	المشاريع الاستثمارية *
1/ وضع الملفات(الطلب + الدراسة)	على مستوى البلدية(مكان تواجد المحيط)	على مستوى مديرية المصالح الفلاحية حيث يتم توجيه الملف
ويتم تحديد فترة تلقي الملفات من طرف الوالي		
2/ مراجعة الملفات	من طرف اللجنة المتواجدة على مستوى الدائرة ، وتتم المصادقة على المداولة من طرف الوالي	من طرف اللجنة الولائية
3/ إعداد قرارات الأهلية	من طرف اللجنة المتواجدة على	من طرف اللجنة الولائية

([1]) موقع وزارة الفلاحة ، نفس المرجع السابق .

([2]) مخطط عمل الحكومة ماي 2014 ، نفس المرجع السابق ، ص 19 .

([3]) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري ، السياسة الحكومية في مجال الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري سبتمبر 2015 ، ص 2 .

([4]) مخطط عمل الحكومة سبتمبر 2017 ، نفس المرجع السابق ، ص 27 .

	مستوى الدائرة	
قرارات الأهلية معترف بها لدى المؤسسات الإدارية و كذا الهيئات لاسيما البنوك		
4/ إمضاء دفتر الشروط	على مستوى الديوان الوطني للأراضي الفلاحية	على مستوى الديوان الوطني للأراضي الفلاحية
5/ إعداد عقد الامتياز	من طرف مصالح الأملاك	من طرف مصالح الأملاك
في جميع الحالات يتم إبلاغ وزارة الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري بقرارات المنح		

المصدر: موقع وزارة الفلاحة .

6- تجسيد شراكات بين مستثمرين وطنيين و أجانب ، من أجل تطوير الفلاحة([1]) ، ومن أجل ترقية الاستثمار الفلاحي صدر المنشور الوزاري المشترك رقم 1839 المؤرخ في14 ديسمبر 2017 المتعلق بالحصول على الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة و الموجهة للاستثمار في مجال استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز ، المعدل و المكمل للمنشور الوزاري المشترك رقم 108 المؤرخ في 23 فيفري 2011 المتعلق بإنشاء المستثمرات المخصصة للفلاحة و تربية المواشي .

ومن أهداف المنشور الوزاري رقم 1839 :

- تطوير وتنويع الإنتاج الوطني ، و تطوير فرص عمل خاصة في الهضاب و الجنوب .
- تسهيل إجراءات الحصول على الأراضي الفلاحية .
- تشجيع الاستثمار من خلال الاستصلاح .
- استرجاع الأراضي الغير مستغلة ([2]) .

وفي إطار الشراكة مع الأجانب تم الإعلان عن مشروع مشترك في يناير 2016 بين شركة الألبان المحلية تيفرا و مجموعة الزراعة الدولية الأمريكية (American International agriculture Group) الذي يهدف إلى زيادة الإنتاج الزراعي بمقدار 22،000 طن من الحليب و 105 أطنان من علف الماشية ، و190 مليون ليتر من الحليب ، و 20،000 طن من اللحوم الحمراء سنويا([3]) .

7- مواصلة الحكومة دعمها لتعزيز قدرات التخزين ، بما في ذلك التخزين في غرف التبريد ، إضافة إلى توسيع و عصرنة المذابح([4]) .

8- تطوير الصناعات الغذائية لتوسيع سوق الإنتاج الفلاحي ، و تعزيز مناهج ضبط أسعار الإنتاج الفلاحي بالتشاور بين الحكومة و شركاء المهنة([5]) .

([1]) مخطط عمل الحكومة سبتمبر 2017 ، نفس المرجع السابق ، ص 27 .

([2]) موقع وزارة الفلاحة ، نفس المرجع السابق .

([3]) محمد عبد الرحمان ، الجزائر تحدث زراعتها لتحقيق الأمن الغذائي 2018/09/02 ، على الموقع : https:// www.asswak alarab.com– تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ 2020/02/04 .

([4]) مخطط عمل الحكومة ماي 2014 ، نفس المرجع السابق ، ص 19 .

([5]) مخطط عمل الحكومة سبتمبر 2017 ، نفس المرجع السابق ، ص 27 .

9- كما سيستمر دعم الدولة و متابعة الحكومة للفروع الإستراتيجية لإنتاج الحليب ، الحبوب ، البطاطا ، الطماطم الصناعية ، البقول الجافة([1])

كما تم وضع مجموعة من الأهداف الكمية لسنة 2019 ، منها الوصول لمعدل نمو في القطاع الفلاحي يصل إلى 5% بقيمة إنتاج تصل إلى 4300 مليار دج ، تساهم في خفض الواردات بقيمة 02 مليار دولار ، وخلق 1500000 منصب شغل ، و تم وضع مجموعة من الأهداف الكمية تخص الإنتاج الفلاحي يلخص بعضها في الجدول التالي([2]) :

جدول رقم (02): الإنتاج الفلاحي المتوقع لسنة 2019:

الوحدة: القنطار

الفرع	الزيادة المحققة من 2014/2009	الإنتاج المحقق سنة 2014	الإنتاج المتوقع سنة 2019	نسبة الزيادة المتوقعة
الحبوب	%4،2	34321780	7000000	%104
الحمضيات	/	10889000	13500000	%24
الزيتون	/	4765000	8000000	%68
الحليب	%8،3	1683000	4300000	%155
اللحوم الحمراء	%12،5	2387000	6300000	%164
اللحوم البيضاء	% 12،6	2179000	5800000	%166
البطاطا	% 12،6	20129000	68000000	%238
التمور	/	9344000	12500000	% 34

المصدر: فتيحة بوزيان و مليكة حفيظ شبايكي ، تقييم سياسات الفلاحة و التنمية الريفية في الجزائر ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد:1، الجزائر ، 12/02/ 2018 ، ص 133.

10- تطوير تربية المواشي بتنشيط برنامج التوليد و التكاثر ، و إعادة تهئية مراكز التسمين و إنشاء مراكز جديدة .

11- زيادة إنتاج بذور الزراعات الواسعة الاستهلاك ، و البقول العلفية ، وشتائل الأشجار و الكروم .

12- تحسين إنتاج الأعلاف و نوعيتها ، و تهيئة ظلل الماشية و الإسطبلات ، إضافة إلى توفير وسائل تربية المواشي و التجهيزات الخاصة بحلب الأبقار و التبريد.

13- إتمام عملية التأمين العقاري ، و اعتماد إجراءات قانونية للتأمين الاجتماعي تتلاءم مع خصوصيات العالم الفلاحي .

([1]) نفس المرجع السابق ، ص 27 .

([2]) فتيحة بوزيان و مليكة حفيظ شبايكي ، تقييم سياسات الفلاحة و التنمية الريفية في الجزائر ، مجلة دراسات اقتصادية ، المجلد رقم: 5 العدد :1 ، الجزائر ، 2018/02/12 ، ص 132 .

14- تزويد مختلف الشعب الفلاحية (شعبة الحبوب ، البقول الجافة ....) بمجالس ما بين المهن ، من شأنها العمل على إنشاء أقطاب فلاحية متكاملة([1]) .

15- ترقية القروض المصغرة من طرف صندوق التعاون الفلاحي ، كوسيلة لتمويل نشاطات الفلاحين و مربي الماشية و الصيادين([2]) .

وقد قدمت الدولة كلا من قرض الرفيق و قرض التحدي للفلاحين ، من أجل مساعدتهم على توفير المنتوجات ، وتغطية احتياجات السوق المحلية .

• **قرض الرفيق R'FIG :** هو قرض يمنحه بنك الفلاحة و التنمية الريفية BANQUE BADR للقرض الموسمي* و القرض الفدرالي* ، يستفيد منه المزارعون و المربون ، سواء على شكل فردي أو على شكل تعاونيات أو مجموعات ، أو رابطات أو اتحادات ، و أصحاب المزارع النموذجية و المؤسسات الاقتصادية التي تساهم في تكثيف المنتجات الزراعية ، وتجهيزها و استرجاعها و تخزينها ، و هو قرض لمدة سنتين و تتحمل وزارة الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري التغطية الكاملة لفائدة القرض ، و هذا في حالة تسديد المستفيد للقرض في مدته المحددة و يستفيد من قرض آخر، أما في حالة عدم تسديد المستفيد في مدته المحددة يفقد حق تسديد الفائدة من قبل الوزارة ، ولا يستفيد من قرض آخر([3]) .

• **قرض التحدي** ETTAHADI : هو قرض استثماري ، يمنح من طرف بنك بدر للمستثمرات الجديدة للفلاحة ، و تربية الحيوانات على الأراضي الزراعية الغير مستغلة ، سواء كانت تابعة للمتعاملين الخواص أو ملكية خاصة للدولة ، وتقوم وزارة الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري بتغطية الفوائد المترتبة عن القرض في حال كانت مدة السداد خمس سنوات (05)أو أقل ، و يتحمل المستفيد من القرض دفع فائدة 1% عند السداد بين السنة السادسة(06) و السنة السابعة (07)، وفي حال كانت مدة السداد من السنة الثامنة (08) إلى السنة التاسعة (09) يدفع المستفيد فائدة 3% ، أما إذا دام المشروع أكثر من عشر سنوات (10) يتحمل المستفيد أعباء الفوائد كاملة ، وتتمثل المجالات التي يغطيها قرض التحدي في إنشاء معدات و تحديث مستثمرات الفلاحة و تربية الحيوانات ، وتعزيز القدرات الإنتاجية للمستثمرات الحالية و الغير المستغلة ، إضافة إلى المؤسسات التي تساهم في تكثيف المنتجات الزراعية و الحيوانية.

([1]) السياسة الحكومية في قطاع الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري سبتمبر 2015، نفس المرجع السابق ، ص ص ، 5،6،7

([2]) المرجع نفسه ، ص 7 .

([3]) موقع وزارة الفلاحة ، نفس المرجع السابق .

* القرض الموسمي: و يستعمل في شراء المدخلات المتعلقة بنشاط المستثمرات الفلاحية من بذور و شتلات ، أسمدة و مبيدات ، شراء أعلاف الحيوانات الموجهة للتربية ، شراء وسائل الري و منتجات الأدوية البيطرية .

* القرض الفدرالي: و يوجه للمتعاملين الإقتصاديين ، المؤسسات الاقتصادية و التعاونيات و المجموعات الفلاحية التي تقوم بالأنشطة التالية: تحويل الطماطم الصناعية ، إنتاج الحليب ، إنتاج الحبوب ، إنتاج بذور البطاطس ، وحدات تصنيع العجائن ، تغليف و تصدير التمور ، إنتاج زيتون المائدة و زيت الزيتون ، إنتاج العسل و المنتجات المحلية ، إنشاء وحدات الثروة الحيوانية و مراكز التسمين

المطلب الثاني: سياسة التنمية الريفية : ستعمل الحكومة على :

1- الاستمرار في تنفيذ برنامج التجديد الريفي ، الموجه لتحسين ظروف معيشة سكان الريف ، وتثبيت استقرارهم في المناطق الجبلية([1]) ، ومن أجل تنمية الفلاحة الجبلية تم إنشاء فريق عمل مكون من: المصالح الفلاحية و محافظات الغابات و الحظائر الوطنية ، و الغرف الفلاحية و المعاهد و الجمعيات ، بهدف توحيد الجهود و اقتراح إجراءات و تدابير لتطوير الفلاحة الجبلية حيث تم اقتراح ما يلي :

- إنشاء لجنة محلية على مستوى كل ولاية جبلية ، من أجل تنسيق و تخطيط الأنشطة الفلاحية في المناطق الجبلية .
- القيام بتشخيص إقليمي للمناطق الجبلية، مع مراعاة خصوصيات كل منطقة، و الوسائل المتوفرة ، وقدرات السكان على الإنتاج .
- تنمية الإنتاج الحيواني خاصة تربية الأبقار من السلالة المحلية ، و تشجيع مزارع الأغنام و الماعز .
- صياغة برامج تدريبية ، تتكيف مع النشاط الفلاحي في المناطق الجبلية ، وتدعيمها بالإرشاد و المساعدة التقنية .
- إدخال المعدات الفلاحية و الطاقوية كالطاقة الشمسية و طاقة الرياح ، و تكييفها مع المناطق الجبلية([2])

2- كما سيستفيد برنامج التجديد الريفي من تمويلات صندوق الجنوب و الهضاب العليا اللذان تم إعادة تفعيلهما ، إضافة إلى التمويل المخصص له .

3- كما سيستفيد هذا البرنامج من البرامج البلدية للتنمية التي تعمل على تنمية المناطق الريفية و الجبلية .

4- إعطاء اهتمام خاص للمناطق الحدودية([3]) .

وفي إطار إعادة بعث سياسة الدعم الريفي الموجهة لمواطني المناطق الريفية ، وقصد زيادة الثروة الحيوانية باشرت وزارة الفلاحة و التنمية الريفية والصيد البحري في 2018 ، عملية توزيع الدعم الفلاحي على فلاحي الريف ، حيث سيتم تركيز دعم الدولة من خلال المرافقة المخصصة لمنتجي المواد الأساسية ، مع تطوير الهياكل القاعدية من مخازن التبريد و السقي التكميلي و تطوير إنتاج الأعلاف ، إضافة إلى تشجيع الفلاحين على ولوج نشاطات الصناعات التحويلية و النقل و اللوجستيك. وبدأت وزارة الفلاحة عملية الدعم ومن الولايات التي استفادت منه ولاية باتنة حيث خصص لها 438 خلية لشعبة النحل ، 33 رأس بقر، 48 رأس غنم ،09 مقاييس لشعبة الأرانب ، وتقدر قيمة هذه العملية ب 9 ملايير سنتيم منحت من طرف الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية ، وقد استفاد منها 550 فلاح وهذا لضمان استقرارهم في المناطق الريفية و توفير مناصب شغل دائمة([4]) .

5- العمل على إنجاز حزام أخضر ليكمل السد الأخضر للحد من ظاهرة التصحر([5]) .

([1]) مخطط عمل الحكومة سبتمبر 2017، نفس المرجع السابق، ص28 .

([2]) موقع وزارة الفلاحة ، نفس المرجع السابق .

([3]) مخطط عمل الحكومة سبتمبر 2017 ، نفس المرجع السابق ، ص 28 .

([4]) وسيلة قرباج ، " وزارة الفلاحة تباشر عملية توزيع الدعم الفلاحي لتربية الحيوانات "، 2018/02/11 ، على الموقع:.http//elmihwar.com/ar/hdex.php تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ 2020/03/04 .

([5]) مخطط عمل الحكومة ماي 2014 ، نفس المرجع السابق ، ص19.

المطلب الثالث: سياسة الصيد البحري و تربية المائيات: ستعمل الحكومة على :

1- مواصلة جهود رفع القدرات الإنتاجية للصيد البحري و تربية المائيات ، من خلال الإبقاء على الاستثمار من أجل تطوير الصيد التقليدي ، بإعادة تأهيل و عصرنة الأسطول و توسيع موانئ و ملاجئ الصيد البحري .

2- استئناف صيد المرجان وفق برنامج يضمن تجديده و توالده ، ومراقبة الحكومة لذلك ، ووضع نظام لاستغلاله و تسويقه لمراقبة الكميات التي يتم صيدها .

3- دعم السلطات العمومية لقطاع تربية المائيات لزيادة حجمه([1]) ، و تهيئة و توسيع الهياكل القاعدية الموجودة في مجال الموانئ و ملاجئ الصيد و رفع قدراتها .

4- وضع نظام جديد للحماية الاجتماعية للبحارة الصيادين .

5- تكوين مهنيين مختصين في مجال الصيد و تربية المائيات([2]) .

6- تطوير وسائل الوقاية و مكافحة التلوث البحري .

7- إنجاز ما يعادل 5000 مشروع استثمار خاص في مختلف شعب الصيد و تربية المائيات ، منها 650 مشروع خاص بتربية الأحياء المائية البحرية و مصايد الأسماك الداخلية ، و أحواض الاستزراع السمكي القاري .

8- إنجاز و تهيئة و توسيع 38 مشروع لتطوير الموانئ و ملاجئ الصيد.

9- إنجاز و تنفيذ14 مخطط لتهيئة المسمكات بولايات الساحل ، و 29 منطقة نشاط لتربية المائيات على المستوى الوطني([3]).

6- معالجة الأحواض المائية المنحدرة التابعة ل 48 هيكل هيدروليكي في المناطق الجبلية بمساحة إجمالية تعادل 5،3 مليون هكتار ، بما في ذلك 1،3 هكتار سيتم معالجتها .

7- تعزيز البرامج المخصصة للفضاءات السهبية و شبه الصحراوية ، مع إعطاء العناية لمناطق السد الأخضر و الغابات السهبية ، بمباشرة عمليات تشجير على مساحة تقدر ب 55،000 هكتار([4]) .

المطلب الرابع: سياسة عصرنة القطاع و إعادة نشره الإداري و الإقليمي و التقني:

ستعمل الحكومة على :

1- مواصلة دعم برنامج تعزيز القدرات التقنية ، وهذا لتحسين مستوى معارف و مهارات ومدى تحكم الفلاحين و المربين و المستفيدين من مشاريع و برامج في إطار التنمية الفلاحية و الريفية([5]).

([1]) مخطط عمل الحكومة سبتمبر 2017 ، نفس المرجع السابق ، ص ص ، 27 ، 28 .

([2]) مخطط عمل الحكومة ماي 2014 ، نفس المرجع السابق ، ص 20 .

([3]) السياسة الحكومية في مجال الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري سبتمبر 2015 ، نفس المرجع السابق ، ص ص ، 4 ، 6 .

([4]) المرجع نفسه، ص ص ص ،4،6،7.

([5]) مخطط عمل الحكومة ماي 2014 ، نفس المرجع السابق ، ص20.

و في هذا الإطار تم إبرام عقد شراكة بين وزارة الفلاحة و التنمية الريفية الجزائرية ، و وزارة الفلاحة الفرنسية لمدة ثلاث سنوات من (2017/2015) من أجل رفع نوعية التكوين في القطاع الفلاحي بالجزائر.

و في سبيل ترقية الإرشاد الفلاحي تم إنشاء إذاعة خاصة (RIF TV) لتنمية وتفعيل الإرشاد الفلاحي([1]).

2- وضع نظام إعلامي فلاحي ريفي يربط كل مستويات التسيير من المقاطعة إلى الإدارة المركزية ، سيسمح للحكومة بمتابعة و تقييم برامج تطوير القطاع الفلاحي([2]) .

3- وضع نتائج البحوث تحت تصرف الفلاحين و مربي الماشية و الصيادين .

4- عصرنة المصالح البيطرية و مصالح الصحة النباتية .

5- تطوير القدرات و زيادة المعارف و العمل في إطار بيداغوجية الفريق و الجماعة بهدف تطوير الاتصال بين العاملين .

6- تكوين المستثمرين الفلاحيين لتقوية قدراتهم على تنفيذ بعض النشاطات المتعلقة بتطبيق تقنيات جديدة في الفلاحة([3]) .

7- تدعيم قدرات التسيير لمعاهد البحث و التنمية و الإرشاد الفلاحي([4]) ، حيث تعتمد وزارة الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري في مجال التكوين الفلاحي على شبكة من مؤسسات التكوين الموزعة عبر التراب الوطني ، و المقدر عددها ب 5 معاهد متواجدة في كل من الجلفة ، تيزي وزو ، قالمة ، سطيف ، تيميمون ، عين طاية ، و تتم عملية الإرشاد الفلاحي من خلال الهياكل التالية :

- **القطاع الإداري :** و يشمل المديرية الفرعية للإرشاد الفلاحي التابعة لمديرية التكوين و البحث و الإرشاد بوزارة الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري ، الإدارات التقنية المركزية بالوزارة ، لجنة الإرشاد الفلاحي الولائية ، مكاتب التكوين و الإرشاد التابعة للمصالح الفلاحية ، التقسيمات الفلاحية على مستوى الدوائر ، و المستشارون في مجال تقنيات الفلاحة و موظفوا برنامج الإرشاد .
- **القطاع العلمي و التقني :** و يشمل المعاهد الوطنية الثلاث للبحوث الفلاحية و الغابية و الصيد البحري و المتمثلة في : INRAA، INRF ، CNRDPA و التي لها فروع في جميع أنحاء الوطن . إضافة إلى المعاهد التقنية المتخصصة حسب الشعب الفلاحية و عددها 7 معاهد ، و معاهد حماية الصحة النباتية و الطب البيطري ، و كذا المحافظة السامية لتطوير السهوب ، و محافظة تطوير المناطق الصحراوية ([5]).

([1]) فاروق أهناني، استراتيجية الجزائر في تحقيق التنمية الفلاحية و الريفية، مجلة العلوم القانونية و السياسية، المجلد 9، العدد2 ص 373 .

([2]) مخطط عمل الحكومة ماي 2014 ، نفس المرجع السابق ، ص 20 .

([3]) السياسة الحكومية في مجال الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري سبتمبر 2015، نفس المرجع السابق ، ص 8 .

([4]) مخطط عمل الحكومة ماي 2014 ، نفس المرجع السابق ، ص 20 .

([5]) موقع وزارة الفلاحة 2018 ، نفس المرجع السابق.

- **القطاع الاقتصادي و اللوجستي** : ويتمثل في المكاتب الوطنية الولائية ، التعاونيات الفلاحية و اتحاداتها ، الصندوق الوطني لتعاضدية الفلاحية و فروعه الولائية ، وكالات بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، المجالس المهنية ، المؤسسات الاقتصادية .
- **نظام الدعم المنهجي** : وهو عبارة عن همزة وصل و جهاز لتنفيذ برامج المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي (INVA) ووزارة الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري ، و مؤسسات التكوين الفلاحي متمثلة في المعاهد التكنولوجية الفلاحية المتوسطة المتخصصة ، و مراكز التكوين و الإرشاد الفلاحي .
- **المهن الفلاحية** : و تتمثل في الغرفة الوطنية الفلاحية ، و الغرف الفلاحية بالولايات ، الجمعيات الفلاحية المهنية و المنظمات الغير حكومية ، النقابة الفلاحية ، الإتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين .
- **الهياكل خارج القطاع الفلاحي** : و تشمل وسائل الإعلام الجماهيرية من الإذاعة و التلفزيون و الجرائد ، شبكة مؤسسات التكوين العالي و المهني ، وزارة الموارد المائية و البيئية ، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ، وزارة الصحة وإصلاح المستشفيات ، المستثمرون الشباب من مكاتب الدراسات و الاستشارة .

وفي إطار عملية الإرشاد و الدعم الاستشاري صدر المنشور الوزاري المشترك رقم 181 المؤرخ في 12 مارس 2018 المتعلق بالدعم الاستشاري ، وفي المرحلة الأولى منه شمل ستة ولايات هي : المدية ، تيزي وزو ، باتنة ، الجلفة ، عين تيموشنت ، ورقلة([1]) .

([1]) موقع وزارة الفلاحة 2018، نفس المرجع السابق .

المبحث الثالث: واقع وتحديات قطاع الفلاحة في ظل الأزمة النفطية 2014-2019:

يعول كثيرا في بلادنا على قطاع الفلاحة لتنويع الاقتصاد خارج المحروقات، نظرا لما تزخر به بلادنا من ثروات، فإذا تم استغلالها بطريقة عقلانية، سنتمكن من تجاوز المشاكل التي تواجهنا، وقد قسمنا هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، الأول كان عن مقومات قطاع الفلاحة في الجزائر، و المطلب الثاني بعنوان معوقات القطاع الفلاحي، أما المطلب الثالث فتم التطرق إلى أثر الأزمة النفطية 2014-2019 على القطاع الفلاحي في الجزائر.

المطلب الأول: مقومات قطاع الفلاحة:

إن تطور أي قطاع من القطاعات الاقتصادية مرتبط بحجم الموارد التي يمتلكها ، و التي تؤهله ليلعب دورا رياديا في الاقتصاد الوطني لأي بلد ، و يعول في بلادنا كثيرا على قطاع الفلاحة لتوفره على عدة مؤهلات ، حيث تعتبر الجزائر بوابة إفريقيا و محور الدول المغاربية ، كما أنها قريبة من السوق الأوروبية و التي تطل عليها من خلال شريط ساحلي طوله 1200 كلم ، فضلا عن امتلاكها عدة موارد طبيعية، مائية، حيوانية ، نباتية ، بشرية تجعل منه بديلا لقطاع المحروقات .

أولا: الموارد الطبيعية: تقدر مساحة الجزائر بـــ: 2.381.741 كلم^2 ، فهي تحتل المرتبة الثانية إفريقيا بعد السودان ، وتتميز بنوعين من التضاريس هما:

* ما قبل الأطلس الصحراوي (السهول ، الهضاب ، و مرتفعات الأطلس التلي) .
* وما بعد الأطلس الصحراوي (الصحراء) ([1]) .

و تتمثل الموارد الطبيعية في:

1- الأراضي الزراعية: تحتوي الجزائر على 32 مليون هكتار من مجموع الأراضي الفلاحية في العالم، و التي تقدر ب40 مليون هكتار، وهي أراضي ذات جودة عالية صالحة للزراعة([2]) ، وفيما يلي جدول للأراضي الفلاحية من 2017/2014 .

جدول رقم03 :الأراضي المستعملة للزراعة من2014-2019

الوحدة: هكتار

السنة	2017/2014
1- المساحة الزراعية الصالحة	25 473 747
2- أراضي رعوية و مروج	98 677 836
3- أراضي غير منتجة تابعة للمزارع	6 411 590
مجموع الأراضي المستعملة(1+2+3)	130 563 173

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات نتائج 2017/2014 ص 33([3]) .

([1]) خديجة عياش ، نفس المرجع السابق ، ص 23 .

([2]) محمد سعداوي، الجزائر تمتلك 80% من الأراضي الزراعية ذات الجودة العالية في العالم ،2017/05/03 ، على الموقع:https://www.youtube.com تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ: 2020/02/03.

([3]) office national des statistique , l'Algérie en quelques chiffres ,n 48, Edition 2018 , p33.

و تتوزع الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر على أربعة مناطق هي :

1-1 المنطقة الساحلية: و هي تتربع على مساحة قدرها 1.65 مليون هكتار ، وتضم 14 ولاية من الطارف شرقا إلى تلمسان غربا ، تتراوح كميات تساقط الأمطار بين 400 ملم و 900 ملم ، تتميز بسهولها المنخفضة وخصوبة أراضيها ، و توفر المياه بها أهمها: سهل متيجة و وهران و عنابة ، و هي تشتهر بزراعة مختلف أنواع الخضر و الفواكه .

1-2 المنطقة الداخلية: تقدر مساحتها ب 3.69 مليون هكتار، و تضم 14 ولاية داخلية هي: البليدة، البويرة، المدية، قسنطينة، عين الدفلى، معسكر، غليزان، تيارت، تيسمسيلت، ميلة، برج بوعريريج، سيدي بلعباس و سطيف، و هي تتميز بسهولها الخصبة، و تشتهر بزراعة الكروم و بعض أنواع الأشجار المثمرة و الحبوب خاصة منها القمح .

1-3 المنطقة السهبية: تقع على مساحة تقدر ب 2.85 مليون هكتار، و تضم 120 ولاية هي: أم البواقي، النعامة، باتنة، بسكرة، الجلفة، المسيلة، البيض، خنشلة، سوق أهراس، تبسة، سعيدة، النعامة، الأغواط . وتتميز هذه المنطقة بالمناخ القاري ، أمطارها قليلة يتراوح متوسطها بين 200 و 400 ملم ، و هي كمية غير كافية للزراعة ، وتنمو بها أعشاب متنوعة ، وتكثر بها تربية الأغنام و الإبل .

1-4 المنطقة الصحراوية: تحتل مساحة قدرها 0.218 مليون هكتار من مساحة الأراضي الزراعية ، و تضم ثمانية ولايات هي: ورقلة، غرداية، الوادي، أدرار، بشار، تمنراست، تندوف و إليزي ، يسودها مناخ صحراوي يقل فيه متوسط الأمطار عن 200 ملم ، وتتميز بتربة رملية ، وتمارس الزراعة في بعض الواحات ومن أهمها زراعة النخيل و الخضر و الفواكه. ومع محاولات الإصلاح الزراعي و إدخال التقنيات الزراعية الحديثة، استطاعت هذه المنطقة إدراج بعض الزراعات مثل القمح ، وذلك باستعمال تقنيات الري الحديثة، و زراعة الخضر باستعمال البيوت البلاستيكية([1]) .

2: الموارد المائية: تتميز الجزائر بتنوع مناخها ومصادر مياهها، حيث تنقسم إلى ثلاث موارد رئيسية: موارد مطرية، موارد سطحية، وموارد جوفية.

2-1 الموارد المائية المطرية: وهي أهم الموارد المائية في الشمال، ويتراوح المتوسط السنوي لتساقط الأمطار بها ما بين 95 و 100 مليار م^3، ويتغير توزيعها بين المناطق الساحلية ومناطق شمال الصحراء.

2-2 الموارد المائية السطحية: و تشمل:

- **الوديان و الأنهار:** و معظمها يقع في إقليم التل وتصب في البحر الأبيض المتوسط ، وتقدر طاقتها بحوالي 12.4 مليار م^3 ([2]) ، وتنقسم الأودية حسب التدفقات السنوية إلى:

([1]) دهينة مجدولين، إستراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير:2017/2016، ص ص، 210 ، 211 .

([2]) المرجع نفسه ، ص ص 217 ، 218.

– وديان بتدفق سنوي أكثر من مليار م^3 وهما واديا الشلف بـــ: 1.360 م^3،وادي كبير الرمال بـــ: 1.038م^3.

– خمسة أودية بتدفق سنوي بين 500مليون م^3 و أقل من مليار م^3 في السنة وهي: سيبو 891 مليون م^3 وسيبوس 761 مليون م^3 ، وادي الصومام 636 مليون م^3 ،وادي كبير شرق 595 مليون م^3 ،وادي يسر 527 مليون م^3 .

– إحدى عشر وادي تدفقها بين 100–500 مليون م^3 وهي: وادي جنجن 336 مليون م^3 ، تافنة 317 مليون م^3 ،سيدي خليفة ، كبير غرب 310 مليون م^3 ،وادي الحراش 300 مليون م^3 ، مزافران و أقريون و ماكتا و غبلي و داوس و كسير بمجموع 2.530 مليار م^3 .

– ستة عشر وادي بتدفق 30–100 مليون م^3 وهي: داموس، صفصاف، واد العرب، قصب، الحميز، كراميس، الالاه، مسلمون، بودواو، أسيف، نتايدا، وادي ، وداي العنيد، إبحريسن، سكاك، شمورة و الحي([1]).

- **السدود:** وتعتبر من المنشئات الرئيسية لتخزين المياه، حيث يقدر عدد السدود ب 98 سد، و التي هي في طور الإنجاز تقدر ب 19 سد، و السدود التي هي في طور الدراسة تقدر ب 17 سد والتي سيتم إنجازها قبل 2010 ([2]) ، و من بين أهم السدود نذكر: سد بني عمران في بومرداس ، سد تيشني حاف في بجاية ، سد بني هارون بميلة ، سد كدية أسردون بالبويرة ، سد أوكريس في أم البواقي([3]).

- **المحاجز المائية:** وهي أحواض مائية و تسمى البحيرات الجبلية، و قدرة التخزين فيها تقدر ب1 مليون متر مكعب، وهي تستغل أساسا في السقي و تربية المواشي، ويبلغ عددها 834 حاجزا مائيا بطاقة استيعاب تبلغ 213 مليون م^3، يستغل منها 75% في القطاع الزراعي، و5% في تربية المواشي، و20% تبقى غير مستغلة .

2-3 الموارد المائية الجوفية: تقدر المياه الجوفية المتواجدة في الشمال بحوالي 2 مليار م^3، يستغل منها 90% بواسطة أكثر من 5000 بئر، وهي موارد قابلة للتجديد([4]) ، وتتوفر منطقة الصحراء على موارد مائية جوفية هامة ، وتوجد على أعماق كبيرة من سطح الأرض حيث يصل عمقها إلى 2000 م ماعدا في منطقة أدرار يتراوح عمقها ما بين 200 و 300 م ، ويقدر احتياطي المياه الجوفية بالصحراء بحوالي

([1]) Touati Bouzid. les barrages et la politique hydraulique en Algérie . thèse de doctorat d'etat. faculté du science de la terre de la géographie et de l'aménagement de territoire. université Mentouri Constantine 2010, p 52.

([2]) خديجة عياش ، نفس المرجع السابق ، ص 28 .

([3]) أهم السدود في الجزائر، 2019/11/21 على الموقع: https:www.almarsa.com/post/877034 تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ:2020/08/29.

([4]) دهينة مجدولين ، نفس المرجع السابق ، ص ص ، 2018، 2019 .

5 ملايير م^3/السنة ، فصحراؤنا الشاسعة منبع للمياه الجوفية التي ستزود الزراعة بمياه الري وتعوض النقص في الموارد المائية في الجزائر([1]) .

إضافة للموارد المائية المذكورة هناك مصدرين آخرين للمياه التي تستعمل في الري الزراعي :

- **معالجة المياه المستعملة:** ويقدر عدد محطات التصفية المستغلة في الجزائر ب 165 محطة تصفية، وهي تعالج 850 مليون م^3 من المياه سنويا .
- **تحلية مياه البحر:** وهذا باستخدام تقنية تحلية المياه ، و تخفيض نسبة ملوحتها واستخدامها لسقي بعض المحاصيل([2]) ، وحاليا توجد 10 محطات لتحلية مياه البحر، بسعة إجمالية قدرها 1.610.000 م^3 موزعة على التراب الوطني كما يلي:

جدول رقم 04: لتوزيع محطات تحلية مياه البحر في الجزائر.

الرقم	الموقع	الولاية	القدرة م^3/د	تاريخ التنفيذ
01	أرزيو	وهران	90.000	أوت 2005
02	الحامة	الجزائر	200.000	مارس 2008
03	سكيكدة	سكيكدة	100.000	مارس 2009
04	شط الهلال	عين تيموشنت	200.000	أكتوبر 2010
05	سوق الثلاثاء	تلمسان	200.000	أفريل 2011
06	كاب جنات	بومرداس	100.000	جويلية 2011
07	فوكه	تيبازة	120.000	جويلية 2011
08	حنين	تلمسان	200.000	أوت 2011
09	مستغانم	مستغانم	200.000	سبتمبر 2011
10	تنس	الشلف	200.000	جوان 2015

المصدر: حمزة قدور فلاق، محمد العرجاني،دور الاستثمار الفلاحي في دفع التنمية المحلية–دراسة حالة مديرية المصالح الفلاحية لولاية عين الدفلى، مذكرة ماستر في علوم التسيير،جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة،كلية العلوم الاقتصادية، 2019/2018 ، ص14.

3: الموارد النباتية و الحيوانية:

3-1 الموارد النباتية: إن الإنتاج النباتي من أهم مصادر الإنتاج الفلاحي التي توفر الاحتياجات الغذائية للسكان، كما يساهم في توفير العملة الصعبة من خلال عائدات الصادرات من السلع الغذائية، إضافة إلى استخدام هذه الموارد في الصناعات الغذائية التحويلية، وقد عملت الجزائر من خلال برامجها

([1]) Slaimi Ahmed ,″ contraintes et gestion rationnelle de l'eau en Algérie. Communication présente dans le séminaire international sur l'environnement en Algérie″ ′ organise par département des sciences économique , université Annaba , 2009 , p 7.

([2]) دهينة مجدولين ، نفس المرجع السابق ، ص ص ، 219 ، 220.

المختلفة على تطوير الإنتاج النباتي خاصة إنتاج الحبوب، الخضر،البقول الجافة، الأشجار المثمرة و الحمضيات و الكروم، و الزراعة الصناعية([1]) .

●**الحبوب:** يقدر معدل إنتاج الحبوب خلال الفترة من 2010-2017 بحوالي 41،2 مليون قنطار، بزيادة قدرها 26% مقارنة بالفترة من 2000-2009، حيث يقدر معدل الإنتاج ب32،6 مليون قنطار، و يتكون الإنتاج أساسا من القمح الصلب و الشعير([2]) .

رسم بياني رقم(1): يوضح إنتاج الحبوب(قمح صلب،قمح لين) خلال الفترتين من 2000-2009 و من2010-2017 .

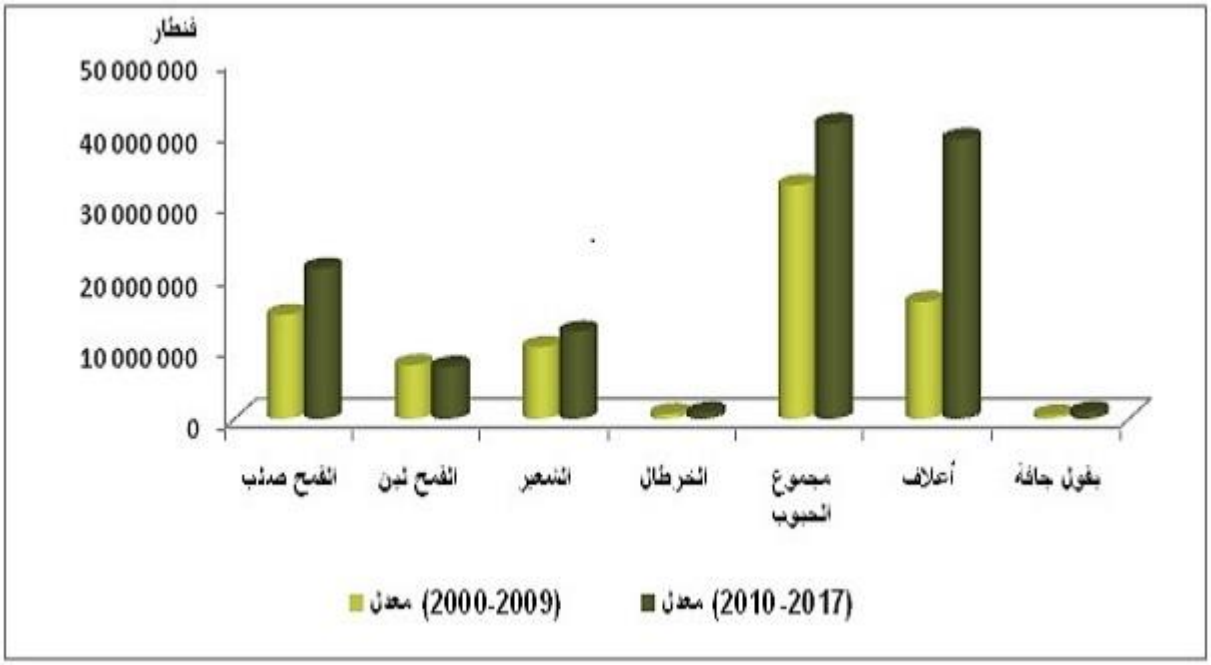

المصدر: موقع وزارة الفلاحة 2018. **الوحدة: قنطار.**

([1]) ربيع بوعريوة ، نفس المرجع السابق ، ص 4 .

([2]) موقع وزارة الفلاحة ، نفس المرجع السابق .

خريطة رقم(01): توضح إنتاج الحبوب في 2017.

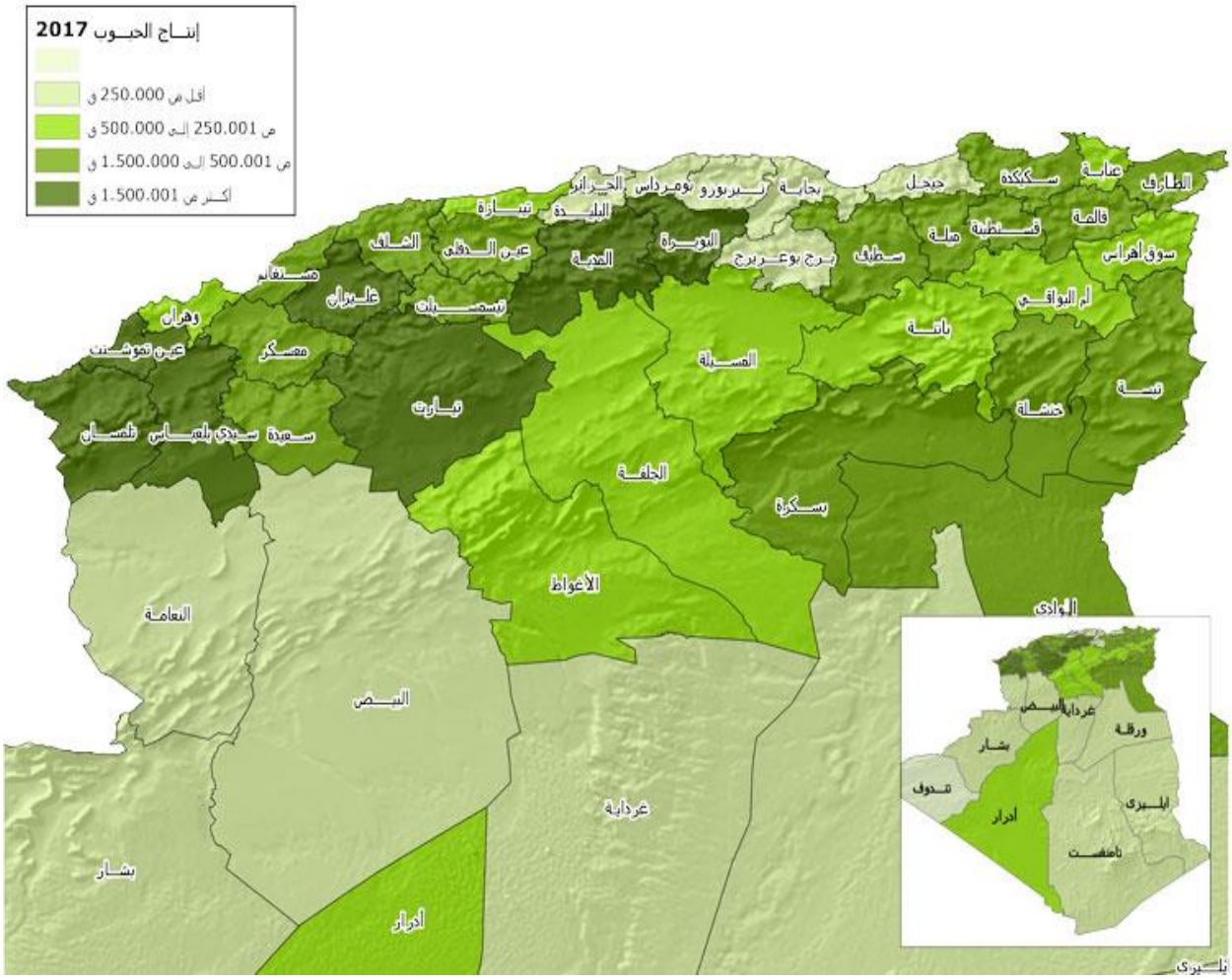

المصدر: موقع وزارة الفلاحة 2018.

- **الخضر:** زاد معدل إنتاج الخضر خلال الفترة من 2010-2017 حيث بلغ +121% مقارنة بالفترة من 2000-2009، وفيما يخص البطاطا و البصل فقد سجلا زيادة تقدر ب+143% و+102% على التوالي.

ومن الولايات التي تتركز فيها زراعة الخضر نذكر: البويرة ، المدية ،غليزان ، تيارت ، عين تيموشنت ،سيدي بلعباس ، تلمسان ،بسكرة ، البويرة ، الوادي، تبسة ، خنشلة ، ميلة ،سطيف ، قسنطينة ، قالمة ، سكيكدة حيث يقدر يفوق الإنتاج 1.500.001 قنطار .

كما يقدر الإنتاج ما بين 500.001 قنطار و1.500.00 قنطار في كل من: وهران ، تيبازة ، الأغواط، الجلفة ، لمسيلة .

خريطة رقم(02): توضح إنتاج الخضر في 2017 .

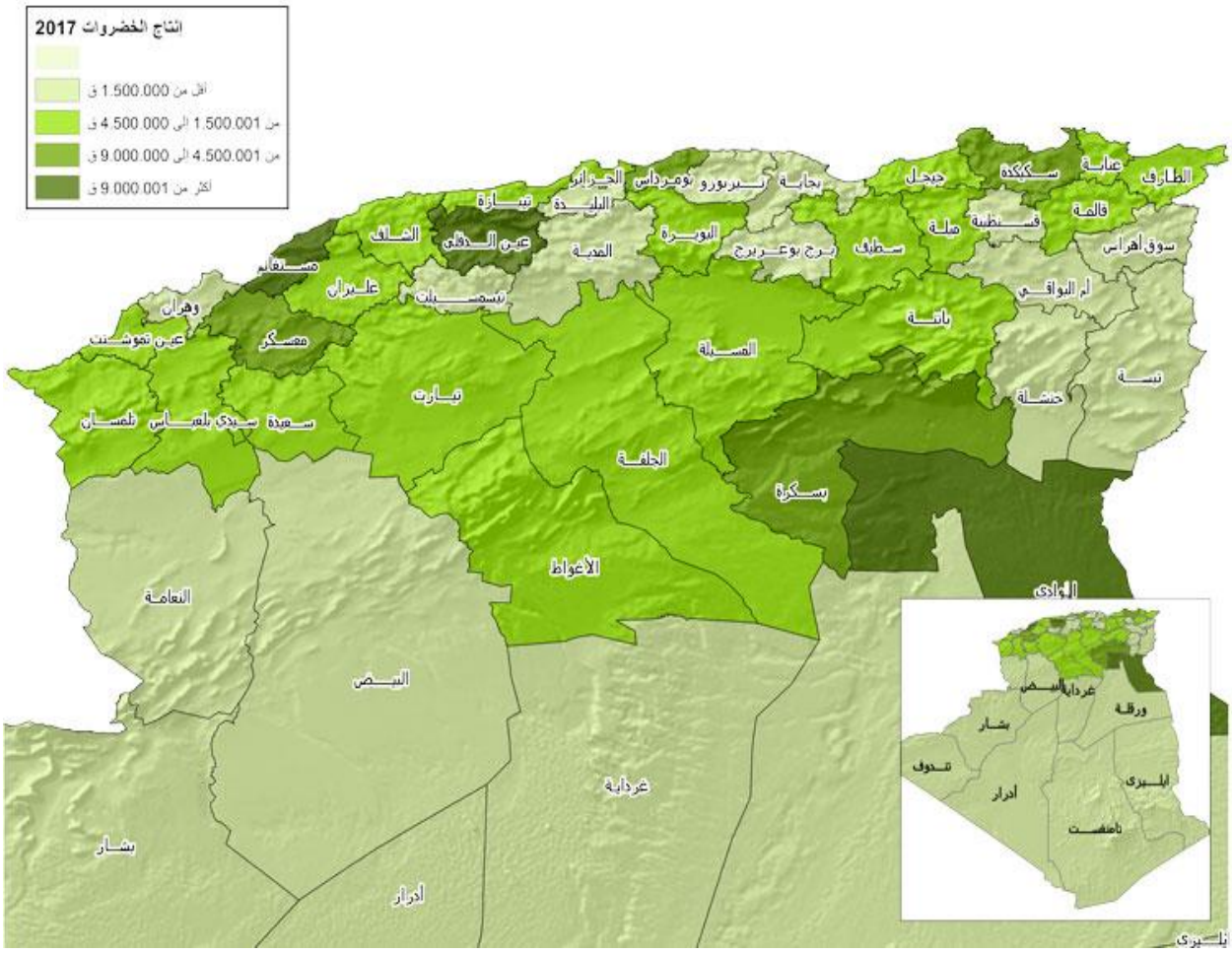

المصدر: موقع وزارة الفلاحة 2018 .

● **الأشجار المثمرة و الكروم:** على مدى الفترة الممتدة من 2000-2009 قدرت المساحة المخصصة لزراعة الأشجار المثمرة 396.480 هكتار، و ازدادت هذه المساحة خلال الفترة من 2010-2017 بنسبة 47% ([1]) .

جدول رقم(05): نسبة المساحة المخصصة لزراعة الأشجار المثمرة خلال الفترة من(2000-2009) والفترة من(2010-2017) .

	نسبة المساحة المخصصة لزراعة%			
الفترة من	أشجار الزيتون	الأشجار المثمرة	الحمضيات	النخيل
2000-2009	%39	%30	%23	%8
2010-2017	%58	%56	%41	%20

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات من موقع وزارة الفلاحة 2018.

([1]) موقع وزارة الفلاحة ، نفس المرجع السابق .

رسم بياني رقم(02): يوضح إنتاج الأشجار المثمرة و الكروم بين(2000-2009) و(2010-2017).

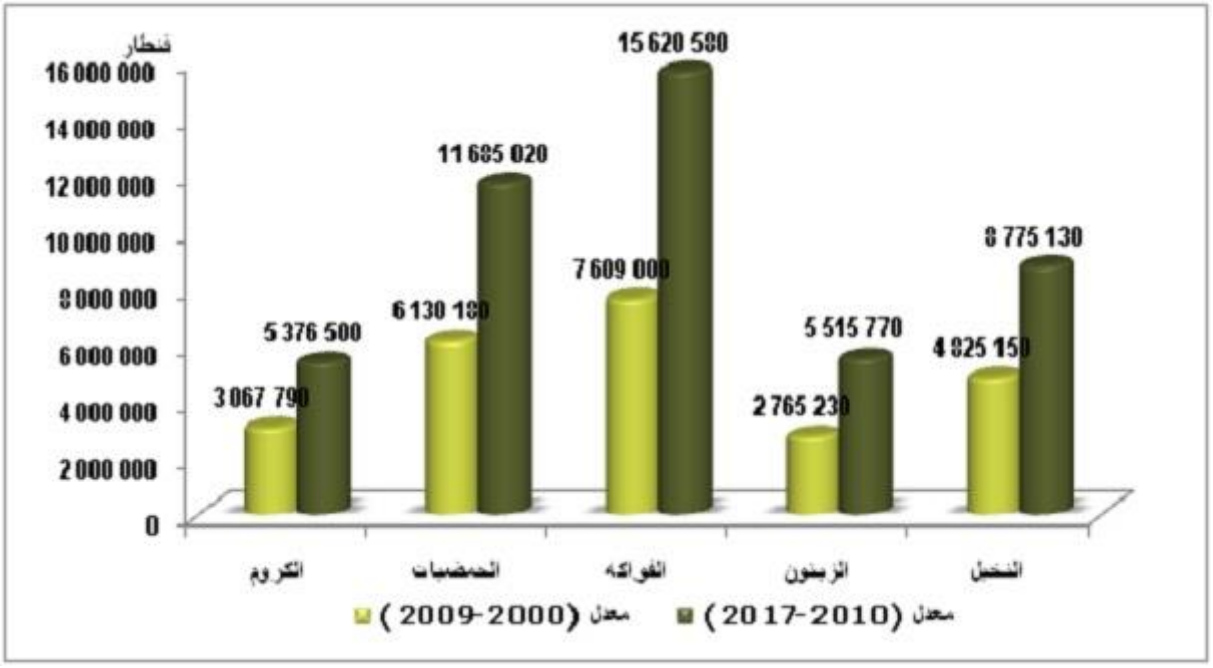

المصدر: موقع وزارة الفلاحة 2018.

- **المحاصيل الصناعية:** وترتكز المحاصيل الصناعية على الطماطم الصناعية و التبغ .

رسم بياني رقم(03): يوضح إنتاج الطماطم الصناعية و التبغ خلال الفترتين من(2000-2009) ومن(2010-2017) .

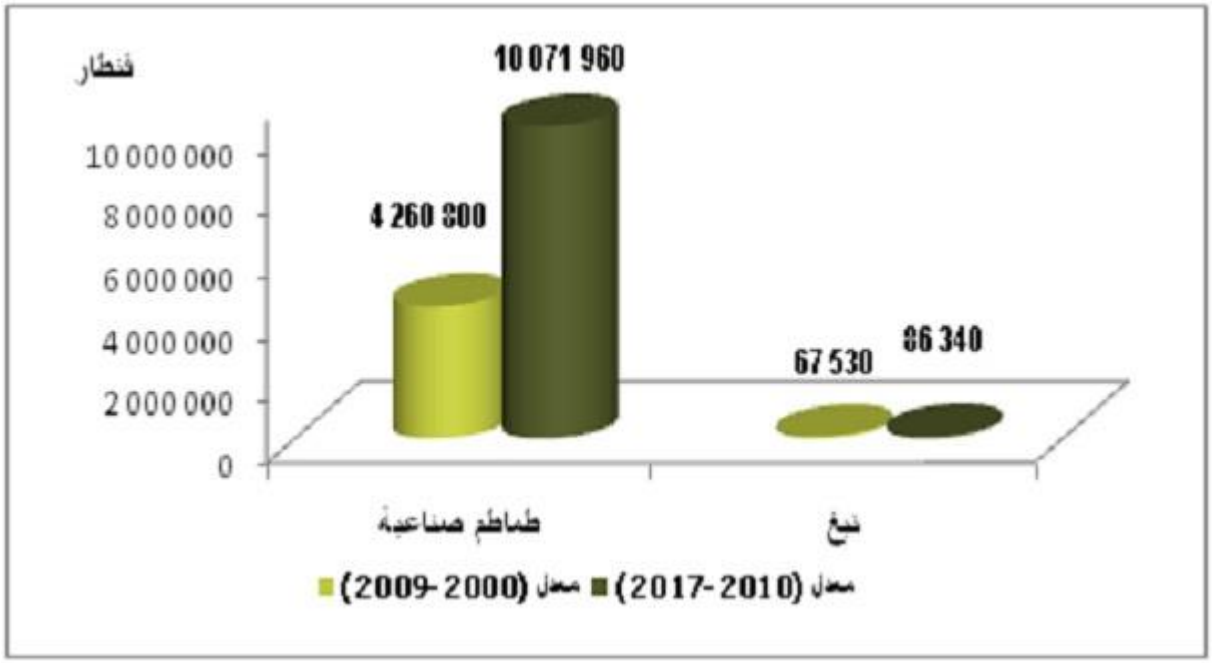

المصدر: موقع وزارة الفلاحة 2018

خريطة رقم03: توضح إنتاج الطماطم الصناعية في 2017.

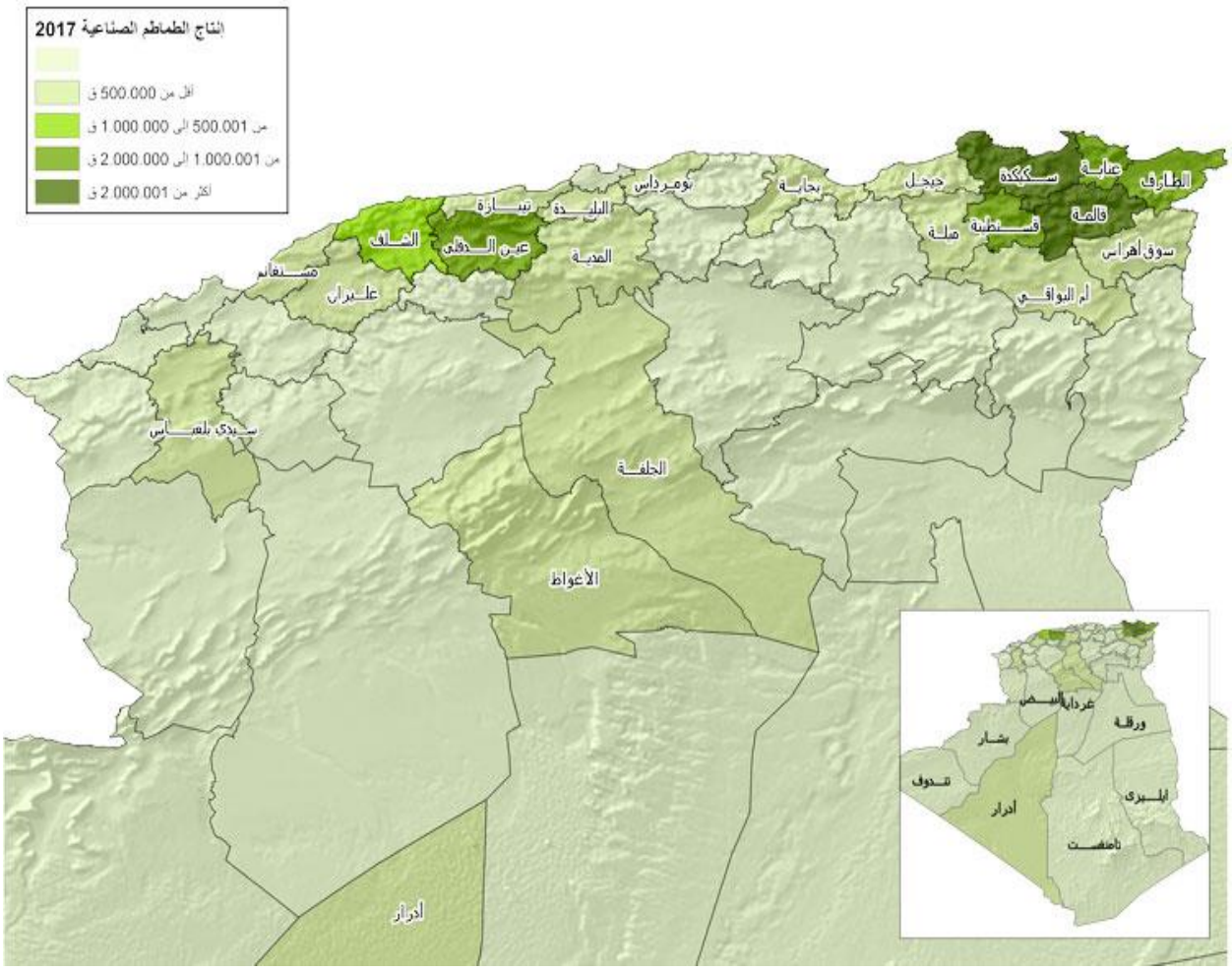

المصدر: موقع وزارة الفلاحة 2018.

3-2 الموارد الحيوانية: تتميز تربية الحيوانات في الجزائر بالتنوع ، حيث نجد النظام التقليدي لدى صغار مربي الحيوانات ، إلى جانب النظم الحديثة للتربية و الإنتاج المكثف، و الذي يتسع و يتطور و يحقق نتائج ملموسة أدت إلى تخفيض العجز في المنتجات الغذائية من اللحوم الحمراء و البيضاء ، و هذا بفضل سياسة الدولة التي أصبحت تشجع و تدعم القطاع الخاص ، وتوفر كل الإمكانيات المادية و المعنوية للفلاحين ، بالإضافة إلى دعم الشباب وخاصة أصحاب المؤهلات العلمية المتعلقة بالفلاحة للاستثمار في هذا القطاع ، خاصة في مجال تربية النحل و الأغنام و الأبقار، وتقديم الرعاية البيطرية و الإرشاد الفلاحي([1]) .

([1]) ربيع بوعريوة ، نفس المرجع السابق ، ص 4 .

تمارس في الجزائر خمسة أنواع رئيسية لتربية المواشي هي:الأبقار و الأغنام و الماعز و الإبل و الخيول ، وبلغ مجموع الرؤوس لجميع الأنواع خلال الفترة من (2000-2009) حوالي 24،5 مليون رأس ، وزاد هذا العدد إلى 33،6 مليون رأس خلال الفترة من(2010-2017) ([1]).

جدول رقم(06): يوضح إنتاج المواشي خلال الفترة(2010-2017) .

الفترة من 2010-2017	العدد	النسبة%
الأغنام	26،4 مليون رأس	%78
الماعز	4،8 مليون رأس	%14
الأبقار	1،9 مليون رأس	%6
الجمال	/	%1
الخيول	/	%0،5

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات من موقع وزارة الفلاحة 2018.

رسم بياني رقم(04):يوضح إنتاج المواشي خلال الفترتين من(2000-2009) ومن(2010-2017)

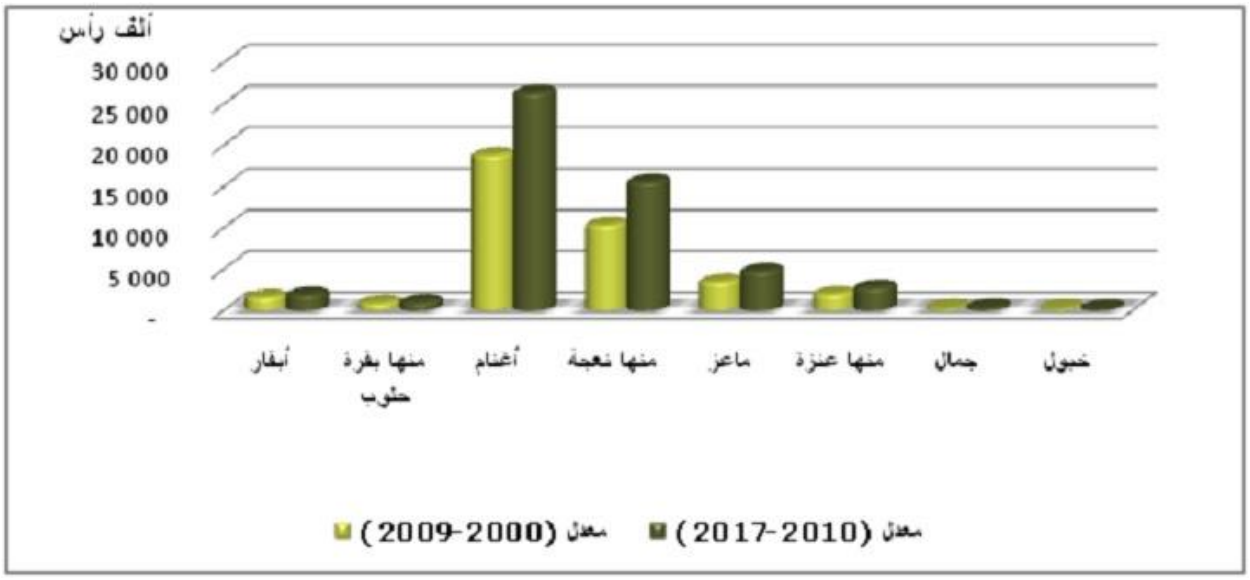

المصدر: موقع وزارة الفلاحة 2018.

ثانيا: الموارد البشرية: يعتبر المورد البشري أهم مورد لتحقيق التطور و التنمية في أي قطاع من القطاعات الاقتصادية، و حتى يكون هناك استغلال أمثل للموارد الأخرى(الطبيعية، المادية...)، لابد من توفر عنصر بشري مؤهل علميا و تقنيا لرفع الإنتاج الزراعي ، و بالتالي توفير الاحتياجات من المواد الغذائية ، و الجزائر مازالت تعتمد بشكل كبير في الزراعة على العنصر البشري، وتتوفر على طاقات شبانية كبيرة فما عليها، إلا توفير الدعم والتحفيزات لها للدخول في عالم الفلاحة ([2]) .

([1]) موقع وزارة الفلاحة ، نفس المرجع السابق .

([2]) خديجة عياش ، نفس المرجع السابق ، ص ص ، 30،31 .

في سنة 2015 قدرت اليد العاملة في قطاع الفلاحة ب 4،959 مليون عامل، وهو مايمثل 41،57% من إجمالي القوى العاملة([1]) .

ثالثا: الموارد المالية و التقنية: لقد شهدت الموارد المالية و التقنية تطورا ملحوظا ، إلا أنه يختلف من مرحلة إلى أخرى، هذا راجع لاختلاف الإعتمادات المالية المخصصة ، وفي سنة 2016 خصصت الحكومة 50 مليار دينار جزائري لزيادة دعم العتاد الفلاحي والتقنيات المتطورة لمضاعفة الإنتاج([2]) .

وفيما يلي جدول يوضح تطور حضيرة العتاد الفلاحي :

جدول رقم07: يوضح عدد العتاد الجرارات والحاصدات في 2015.

العتاد الفلاحي	العدد(وحدة)
الجرارات	214340
الحاصدات	194498

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات من الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 36 ،2016 ، ص ص 119 ، 120 .

رابعا: التكوين و البحث الزراعي: إن التكوين و البحث و الإرشاد الفلاحي من العوامل الضرورية لزيادة الإنتاج، و هذا من خلال تطبيق التقنيات الحديثة، و البحث عن أنجع الطرق لتطوير الفلاحة ، ولتحقيق ذلك قامت الدولة الجزائرية بما يلي:

1- في مجال التكوين: حيث تم إنشاء العديد من المؤسسات و المعاهد و مراكز البحوث العلمية حيث نجد:

- 13 مركزا لتكوين الأعوان التقنيين و العمال المختصين.
- 11 معهد متوسط لتكوين التقنيين .
- 08 معاهد لتكوين التقنيين السامين، أربعة منها لتكوين التقنيين السامين في الصحة الحيوانية، و أربعة لتكوين تقنيين سامين في الزراعة .
- 18 معهد لتكوين المهندسين و البياطرة ، منها 11 معهد لتكوين المهندسين الفلاحيين .

فالقطاع الفلاحي يملك إمكانيات كبيرة من مختصين و تقنيين في الفلاحة ، والتي يمكنها تحقيق تطور هذا القطاع إذا أحسن استغلالها .

([1]) بوعافية سمير، رضا زهواني، القطاع الزراعي كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج المحروقات-دراسة تحليلية للقطاع الزراعي خلال الفترة 2015/2006، مجلة التنمية الاقتصادية ، العدد4 ، الجزائر، 2017، ص 295.

([2]) صبيحة صعود ،" على الدولة استحداث صيغ جديدة لدعم العتاد الفلاحي" ،2016/02/18، على الموقع: https:// www.echoroukonline.com ، تم الإطلاع على صفحة الويب:2020/08/30.

2- في مجال البحث الزراعي: يعد البحث الزراعي من العوامل الضرورية لزيادة الإنتاج ، فهو يبحث في الصحة النباتية و الحيوانية ، و للاستفادة من البحوث الزراعية قامت الدولة بتكوين جهاز للبحث في المجال الزراعي يضم:

- المعهد الوطني للبحث الزراعي و دوره متابعة خصوبة الأراضي الزراعية، و تنسيق برامج التكوين و البحث و مساعدة المعاهد التقنية في ذلك.
- المعاهد التقنية و دورها إعداد مقاييس لاستعمال وسائل الإنتاج و صيانتها ، البحث في تقنيات ملائمة الإنتاج ، ووضع خطط لضمان صيانة الآلات .

– معاهد الوقاية و المكافحة و دورها ضمان المراقبة و الوقاية على الحدود ، و المصادقة على المنتجات الوقائية(مبيدات ...) ، و التدخل عند ظهور الأوبئة و الكوارث ، كالجراد، الكلب، الحمة القلاعية.. ([1]).

المطلب الثاني: معوقات القطاع الفلاحي:

إن المشاكل و المعوقات التي تعترض أداء القطاع الفلاحي في الجزائر كثيرة و متنوعة و تتداخل فيما بينها لدرجة يصعب فرزها ، و عموما يمكن تصنيفها إلى معوقات تتعلق بالموارد الأرضية و الطبيعية ، معوقات تكنولوجية ، ومعوقات تتعلق بالموارد البشرية و المادية و التنظيمية .

1- معوقات الموارد الأرضية و الطبيعية:

تعتبر الموارد الأرضية و المائية من أراضي زراعية و مياه الركيزة الأساسية للتنمية الفلاحية ، و تمتلك الجزائر كل الإمكانيات، إلا أن الاستعمال الغير عقلاني لها من طرف الإنسان ، أدى إلى تدهورها الكمي و النوعي، و بالتالي انعكس سلبا على الإنتاج و الإنتاجية، ومن أهم مشاكل هذه الموارد نذكر :

1-1 مشاكل تتعلق بالأراضي الزراعية:

تعاني الأراضي الزراعية في الجزائر من التناقص كما وكيفا، و تفتت و تبعثر الملكيات و الحيازات ، ومن أسباب تناقص المساحات الزراعية:

– التوسع العمراني على حساب الأراضي الصالحة للزراعة .

– مشكل التصحر الذي يهدد المناطق الشمالية .

1-2 مشاكل تتعلق بطبيعة الحيازات:

يطغى على توزيع الأراضي الزراعية و المستثمرات الفلاحية طابع الحيازات الصغيرة ذات الزراعات الخفيفة المخصصة للاستهلاك العائلي بدرجة أكبر، إضافة إلى مشكل صعوبة حصر الحيازات و تحديدها ، ورغم محاولة السلطات العمومية إيجاد حلول لهذا المشكل و إصدار مجموعة من القوانين و القرارات ، إلا أنها باءت بالفشل حيث أن ثلاث ملايين هكتار تابعة للقطاع الخاص لاتزال دون عقود .

([1]) خديجة عياش ، نفس المرجع السابق ، ص ، ص 38 ، 39 .

وتبقى إشكالية العقار الفلاحي مطروحة، خاصة و أن المؤسسات المالية أصبحت مجبرة على تقديم القروض بضمانات مادية، فأثر ذلك على تمويل العمليات الإنتاجية، ودفع بعض المنتجين إلى أعمال غير رسمية كالتأجير أو التنازل عن الأراضي .

1-3 مشاكل تتعلق بالموارد المائية: تعتبر المياه من أكثر الموارد قلة من بين الموارد الزراعية الطبيعية في الجزائر، حيث تعتمد أغلب المساحات الزراعية على الأمطار الموسمية، التي تعرف تذبذبا في السقوط من حيث الكمية و الكثافة، و عدم انتظام توزيعها من منطقة لأخرى([1]) . إضافة إلى قلة الموارد المائية وعدم حسن استغلالها، هناك مشاكل أخرى تهددها هي:

- **مشاكل التلوث:**إن مشكلة المياه لا تقتصر فقط على نقصها وعجزها عن الوفاء بالمتطلبات المتزايدة، و بالهدر الناتج عن سوء إدارتها، وإنما ترتبط أيضا بتلوث الأنهار والآبار والينابيع السطحية والجوفية، ويعود ذلك إلى ضعف الإجراءات المتخذة لحماية البيئة من التلوث الصناعي، ونفايات الزراعة و الإنسان .
- **مشاكل الملوحة:** فبعض الأنهار تعاني من تزايد الملوحة نتيجة تحويل مياه صرف المشاريع إليها، كما أن الإسراف في استخدام مخزون المياه الجوفية، يؤدي إلى ملوحة الآبار وبالتالي التأثير في الإنتاج الزراعي.

– إضافة إلى انعدام التنسيق بين السياسة الزراعية والسياسة المائية([2]) .

2- معوقات تكنولوجية: يعتمد الإنتاج الزراعي في الجزائر على وسائل تكنولوجية بسيطة، إذ غالبا ما تعتمد الزراعة على العمل اليدوي، و يمكن حصر المشاكل التكنولوجية في مايلي:

2-1 مشاكل تتعلق بمستلزمات الإنتاج: و تشمل ما يلي:

2-1-1 العتاد الفلاحي: وتأتي في مقدمتها الجرارات والحاصدات، وتقوم الجزائر باقتناء أعداد كبيرة من المعدات و الآلات الزراعية سنويا، وحسب المركز الوطني للإحصائيات التابع للجمارك فإن فاتورة استيراد العتاد الفلاحي خصوصا الجررات قد تجاوزت 22 مليون دولار خلال شهر جويلية 2006([3]).

2-1-2 البذور المحسنة: تؤثر نوعية البذور على الإنتاج والإنتاجية، فالأصناف و البذور المحسنة تساهم بدرجة كبيرة في رفع معدلات الإنتاج، ويعاني الإنتاج الزراعي في الجزائر من عدم توفر الأصناف المحسنة الملائمة لمختلف بيئات الإنتاج النباتي، كما أن البذور المستوردة غالبا ما تكون من النوعية الرديئة .

([1]) سمير عزالدين، انعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3:كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ،2012/2011،ص ص ،60 ،61 (نقلا عن فوزية غربي) .

([2]) فوزية غربي ، نفس المرجع السابق، ص ص، 261 ، 263 .

([3]) المرجع نفسه ، ص ص ، 270 ، 271 .

2-1-3 الأسمدة: تتميز الأراضي الزراعية بانخفاض خصوبتها، حيث تعاني الكثير من المناطق من نقص العناصر الغذائية الرئيسية التي تحتاجها كالأزوت و الفسفور، لذا تلجأ الدولة إلى استيرادها و أسعارها ترتفع باستمرار، مما يثقل كاهل خزينة الدولة([1]) .

2-2 مشاكل الإرشاد و البحث الزراعي: يمثل الإرشاد الزراعي حلقة الوصل بين مراكز البحوث الزراعية و المصادر التقنية الأخرى و المنتجين الزراعيين، وقد قامت الدولة الجزائرية بتأسيس معاهد للدراسة و البحث في الاقتصاد الزراعي، وبنوك للمعلومات، ووضعت برامج للتدريب و الإرشاد الزراعي، ورغم كل هذه الجهود، إلا أنه لم يتم الوصول للأهداف المرجوة بسبب عدة مشاكل منها:

2-2-1 ضعف العلاقة بين البحث و الإرشاد الزراعي: حيث أن العلاقة بين مؤسسات الإرشاد و مؤسسات البحوث الزراعية ضعيفة، ما يؤدي إلى ضعف انتقال المعلومات بينها، وعدم الاستفادة من خبرات كل منهم.

2-2-2 غياب الربط بين الإرشاد الزراعي و أجهزة البحث العلمي: يعاني الإرشاد الزراعي في الجزائر من عدم وجود صلة قوية و فعالة بين الجهاز الإرشادي الزراعي من ناحية، و أجهزة البحث العلمي الزراعي، سواء في وزارة الفلاحة أو معاهد و مراكز الفلاحة من ناحية أخرى، إضافة إلى قلة عدد الإرشاديين الذين يعملون كهمزة وصل بين أجهزة البحث الزراعي و المرشدين الزراعيين، وهذا لنقل نتائج البحوث و المشاكل الزراعية الميدانية إلى أجهزة البحوث لإيجاد الحلول المناسبة لها([2]) .

2-2-3 تدني مستوى البحث الزراعي: حيث أن الدعم المادي و المعنوي الذي تخصصه الجهات المعنية للباحثين لا يرقى إلى المستوى المطلوب، كما أن عدد الباحثين في القطاع الفلاحي قليل .

3- معوقات تتعلق بالموارد البشرية و المادية و التنظيمية: و ترتبط هذه المشاكل بالعاملين في القطاع الزراعي، كأشخاص و كتنظيمات، من حيث قدراتهم الأدائية وإمكانياتهم المادية، وهي تشمل:

3-1 مشاكل الموارد البشرية و المؤسسية: يعاني القطاع الزراعي من نقص في اليد العاملة، لأنه ليس مغري بحوافز ليشهد الإقبال عليه، إضافة إلى معاناة عمال القطاع من مشاكل اجتماعية و اقتصادية، وتدني المستوى المعيشي في الريف بفعل السياسات الاقتصادية و الاجتماعية التهميشية، مما يؤدي إلى نزوح السكان إلى المدينة، ويمكن حصر هذه المشاكل في مايلي:

3-1-1 نقص العمالة الزراعية المدربة: يشهد القطاع الفلاحي نقص في العمالة ذات الخبرة و المهارة المدربة على استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج، و الملاحظ أن التكوين في القطاع الزراعي في الجزائر لم يحقق نتائج مرضية، إذ لم يساهم كما كان يجب في رفع المستوى التقني و المهارة لدى العمال، كما أنه ناذرا ما يقبل الطلبة و المكونون على التكوين في هذا القطاع، غير المفضل اجتماعيا، وغير المغري ماديا.

([1]) المرجع نفسه ، ص ص ، 278 ، 279 .

([2]) المرجع نفسه ،ص ص ، 282 ، 283 .

3-1-2 ضعف البرامج التدريبية: إن البرامج التدريبية المتبعة تبقى ناقصة في مجملها، حيث لاتوفر في أغلب الأحيان التكوين اللازم للإطارات المتكونة، فهي غالبا ما تكون غير معدة لمعالجة المشاكل العملية التي يعاني منها القطاع، فأغلبية المعاهد الفلاحية لا تتوفر على مزارع للدراسة التطبيقية، إذ تعتمد على المعاهد البيولوجية النظرية، بدلا من مراكز تدريب ميدانية([1]) .

3-1-3 انتشار الأمية و انخفاض المستوى التعليمي: يعاني سكان الريف من ضعف المستوى التعليمي بين المزارعين، كما أن أغلب الفلاحين مقتنعون بأنهم أدرى من غيرهم بالعمل الفلاحي، وهم المؤهلون لتعليم أبنائهم هذا العمل، وتجدهم يستعملون الأساليب التقليدية في الإنتاج، ومنهم من يعارض أي تجديد يمكن الاستفادة منه .

3-2 مشاكل تنظيمية و مادية: وهي كثيرة ونذكر منها:

3-2-1 مشاكل التسويق: التسويق الزراعي هو انتقال السلعة الزراعية من المنتج إلى المستهلك، وهو عملية متكاملة ومتداخلة مع الإنتاج الزراعي، ويعاني التسويق الزراعي في الجزائر من عدة مشاكل، فهو يعرف تدني في نوعية المنتجات المعروضة في الأسواق، ونقص وعجز في الكفاءات التسويقية المدربة، مما يؤدي إلى عدم بناء قرارات المزارعين المتعلقة بالإنتاج على أساس الاحتياجات الفعلية للأسواق المحلية أو أسواق التصدير، ويمكن حصر المشاكل التي تعيق التسويق الزراعي في مايلي:

- **المشاكل المتعلقة بالصادرات:** تتصف الصادرات الجزائرية بالعشوائية، كما أنها لا تعتمد على أسس و مبادئ تجعلها تحافظ على أسواقها الزراعية، كما أن قرارات التصدير تقتصر على فترات حصول الفائض في الإنتاج، والتصدير خارج قطاع المحروقات يتصف بالعشوائية و اللامبالاة([2]) .
- **مشاكل الخدمات التجارية:** تعاني الخدمات التجارية كالنقل و التخزين و الاتصالات و الإعلام و المعلومات التجارية عن الأسواق و احتياجاتها و الأسعار، من عدم توفرها بشكل كافي، مما يشكل عائقا في وجه الصادرات الزراعية، والتي في مجملها سريعة التلف، كما أن الدولة بقطاعيها العام و الخاص لا تمتلك طاقة تخزينية تبريدية كبيرة، كما تكاد تنعدم مراقبة استعمالات غرف التبريد .

3-2-2 مشاكل التمويل الزراعي: يعرف القطاع الفلاحي الجزائري قلة المخصصات الاستثمارية و التمويلية على المستويين العام و الخاص، مما أدى إلى قلة الإنتاج وعدم تلبية الاحتياجات المتزايدة على الغذاء، كما تعرف الإعتمادات المالية المخصصة لقطاع الفلاحة ضعفا و عدم استقرار([3]) .

إضافة إلى المشاكل السالفة الذكر، يشهد قطاع الفلاحة مشاكل عامة أخرى تتمثل في:

♦غياب التكامل بين القطاع الزراعي و الصناعي، فالزراعة توفر المواد الزراعية الأولية للصناعات الغذائية، و الصناعة توفر عناصر الإنتاج كالأسمدة و المبيدات الكيماوية و الآلات الزراعية للزراعة .

([1]) المرجع نفسه ، ص ص ، 284 ، 285 ، 286 .

([2]) المرجع نفسه ، ص ص ، 287 ، 288 .

([3]) المرجع نفسه ، ص ص ، 289 ، 290 ، 291 .

♦ يتأثر القطاع الفلاحي بالظروف السياسية و الاقتصادية للبلاد، حيث أن أغلب السياسات الفلاحية المتبعة لم تكن مبنية على دراسات ميدانية مسبقة للواقع الفلاحي، كما أن القطاع الفلاحي يواجه العديد من عناصر المخاطرة في مراحل الإنتاج المختلفة، كالتغيرات الجوية من حرارة و صقيع و رياح و أمطار و جفاف، فضلا عما يتعرض له الإنتاج من الإصابة بالآفات الزراعية المختلفة الحشرية و الفطرية و الفيروسية([1]) .

♦ فشل سياسات البحث و الإرشاد الفلاحي في تحقيق النتائج المرجوة منها، بسبب غياب سياسات مدروسة للبحوث الزراعية، وغياب نظام معلومات و إحصاءات متكامل و موحد، وبقاء البحوث على المستوى النظري([2]) .

♦ غياب المراقبة و المتابعة في كيفية صرف الأموال و استثماراتها ، وفي طرق منح القروض الفلاحية وطرق الاستحواذ على الأراضي ، وهدر مختلف الموارد وضعف الترشيد في استعمالها، بسبب تفشي الفساد و عدم تطبيق النصوص القانونية .

♦ اتخاذ قررات ذات أثر سلبي على قطاع الفلاحة وموارده، مثل المرسوم التنفيذي رقم 14-292 الصادر في 16 أكتوبر 2014 الذي يسمح باقتطاع الأراضي لصالح بناء سكنات جديدة من 19 ولاية شمالية ، تعتبر أراضيها من أخصب الأراضي في الجزائر ، وهذا رغم كل الخطابات المنددة بتثمين العقار الفلاحي .

♦مشكل البطء في اتخاذ القرارات ، مما يؤدي إلى تراكم مشاكل القطاع([3]).

المطلب الثالث: أثر الأزمة النفطية 2019/2014 على القطاع الفلاحي في الجزائر:

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بامتياز ، يعتمد على عائدات البترول لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية ، و القطاع الفلاحي من القطاعات الإستراتيجية التي تعولها عليها الدولة لتنويع الاقتصاد الوطني، ولدراسة تداعيات الأزمة النفطية 2014 على قطاع الفلاحة ، سنقوم بدراسة أثرها على نمو القطاع الفلاحي من خلال المؤشرات التالية: ، نمو الإنتاج الفلاحي(النباتي و الحيواني) ، نمو الصادرات و الواردات الفلاحية ، القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الناتج المحلي .

أولا: أثر الأزمة النفطية على نمو الإنتاج الفلاحي:

و سندرس أثرها على الإنتاج الفلاحي بنوعيه النباتي و الحيواني .

1: الإنتاج الفلاحي خلال الموسمين 2015/2014 و2016/2015:

لقد شهد الإنتاج النباتي خلال الموسمين الفلاحيين 2015/2014 و2016/2015 زيادة في بعض المحاصيل منها البقوليات ، الأشجار المثمرة والكروم ، بالمقابل انخفض إنتاج الحبوب، والزراعات الصناعية و الحمضيات وهو ما يوضحه الجدول التالي:

([1]) المرجع نفسه ، ص ص ، 292 ، 293 ، 294 .

([2]) المرجع نفسه ، ص ، 80 .

([3]) يونس صاحب ، نفس المرجع السابق ، ص ص ،185 ، 186 .

جدول رقم08: يوضح الإنتاج الفلاحي بين الموسمين الفلاحيين (2015/2014) و(2016/2015).

الموسم الفلاحي	2015/2014	2016/2015
مجموع الحبوب	37610	34449
المزروعات البقولية (بطاطا ، طماطم، بصل...)	124693	130811
الزراعات الصناعية (التبغ ، الطماطم الصناعية)	13299	12802
الحمضيات	13420	12035
زراعة الأشجار(التمور،التين)	33221	33863
زراعة الكروم	5681	5714

المصدر:.office national des statistiques,op.cit p 38 . الوحدة: مليون قنطار

من خلال الجدول نلاحظ انخفاض في إنتاج الحبوب خلال الموسم الفلاحي 2016/2015 بحوالي 34449 مليون قنطار مقابل 37610 مليون قنطار خلال 2015/2014 ، هذا راجع إلى ضعف وتذبذب تساقط الأمطار بحكم أن الزراعة في الجزائر زراعة مطرية تعتمد على مياه الأمطار لري المزروعات، إضافة إلى تخفيض الميزانية المخصصة لقطاع الفلاحة بسب الأزمة النفطية، وكذلك الحال بالنسبة للزراعات الصناعية وزراعة الحمضيات التي انخفضت إلى 12802 و 12035 مليون قنطار على التوالي ، أما المزروعات البقولية فقد سجلت ارتفاعا وصل إلى 130811 مليون قنطار مقابل 124693 مليون قنطار خلال 2015/2014 أي بنسبة زيادة تقدرب1،5% مقابل 1،4% في 2015/1014، كما نسجل زيادة طفيفة في زراعة الأشجار المثمرة والكروم.

2: الإنتاج الفلاحي في 2016 و 2017:

سجل الموسم الفلاحي 2016 و2017 زيادة معتبرة في الخضر الجافة و الحمضيات واللحوم الحمراء، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم09: يوضح الإنتاج الفلاحي في 2016 و 2017.

الإنتاج	2016	2017
الحبوب	34،3 مليون قنطار	34،7 مليون قنطار
الخضر الجافة	73،1 ألف قنطار	1،072 مليون قنطار
الحمضيات	12،0 مليون قنطار	13،4 مليون قنطار
اللحوم الحمراء	5،38 مليون قنطار	5،44 مليون قنطار
اللحوم البيضاء	%3،8	%2،8

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات بنك الجزائر، التقرير السنوي2017 حول التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، جويلية 2017 ص16.

رسم بياني رقم (05): يوضح الإنتاج الفلاحي في 2016 و 2017.

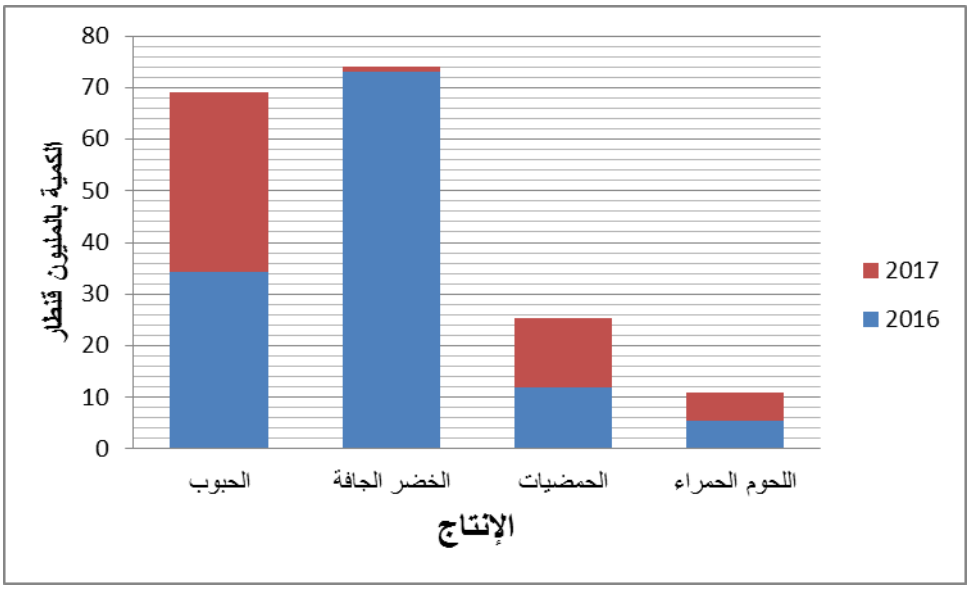

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 09.

من الجدول نلاحظ زيادة طفيفة في إنتاج الحبوب تقدر ب 34،7 مليون قنطار مقابل 34،3 مليون قنطار في 2016 وهذا يرجع دائما إلى قلة التساقط ، كما سجلت الخضر الجافة زيادة كبيرة من 773،3 ألف قنطار إلى 1.072 مليون قنطار، كما سجلت الحمضيات في 2017 عودة إلى معدلها خلال موسم 2015/2014 حيث قدرت ب13،4 مليون قنطار، أما اللحوم الحمراء فقد ارتفعت من 5،38 مليون قنطار في 2016 إلى 5.44 مليون قنطار في 2017، على عكس اللحوم البيضاء التي انخفضت بنسبة 2.8% في 2017 مقابل 3.8% في 2016.

3: الإنتاج الفلاحي من 2018/2014:

وفيما يلي جدول يوضح تطور الإنتاج الفلاحي من 2018/2014:

جدول رقم10: يوضح تطور حجم الإنتاج الفلاحي في الجزائر من2018/2014.

السنة	حجم الإنتاج الفلاحي(القنطار)
2014	57376000
2015	33000000
2016	30936000
2017	34800000
2018	60000000

المصدر: لمجد بوزيدي، تحديد العلاقة بين تطورات التأمين الفلاحي و تغيرات إنتاج القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة1990-2018، مجلة الباحث، الجزائر،2019/11/13،ص 259.

رسم بياني رقم(06): يوضح تطور حجم الإنتاج الفلاحي في الجزائر من2014/2018.

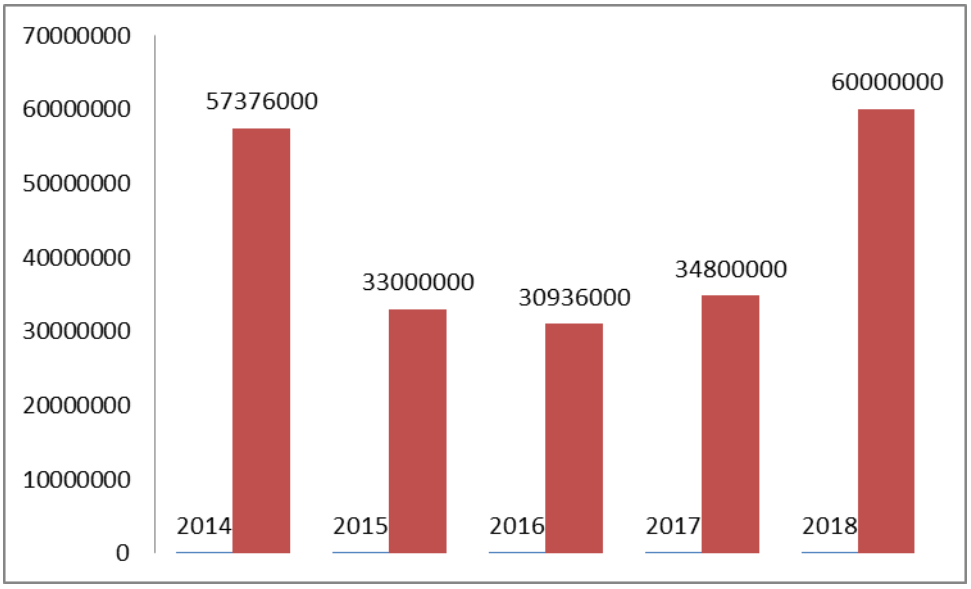

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم10.

من الجدول نلاحظ أن حجم الإنتاج الفلاحي انخفض من57376000 قنطار في 2014 إلى 33000000 قنطار في 2015، وهذا بسبب انخفاض المبالغ المالية المخصصة لدعم القطاع الفلاحي حيث قدر الدعم المالي المقدم للقطاع في 2015 ب93،9 مليار دينار جزائري مقابل 118،85 مليار دينار جزائري في 2014 وهذا بسبب سياسة ترشيد النفقات التي اعتمدتها الدولة على إثر انخفاض أسعار النفط ، واستمر في الانخفاض في 2016 إلى 30936000 قنطار، وهذا بسبب ضعف التساقط أما أسعار النفط فقد سجلت ارتفاعا من 29 دولار للبرميل في 2015 إلى 45 دولار في 2016، وفي سنة 2017 بدأ حجم الإنتاج يرتفع حيث وصل إلى 34800000 قنطار،وفي 2018 حقق ارتفاعا كبيرا وصل إلى 6000000 قنطار، وهذا راجع للجهود التي تبذلها الدولة لتطوير القطاع حيث ضاعفت الميزانية المخصصة لدعم القطاع.

ثانيا: أثر الأزمة النفطية على الصادرات و الواردات الفلاحية:

على إثر الأزمة النفطية عملت الحكومة الجزائرية على خفض الواردات الفلاحية والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم11: يوضح قيمة واردات السلع الغذائية من 2016/2014.

الواردات	2014	2015	2016
السلع الغذائية	11005	9314	8224

المصدر:ministtere de finance, balance commerciale,11/02/2017 الوحدة: مليون دولار
على الموقع:http://www.mf.gov.dz تم الإطلاع على صفحة الويب:2020/08/01.

من الجدول نلاحظ انخفاض فاتورة استيراد المواد الغذائية، وهذا بسبب الإجراءات المتخذة من الدولة لتخفيض واردات السلع الغذائية، حيث انخفضت من 11005 مليون دولار في 2014 إلى 8224 مليون دولار في 2016.

رغم الأزمة النفطية إلا أن واردات السلع الغذائية لا تزال أكبر من الصادرات، وهو ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم12: يوضح واردات وصادرات السلع الغذائية بين عامي 2017-2018.

السنة	2017	2018
قيمة واردات السلع الغذائية	8438	8573
قيمة صادرات السلع الغذائية	349	373

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات المركز الوطني لمعلومة إحصائيات الجمارك على الموقع: http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique تم الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ:2020/09/03. الوحدة: مليون دولار

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاعا طفيفا في قيمة واردات السلع الغذائية لسنة 2018 حيث قدرت ب 8573 مليون دولار مقابل 8438 مليون دولار في 2017، أي بزيادة نسبتها 1،60%. أما صادرات السلع الغذائية فلا تزال هامشية قدرت في 2018 ب373 مليون دولار، مقابل 349 مليون دولار في 2017 حيث تقدر حصتها من إجمالي الصادرات حوالي 1% ، وفي سنة 2019 ارتفعت إلى 380 مليون دولار هذا يدل على أن القطاع مازال لم يحقق الاكتفاء الذاتي ليتجه للتصدير، وهذا بسبب ضعف الإنتاج الفلاحي.

ثالثا: أثر الأزمة النفطية على القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الناتج المحلي:

لقد شهدت القيمة المضافة* للقطاع الفلاحي تذبذبا من سنة لأخرى كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم13: يوضح نسبة مساهمة القيمة المضافة لقطاع الفلاحة في الناتج المحلي.

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الناتج المحلي	1,8	6	1,8	1,2	12,3	12,4

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات بنك الجزائر، نفس المرجع السابق،ص16 .

رسم بياني رقم(07): يوضح نسبة مساهمة القيمة المضافة لقطاع الفلاحة في الناتج المحلي.

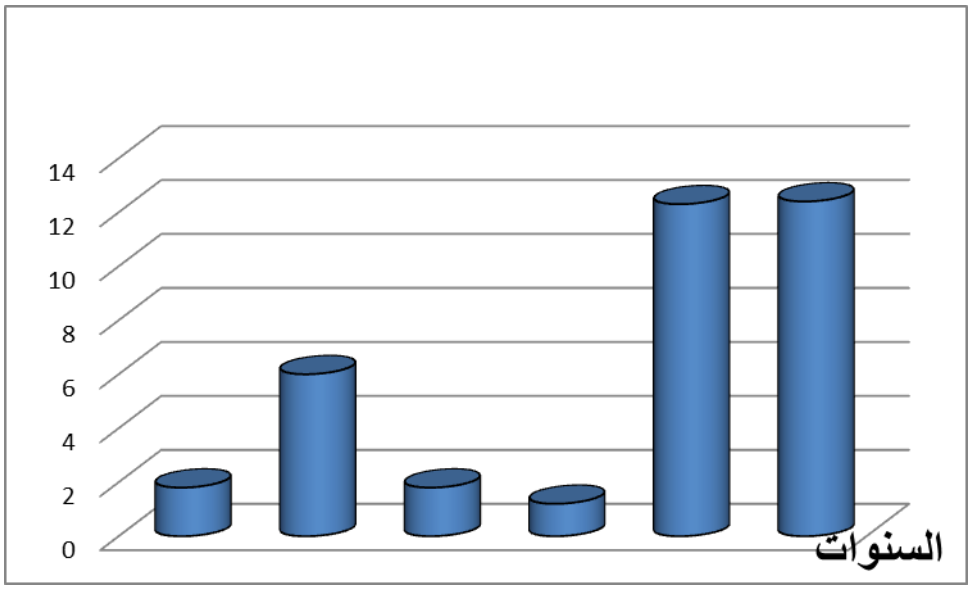

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم13.

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي([1]) رغم انخفاض أسعار النفط حيث وصل سعر برميل النفط إلى 29 دولار في 2015 ، في مقابل زيادة الدعم المالي المخصص للقطاع، وفي سنة 2016 و 2017 انخفضت النسبة إلى 1،8% و 1،2 % هذا راجع إلى ضعف الإنتاج

([1]) الناتج المحلي: هو القيمة الإجمالية للسلع و الخدمات التي ينتجها بلد ما خلال فترة زمنية محددة في السنة .

* القيمة المضافة: هي الفرق بين سعر البيع و سعر تكلفة الإنتاج .

، بسبب العوامل المناخية وتذبذب و ضعف التساقط ، أما أسعار النفط فقد شهدت ارتفاعا إلى 45 دولار و 54 دولار للبرميل على التوالي، وفي سنة 2018 و 2019 ارتفعت القيمة المضافة* للقطاع إلى 12،3 % و 12،4 % على التوالي هذا راجع إلى مضاعفة الحكومة لميزانية الدعم المخصصة للقطاع، أما أسعار النفط لازالت منخفضة حيث سجلت 52 و 52،2 دولار للبرميل.

مما سبق نستنتج أن الأزمة النفطية ليست الوحيدة التي أثرت على القطاع الفلاحي ، بل هناك عوامل أخرى كالظروف المناخية ، و الدعم المخصص للقطاع .

خلاصة الفصل:

تهدف السياسة الحكومية الفلاحية إلى زيادة الإنتاج الفلاحي و تحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي تطوير القطاع الفلاحي، وفي ظل الأزمة النفطية لسنة 2014 وتخبط البلاد في أزمة مالية ، كون الاقتصاد الجزائري قائم على عائدات المحروقات لتمويل ميزانية القطاعات ومنها قطاع الفلاحة، كما تعاني الدولة الجزائرية من ارتفاع فاتورة استيراد المنتوجات الزراعية حيث تقدر ب14 مليار دولار سنويا ، فكان لزاما على الحكومة إعطاء أهمية لتطوير القطاع و سد الفجوة الغذائية التي تعاني منها البلاد، فقامت بوضع استراتيجية شملت عدة مستويات، وسطرت لها مجموعة من الأهداف على كل مستوى، تهدف كلها إلى زيادة الإنتاج الفلاحي بنوعيه النباتي و الحيواني، وقد مر نمو الإنتاج الفلاحي بفترات تذبذب متؤثر بالأزمة النفطية وتخفيض ميزانية للقطاع ، و الظروف المناخية ، إلا أن جهود الحكومة لتطويره ساهمت في تحقيق نسبة نمو للقطاع تقدر بـــ 12 % ، وقد فاقت النسبة المتوقعة و المحددة والتي قدرت ب 5% في سياسة الحكومة .

الفصل الثاني

تمهيد:

عند ذكر ولاية الوادي يخيل لكل سامع أنها مجرد مدينة في الصحراء قاحلة لا تصلح لأي شيء، سوى التمتع بغروب شمسها والعلاج برمالها الذهبية من أمراض المفاصيل والروماتيزم، نظرا لمناخها الصحراوي الجاف، لكن في السنوات الأخيرة تحولت ولاية الوادي إلى أهم ممول للسوق الوطنية بالمواد الغذائية، فهي تتميز بإمكانيات زراعية معتبرة ، ومساحات زراعية واسعة قابلة للاستصلاح ، إضافة إلى ريادتها وطنيا في إنتاج العديد من المحاصيل منها البطاطا، وفي هذا الفصل سنتناول واقع قطاع الفلاحة في ولاية الوادي ، وقد قسمناه إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: بطاقة تقنية لولاية الوادي.

المبحث الثاني: البرامج الفلاحية التي استفادت منها الولاية من 2014/ 2019 .

المبحث الثالث: إنجازات و تحديات قطاع الفلاحة بالولاية .

المبحث الأول: بطاقة تقنية لولاية الوادي:

تعتبر ولاية الوادي إحدى أهم ولايات الجنوب الجزائري، نظرا لعدة اعتبارات كالموقع الاستراتيجي، المساحة الشاسعة والإمكانيات الفلاحية، وقسمنا هذا المبحث إلى مطلبين الأول قمنا بتقديم تعريف للولاية، و المطلب الثاني تطرقنا للإمكانيات الفلاحية للولاية.

المطلب الأول: تقديم للولاية:

أولا: حدود الولاية:

ولاية الوادي هي ولاية جزائرية انبثقت عن التقسيم الإداري لسنة 1984، وتنقسم إلى منطقتين(منطقة وادي سوف و منطقة وادي ريغ) ، عاصمة الولاية هي مدينة الوادي، وهي تعرف بمدينة الألف قبة وقبة، كما تعرف كذلك بعاصمة الرمال الذهبية، تتربع على مساحة قدرها 44586،80 كلم^2، يحدها من الشمال الشرقي ولاية تبسة، ومن الشمال ولاية خنشلة، ومن الشمال الغربي ولاية بسكرة، ومن الغرب الجلفة، وتحدها ولاية ورقلة من الجنوب و الغرب، ومن الشرق الجمهورية التونسية بحدود برية على مسافة 260 كلم^2، وتنقسم ولاية الوادي إداريا إلى 30 بلدية و12 دائرة موزعة على تراب الولاية كما يوضحه الجدول التالي([1]):

جدول رقم14: يبين توزيع بلديات ولاية الوادي على مجموع الدوائر مع مساحة كل بلدية.

الدوائر	البلديات	المساحة كلم^2
الوادي	الوادي	77،20
	كوينين	116
الرقيبة	الرقيبة	1.965.60
	الحمراوية	2.444
قمار	قمار	1.264.40
	تغزوت	539.20
	رماس	442.80
الدبيلة	الدبيلة	78
	ح/عبد الكريم	58
حاسي خليفة	حاسي خليفة	1.112
	الطريفاوي	474
المقرن	المقرن	618
	سيدس عون	480

([1]) محمد تابعي ، نفس المرجع السابق ،ص ص ،64 ، 65.

الرباح	الرباح	499.20
	النحلة	700
	العقلة	1.352
البياضة	البياضة	138.80
الطالب العربي	الطالب العربي	1.110
	بن قشة	2.646
	دوار الماء	17.813،60
ميه ونسه	ميه ونسه	1.111،20
	واد العلنده	712
المغير	المغير	1.532
	سيدي خليل	840
	اسطيل	904،8
	أم الطيور	2116
جامعة	جامعة	780
	سيدي عمران	552
	المرارة	1.132
	تندله	978
مجموع الولاية	44586،80	

المصدر: محمد تابعي، نفس المرجع السابق، ص65.

ثانيا: تضاريس الولاية: وتنقسم تضاريس الولاية إلى:

1- منطقة سوف: منطقة رملية وتغطي كامل إقليم سوف من الناحية الشرقية والجنوبية.

2- العرق: منطقة رملية تتمثل في الكثبان الرملية التي تحتل4/3 من مساحة سوف، وتتواجد على خط مرتفع شرق غرب 80 متر إلى 120 متر، و المعروف باسم العرق الشرقي الكبير.

3- منطقة وادي ريغ: نوع من الهضاب الحجرية التي تمتد مع الطريق الوطني رقم 03 من غرب الولاية إلى جنوبها، و التي تضم دائرتي جامعة ، وتعتبر منطقة وادي ريغ أراضي فسيحة وشاسعة و تمتد حتى حدود ولاية ورقلة، كما تتواجد بها بعض الأودية .

4- منطقة المنخفضات: وتسمى منطقة الشطوط في الناحية الشمالية من الولاية و تمتد نحو الشرق بانخفاض متتابع ومتغير بين(10م و 40م) ، ومن بين الشطوط المعروفة شط ملغيغ و مروان بالقرب من الطريق الوطني رقم 48 ببلديتي الحمراوية وسطيل([1]).

([1]) الجمهورية الجزائرية الديمقرلطية الشعبية ، مديرية البرمجة و متابعة الميزانية ، مونوغرافيا ولاية الوادي 2016 ، ص 5.

ثالثا: مناخ الولاية: تعرف ولاية الوادي الصحراوي الجاف، الذي يتميز ب:

1- الحرارة: يصل المتوسط الحراري في فصل الصيف إلى 34 درجة، وقد يتعدى في بعض الأحيان 50 درجة.

2- البرودة: في فصل الشتاء يكون المتوسط الحراري 10 درجات ، وعندما تشتد البرودة ليلا تنخفض إلى ما دون الصفر.

3- الرياح: تمتاز منطقة وادي سوف بحركة هوائية نشيطة على مدار السنة ، فتهب رياح شمالية و شمالية غربية (الظهراوي) من فيفري إلى أفريل ، وتهب رياح شرقية وتسمى البحري وهي منعشة ، وتهب رياح جنوبية وتسمى الشهيلي، وهي حارة وغالبا تكون في الصيف.

4- الأمطار: وهي قليلة ونادرة بسبب بعد المنطقة عن البحر، ويصل المتوسط السنوي للتساقط إلى 80ملمتر([1]). وفيما يلي جدول للمؤشرات المناخية للولاية لسنة 2016.

جدول رقم15: مؤشرات مناخية لسنة 2016.

خلال الشهر	متوسط درجة الحرارة(دم)°	مجموع تساقط الأمطار(ملم)	معدل الرطوبة %	متوسط قوة الرياح م/ث
جانفي	13	0	56	2
فيفري	15	0	49	2
مارس	17	5	39	3
أفريل	23	2	41	3
ماي	28	0	33	3
جوان	32	0	32	3
جويلية	34	0	28	3
أوت	33	0	32	3
سبتمبر	29	24	48	3
أكتوبر	26	1	48	2
نوفمبر	17	1	56	2
ديسمبر	13	1	69	2
المجموع	23،33	34	44،25	2،58

المصدر: مونوغرافيا ولاية الوادي 2016.

([1]) تقديم ولاية وادي سوف على الموقع: http://decommerce-eloued.dz تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ:2020/08/05.

المطلب الثاني: الإمكانيات الفلاحية للولاية:

1- الأراضي الفلاحية:

تتربع ولاية الوادي على مساحة فلاحية شاسعة تقدر ب 1.768.900هكتار، منها 100.000 هكتار مستغلة زراعيا، و1410.000هكتا رمن المراعي، إضافة إلى 258.900 هكتار من الأراضي غير المنتجة ، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم16: يبين توزيع الأراضي الفلاحية في ولاية الوادي حسب النشاط.

المساحة (الهكتار) Superficie (Ha)	توزيع الأراضي Répartition des Terrés		
47 207	المزروعات العشبية Cultures herbacees	الأراضي المحروثة Terres labourées	الأراضي المستغلة في الفلاحة Superficie Agricole Utile
6 566	أراضي مستريحة Jachères		
220	زراعة الكروم Vignobles	أراضي المزروعات الدائمة Terres de cultures permanentes	
812	غراسة الأشجار المثمرة Plantation d'arbres fruitiers		
25	الحمضيات Agrumes		
3 100	الزيتون Oliviers		
37 070	غراسة النخيل Phoeniciculture		
95 000 88 434	مجموع الأراضي الصالحة للفلاحة ..... (1) Superficie Agricole Utile (S.A.U) Dont S.A.U Irriguée -منها أراضي مسقية		
1 410 000	أراضي رعوية وممرات ..... (2) Pacages et Parcours		
214 600	الأراضي الفلاحية غير المنتجة .....(3) Terres agricoles improductives		
1 719 600	مجموع الأراضي الفلاحية ..... (3+2+1) = 4 Total des terres agricoles		
2 738 666	الأراضي غير المنتجة و غير المستعملة من طرف الفلاحة ..... (5) Terres improductives non affectées à l'agriculture		
4 458 680	**المساحة الإجمالية للولاية ..... (5+4) = 6 Superficie Totale de la Wilaya**		

المصدر: محمد تابعي، نفس المرجع السابق، ص 70.

2- الموارد المائية: كما تحتوي الولاية على كميات كبيرة من المياه الجوفية ، وزعة في طبقات من الجيوب المائية ، من الجيب الأول (phreatique) إلى الجيب العميق الألب(albien) ، و المناطق المعروفة بالمستويات المرتفعة للجيوب المائية العميقة هي:

- **منطقة وادي سوف والمحيط:** وهي تشمل: بن قشة، الطالب العربي، دوار الماء، حيث يوجد بها جيبين هما: الجيب المائي للمركب النهائي، ويقع على عمق 200 م إلى 300 م مما يسهل استغلاله، و الجيب المائي للمحتوى المتداخل وعمقه المتوسط هو 1900 م .

● **منطقة وادي ريغ الشمالي:** وتشمل جامعة، المغير ، سطيل ، الحمراوية ، وهي تحتوي على الجيب المائي للمركب النهائي ويوجد على عمق 250 إلى400 م، نسبة ملوحة مياهه تقدر ب 6غ/ل ، كما يوجد بهذه المنطقة كذلك الجيب المائي للمحتوى المتداخل عمق مياهه من 1800 إلى2100 م([1]) .

ومن بين الإمكانيات التي تتوفر عليها الولاية كذلك نذكر:

♦ **ورشات لصناعة المعدات الفلاحية:** حيث تشهد الولاية انتشارا لتأهيل وتطوير الآلات الفلاحية من طرف الحرفيين ، إذ يوجد حوالي 14 ورشة ومن بين المعدات التي تنتجها هذه الورشات:

آلة المرش المحوري: وتمت صناعتها من طرف طالب جامعي ، و لازالت تطرأ عليها تعديلات و تحسينات باستمرار .

مصفاة المياه لنظام التقطير: و دورها هو حل مشكلة انسداد أنابيب السقي بالتقطير بالرمال ، إضافة إلى آلة جني البطاطا ، وآلة نثر السماد العضوي([2]) .

وفيما يلي جدول يوضح الورشات و توزيعها في الولاية:

جدول رقم17: يوضح عدد الورشات وتوزيعها في أنحاء الولاية.

مكان الورشة	تغزوت	رقيبة	قمار	حاسي خليفة	الدبيلة	البياضة	الرباح	أميه و نسة	المجموع
عددها	03	02	02	02	01	02	01	01	14

المصدر: ابراهيم مباركي، نفس المرجع السابق ، ص 71.

♦ كانت الوادي في البداية تقتصر زراعتها على النخيل ، بحكم احتوائها على مخزون كبير من المياه الجوفية ، مما ساعدها على الحصول على أجود أنواع التمور، و بفضل الدعم المخصص لغرس أشجار الزيتون ، دفع العديد من الفلاحين إلى غرسه .

♦ كما تعرف الولاية زراعات أخرى كالحبوب و الزراعات الحقلية منها البطاطا، الطماطم ، و الزراعات الصناعية ، كزراعة التبغ حيث تحتل المراتب الأولى في إنتاجه .

♦ إضافة إلى ممارسة نشاط تربية المواشي والإنتاج الحيواني ، حيث تعتبر الولاية المحرك الرئيسي لسوق المواشي في الجنوب الشرقي ، خاصة الأغنام و الماعز([3]) .

([1]) إبراهيم مباركي ،أثر برامج استصلاح الأراضي الفلاحية على التنمية الريفية بمنطقة وادي سوف، (مذكرة مهندس دولة في الفلاحة الصحراوية ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة: كلية علوم الطبيعة و الحياة)، 2015/2014 ، ص ص 16 ، 17.

([2]) نفس المرجع ، ص ص ص 68 ، 69 ، 70 .

([3]) ابراهيم بوجلخة ، محمد يوسف عمامرة ، انعكاس روح المقاولاتية و الإبداع على واقع التنمية الفلاحية الصحراوية- دراسة حالة ولاية الوادي نموذجا- ، مجلة العلوم الإدارية و المالية ،المجلد 2 ، العدد1، الجزائر ،جوان 2018 ص ص ص 168،169،170.

المبحث الثاني: البرامج الفلاحية التي استفادت منها الولاية من 2019/2014:

استفادت ولاية الوادي من مجموعة من برامج التنمية الفلاحية ، نظرا لما تزخر به من مؤهلات فلاحية مكنتها من احتلال المراتب الأولى في عدد من المنتوجات ، فقامت الحكومة بمجموعة من الإجراءات و التدابير لزيادة الإنتاج الفلاحي ، وجعل قطاع الفلاحة بديلا للمحروقات ، و قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين الأول بعنوان برنامج العقار الفلاحي ، و الثاني بعنوان برنامج الدعم الفلاحي.

المطلب الأول: برنامج العقار الفلاحي:

استفاد القطاع الفلاحي بالولاية خلال الفترة من 2019/2014 من برامج تنموية هامة تهدف إلى توسيع المساحة المستغلة ، تحسين ورفع الإنتاج الفلاحي ، و تحسين مداخيل الفلاحين و رفع مستوى معيشتهم.

أولا: برامج الإمتياز الفلاحي وفق القانون رقم 18/83 المؤرخ 13 أوت 1983:

في إطار توفير العقار الفلاحي في الولاية تم في سنة 2014 إنشاء 41 محيطا فلاحيا لفائدة 2،215 فلاح و تطبقا للقانون رقم 18/83 الرامي إلى تشجيع الفلاحين على استصلاح الأراضي الفلاحية ، تم توزيع 94 ألف هكتار لفائدة 18،700 فلاح ، و قد أدى هذا إلى بلوغ 48،400 مستثمرة فلاحية لفائدة 48،400 فلاح، مما ساهم في تحقيق إنتاج كمي و نوعي في العديد من المحاصيل([1]) .

وفي سنة 2017 بلغت المساحة الموزعة في إطار هذا البرنامج 110000 هكتار ، كما تم في نفس السنة اقتراح 34 محيط جديد للاستثمارات الكبرى بمساحة 60000 هكتار([2]) .

ثانيا: برامج الامتياز الفلاحي وفق المرسوم 483/97 المؤرخ في 1997/12/15:

و قد تم إنشاء في ظل هذا البرنامج 33 محيطا فلاحي ، موزعا على مساحة قدرها 8702 هكتار لصالح 1370 مستفيد ،و استفادت الولاية من 15 عملية بغلاف مالي قدره 4.890.465.000.000 دينار جزائري، و تم تقسيم هذه المحيطات على حسب المساحة الفلاحية لكل بلدية([3]) .

و من بين أهم الإنجازات المحققة في هذه الفترة:

- إنجاز 239 كلم من المسالك الفلاحية لفائدة 7170 فلاح على مساحة تقدر ب 21000 هكتار .
- إنجاز 212 كلم من الكهرباء الفلاحية لفائدة 2500 فلاح على مساحة تقدر ب 7420 هكتار .
- إنشاء 24 محيط امتياز بمساحة 8702 هكتار لفائدة 740 مستفيد .
- كهربة و تجهيز 44 بئر للسقي على مساحة 1320 هكتار، و إنجاز و تجهيز 12 بئر رعوي لفائدة 44000 رأس ماشية([4]) .

([1]) الوادي ولاية صحراوية رائدة في الإنتاج الفلاحي ، 2020/08/05، على الموقع: http://105.96.44.97/portal/article. تم الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ:2020/07/05.

([2]) ابراهيم بوجلخة ، نفس المرجع السابق ، ص ص ، 167 ، 1680.

([3]) محمد تابعي ، نفس المرجع السابق ، ص 720.

([4]) المرجع نفسه ، ص74 .

– إنجاز محيطات رعوية على مساحة 38000 هكتار لفائدة 90000 رأس ماشية .

– إنجاز مخزن لتجميع الحبوب في بن قشة .

ثالثا: برنامج محيطات الامتياز الفلاحي المنشأة في إطار المنشور الوزاري المشترك 108 المؤرخ في 2011/02/23 المتعلق بإنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة و تربية الحيوانات:

حيث استفادت الولاية من 24 عملية تنموية ، بغلاف مالي قدره5.628.238.000 دينار جزائري ، وتم تحقيق مايلي:

– مسالك فلاحية على طول 498 كلم .

– شبكة الكهرباء الفلاحية بامتداد 208 كلم.

– إنشاء03 أبار للسقي و تجهيز و ربط 9 أبار فلاحية للسقي .

– إنجاز 08 أقسام فرعية فلاحية([1]) .

رابعا: برنامج في 2017:

و تم تحديد معالم هذا البرنامج من خلال المنشور الوزاري المشترك رقم 1839 المؤرخ في 2017/12/14 ، والذي يهدف إلى تحديد أحكام الاستفادة من العقار الفلاحي المخصص للاستثمار في إطار استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، و في إطار هذا البرنامج استفادت الولاية من غلاف مالي قيمته 2.500.000.000 دينار جزائري ، وقد عالج هذا البرنامج النقاط التالية:

– تحديد دور لجنة تنشيط الاستثمار الفلاحي .

– تحديد المحيطات المخصصة للامتياز .

– تحديد فئة الاستثمارات المؤهلة للاستفادة حسب الوعاء العقاري الممنوح([2]) .

وفيما يلي جدول للعمليات التنموية في العقار الفلاحي:

جدول رقم18: يوضح الأطر القانونية للعمليات التنموية في مجال العقار الفلاحي

الإطار القانوني	عدد المحيطات	المساحة الموزعة	عدد شهادات الانتقاء	عدد العقود المحررة
برنامج الأشغال الكبرى	08	340	128	01
المرسوم التنفيذي483/97المؤرخ في 1997/12/15	33	8702	1370	386
المنشور الوزاري المشترك108 المؤرخ في 2011/02/23 117		43518	2346	1036
المنشور الوزاري المشترك 1839 المؤرخ في 2017/12/14	في طور إنشاء المحيطات			

المصدر: محمد تابعي، المرجع نفسه، ص 79.

([1]) المرجع نفسه ، ص77 .

([2]) المرجع نفسه ، ص 78 .

المطلب الثاني: برنامج الدعم الفلاحي:

الدعم الفلاحي هو مجموعة من العمليات و البرامج التي تتكفل بها الدولة في سبيل مساعدة الفلاح وتوجيهه ماليا و تقنيا ، و قد قامت الحكومة بتوفير هذا الدعم لفلاحي ولاية الوادي لتشجيعهم على الزيادة في تطور القطاع الفلاحي بالولاية .

أولا: الدعم المالي:

في سنة 2016 خصص الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية مبلغ قيمته 25 مليار سنتيم من أجل تدعيم القطاع الفلاحي لولاية الوادي ، وذلك من أجل إنجاز :

– 42 كلم كهرباء ريفية لمحيطات الامتياز الفلاحي بمبلغ 16،8 مليار سنتيم ، شملت 12 محيط فلاحي بمساحة قدرها 4100 هكتار عبر 9 بلديات و هي: سطيل ، المغير ،المقرن،بن قشة ، تغزوت ،حاسي خليفة ،سيدي عمران ، الرباح ، جامعة .

– إنجاز أكثر من 41 كلم مسالك فلاحية لمحيطات الامتياز الفلاحي بمبلغ 8،2 مليار سنتيم في ثلاث محيطات هي: محيط أم النسور و الرباح و سيدي يحي بجامعة .

كما استفادت في إطار الصناديق الصناديق المركزية للتنمية الريفية من 35 مليار سنتيم استعملت كلها لإنجاز 100 كلم كهرباء فلاحية عبر مختلف بلديات الولاية و هذا في 17 أكتوبر 2017 ، كما استفادت في 12 نوفمبر من نفس السنة من نفس المبلغ ، لإنجاز 300 كلم كهرباء فلاحية ، وفي 12 ديسمبر2017 استفادت كذلك من 100 مليار سنتيم لإنجاز 500 كلم مسالك فلاحية . ومن خلال الأرقام المقدمة يبرز لنا المجهود الكبير الذي تقوم به الدولة في مرافقة الفلاحة و الفلاحين بالولاية([1]) .

و في 2017 خصص مبلغ قدره 980،6 مليون دينار لإنجاز مركب لغرف التبريد ببلدية الطريفاوي على مساحة قدرها 6 هكتار بطاقة تخزين قدرها 20.000 متر مكعب([2]) .

استفادت ولاية الوادي في الثلاثي الأخير من سنة 2017 من 281،5 مليار سنتيم لإنجاز 442 كلم كهرباء ريفية ، و541 مسالك فلاحية ، و تجهيز المناطق الرعوية و السهوب بالعديد من الآبار ذات عمق 400 متر([3]) .

ثانيا: الدعم التقني: وهو الدعم الذي يتم فيه التكفل بتوجيه الفلاح و إرشاده تقنيا و فنيا ، من خلال مجموعة برامج إرشادية تشمل مراقبة الصحة النباتية و الحيوانية ، و تتم عملية الدعم التقني في ولاية الوادي كما يلي :

([1]) وسام د ، الوادي تتدعم ب 25 مليار سنتيم من أجل مشاريع فلاحية ،2018/01/03 على الموقع:-https://almasdar dz.com/pp=58376 ، تم الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ: 2020/07/12.

([2]) سلال يقوم بتدشين سلسلة من المشاريع و المنشئات بالوادي، 2017/04/01 على الموقع:https://www.djazairess.com/ech chaab/82096 تم الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ:2020/07/24.

([3]) يوسف رزاق سالم ، في انتظار الوزير بوعزقي لإعطاء إشارة الانطلاق،الوادي تحتضن الاحتفالية الوطنية للإرشاد الفلاحي ،2018/09/25 على الموقع: https://www.echoroukonline.com تم الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ2020/07/21.

1- الإرشاد الفلاحي: حيث تقام مجموعة من النشاطات لتقديم الإرشاد للفلاحين كالملتقيات والندوات ، إضافة إلى مشاركة وسائل الإعلام في هذه العملية ، كبرنامج ومضة إرشادية على أثير إذاعة سوف ، وبرنامج الرمال الخضراء يبث كل ثلاثاء([1]) .

كما تم إنشاء معهد وطني متخصص في التكوين المهني ، يوفر إختصاصات تكوينية ذات علاقة بالنشاط الفلاحي بشقيه الحيواني و النباتي ، ببلدية حساني عبد الكريم ، وخصص له مبلغ 3360 مليون دينار جزائري ، يتربع على مساحة 4 هكتار([2]).

و في مجال تربية المائيات المدمجة مع الفلاحة استفاد 100 فلاح من تكوين متخصص بالمعهد المتخصص للتكوين المهني في الفلاحة حساني عبد الكريم ، وهذا في إطار استراتيجية وزارة الفلاحة الرامية إلى نشر ثقافة دمج تربية المائيات المدمجة مع الفلاحة ، لتعريف الفلاحين بتقنيات تربية الأسماك في أحواض السقي الفلاحي بالمستثمرات الفلاحية بالمناطق الصحراوية، ويتخلل الدورة ورشات عمل تطبيقية حول استزراع الأسماك في أحواض السقي الفلاحي([3]) .

2- مراقبة الصحة النباتية: من خلال:

- تشكيل لجان لمراقبة ومتابعة النباتات وتوجيه الفلاح ، من أجل مساعدته على تفادي الأمراض و الآفات التي تصيب المحصول .
- مراقبة المنتوجات الفلاحية الموجهة للتصدير .
- إقامة عمليات تحسيسية في المراكز الحدودية و نقاط العبور لمنع الأمراض من الدخول من الدول المجاورة
- القيام بحملات لمكافحة حفار أوراق الطماطم ، ومكافحة أفات التمور كالسوس .

3- مراقبة الصحة الحيوانية: من خلال:

- القيام بعمليات التلقيح ، والإشراف على تربية الدواجن .
- مراقبة سلامة اللحوم الحمراء و البيضاء ، و مراقبة الملابن .

و من بين عمليات التلقيح لسنة 2017:

- مرض جذري الأغنام تم تلقيح 252534 رأس .
- مرض الحمى المالطية عند المجترات الصغيرة تم تلقيح 56636 رأس.
- مرض الحمى القلاعية عند الأبقار تم تلقيح 8821 رأس .
- مرض الكلب عند الأبقار تم تلقيح 1900 رأس([4]) .

([1]) محمد تابعي،نفس المرجع السابق ،ص 82.

([2]) سلال يقوم بتدشين سلسلة من المشاريع و المنشئات بالوادي ، نفس المرجع السابق.

([3]) تربية المائيات بالوادي،2019/05/04، عل الموقع:https//el-massa.com/dz تم الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ:2020/07/15.

([4]) محمد تابعي، نفس المرجع السابق ، ص ص 82 ، 83 .

المبحث الثالث: إنجازات و صعوبات قطاع الفلاحة بالولاية:

لقد تجلت مظاهر السياسة الفلاحية في ولاية الوادي من خلال تحقيق نتائج جيدة على مستويات الإنتاج المختلفة ، ورغم كل ما تم تحقيقه فإن الفلاحة بالولاية لازالت تعاني من عدة عراقيل.

المطلب الأول: إنجازات قطاع الفلاحة بالولاية:

نظرا للجهود المبذولة من طرف الدولة في تطوير قطاع الفلاحة بالولاية ، فقد تمكنت هذه الأخيرة من تحقيق كميات هائلة في مختلف المنتوجات الفلاحية ، و احتلال المراتب الأولى وطنيا ، وفيما يلي جدول للزيادة المحققة في بعض المحاصيل:

جدول رقم19: يوضح تطور الإنتاج النباتي بالولاية من 2017/2015

الإنتاج	2015	2016	2017
الحبوب	488000	528800	570000
البطاطا	1089000	1118000	1153000
التمور	2474000	3704300	2624400
الفول السوداني	158430	165693	174711

المصدر: الناصر بوطيب و زكريا جرفي، دور الزراعة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر ولاية الوادي نموذجا،مجلة الإقتصاد الدولي والعولمة،المجلد2،العدد2،الجزائر،2019/06/01،ص ص 105 ،106.

رسم بياني رقم(08): يوضح تطور الإنتاج النباتي بالولاية من 2017/2015

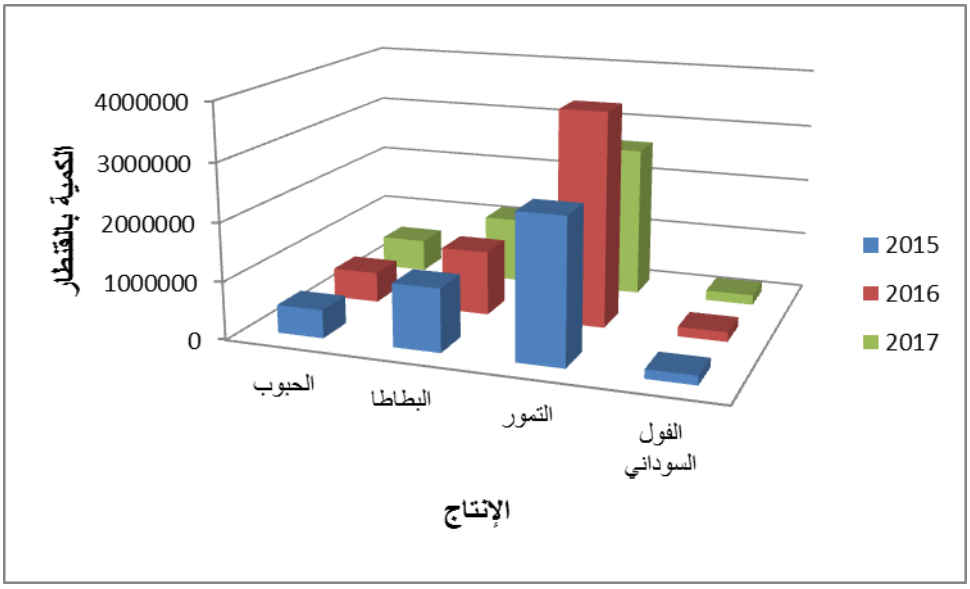

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم19.

من الجدول نلاحظ أن الإنتاج النباتي بالولاية في تزايد من سنة لأخرى ، هذا راجع للجهود التي تقدمها الدولة في سبيل تطوير القطاع الفلاحي بالولاية .

♦**المحاصيل الحقلية:** ومنها:

• **البطاطا:** احتلت الولاية خلال الموسم الفلاحي لسنة 2019 المرتبة الأولى وطنيا في إنتاج البطاطا حيث وصل الإنتاج إلى 15 مليون قنطار ، و بمساهمة بلغت 45% من المنتوج الوطني ، وتقدر المساحة المستغلة في إنتاج البطاطا 40 ألف هكتار ، وهي تمثل حوالي 40% من المساحة الإجمالية للأراضي الفلاحية المستغلة بالولاية .

•**الطماطم:** 3373 هكتار حققت إنتاج قدره 2.398.000 قنطار .

• **البصل:** 2000 هكتار حققت إنتاج قدره 600.000 قنطار.

♦ **التمور:** 38147 هكتار حققت إنتاج قدره 2.752.100 قنطار.

♦ **المحاصيل الصناعية:** وتتمثل في:

• **الفول السوداني:** 3000 هكتار حققت إنتاج قدره 90 ألف قنطار.

• **التبغ:** 2500 هكتار حققت إنتاج قدره 70 ألف قنطار .

♦**الحبوب:** 14000 هكتار حققت 570.000 قنطار .

♦**الأعلاف:** 2654 هكتار حققت إنتاج قدره 391200 قنطار .

كما يوفر قطاع الفلاحة بالولاية 150 ألف منصب شغل منها 100 ألف منصب دائم، وتضم الغرفة الفلاحية بالولاية 50 ألف منتسب من الفلاحين ، و 13 شعبة مهنية فلاحية منها الزراعية و الحيوانية([1]).

وقد احتلت ولاية الوادي سنة 2017 المرتبة الثانية وطنيا في الإنتاج النباتي حيث قدر ب 19.747.000 قنطار ، أما فيما يخص الإنتاج الحيواني فقد تم تسجيل:

• **اللحوم الحمراء:**14900 قنطار .

• **اللحوم البيضاء:** 54700 قنطار موزعة كما يلي:

جدول رقم20: يوضح حصيلة الإنتاج الحيواني لولاية الوادي لسنة 2017.

البقر	الأغنام	الماعز	الإبل	دواجن اللحم
24415 رأس منها14300 بقرة حلوب	716500 رأس	478500 رأس	45000 رأس	2214000 رأس

المصدر: محمد تابعي ، نفس المرجع السابق ، ص 87 .

ومن خلال هذا الكم من الإنتاج حققت الولاية في سنة 2017 مايلي:

♦ المرتبة الأولى وطنيا في مجموع الإنتاج الفلاحي يقدر ب19947000 قنطار.

([1]) الوادي ولاية رائدة وطنيا في المنتوج الفلاحي ، 2019/11/08 ، على الموقع:https://ech-chaab.com تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ: 2020/03/04.

- ♦ المرتبة الأولى وطنيا في إنتاج محصول البطاطا .
- ♦ المرتبة الأولى وطنيا في المحاصيل الحقلية.
- ♦ المرتب الأولى وطنيا في إنتاج الفول السوداني.
- ♦ المرتبة الأولى وطنيا في إنتاج التبغ .
- ♦ المرتبة الأولى وطنيا في محصول التمور.
- ♦ المرتبة إحدى عشر في إنتاج البصل و اللحوم الحمراء([1]).

المطلب الثاني: صعوبات الفلاحة بالولاية:

رغم النجاح الذي حققته ولاية الوادي في الإنتاج الفلاحي و تصدر المراتب الأولى على المستوى الوطني ، إلا أن القطاع يواجه العديد من المشاكل نذكر منها:

1- مشكل العقار الفلاحي ، و التأخر في تسوية ملفاته .

2- صعوبات إجراءات الدعم الفلاحي و ذهابه لغير مستحقيه ، و طول إجراءات الحصول على التمويل المالي([2]) .

3- ضعف قدرات التبريد و التخزين ، فرغم قوة الإنتاج وتنوعه إلا أن قدرة التخزين ضعيفة ، مما يتسبب في خسارة المحاصيل إذا تأخر بيعها ، كما حدث في الموسم الفلاحي 2015/2014 الذي حقق إنتاج فاق 50% وبسبب نقص وسائل التخزين و التبريد تعرض الفلاحون لخسائر كبيرة ، مما دفعهم لترك محاصيلهم في المزارع هروبا من خسائر مضاعفة .

4- ضعف الاستثمار الصناعي للمحاصيل الزراعية، فما يلاحظ على الزراعة في الوادي هو اكتفائها بالإنتاج و بيع المحصول ، دون استعماله كمادة أولية للصناعة الغذائية .

5- الافتقار إلى الخيرة التقنية ، فقد مرت الزراعة بالوادي بعدة مراحل و تطورت و تنوعت ، إلا أنها لا تتم وفق معايير علمية تقنية ، أو استشارة لمهندسين ومختصين ، إنما تتم عن طريق التجارب المحلية في معالجة المشاكل .

6- الاستهلاك غير العقلاني للماء، و يرجع أساسا لوسائل السقي المستخدمة كالرش المحوري ، الذي يستهلك الكثير من المياه ، حيث بدأ منسوب المياه بالتراجع ، مما يجعل حظ الأجيال القادمة في الزراعة في خطر .

7- نقص اليد العاملة ، فأغلبية الفلاحين يمتهنون الزراعة كمهنة ثانية ، إلى جانب مهنتهم الأساسية([3]).

8- صعوبة تسويق المنتوجات الفلاحية بسبب غلاء أسعار النقل ، حيث يبيع الفلاحين منتوجاتهم في المزارع .

([1]) محمد تابعي ، نفس المرجع السابق ، ص 88 .

([2]) ابراهيم بوجلخة ، نفس المرجع السابق ، ص 172.

([3]) ريان جابر، الزراعة في إقليم وادي سوف الآليات الواقع الأفاق ، مذكرة ماجستير في التهيئة العمرانية ، جامعة منتوري قسنطينة : كلية علوم الأرض و االجغرافيا و التهيئة العمرانية ، ديسمبر 2015 ، ص ص 140 ، 141 .

9- عدم تنظيم عملية استيراد البذور ، مما يؤدي إلى وفرتها و إغراق السوق ، و بالتالي انهيار الأسعار

10- ضعف الكهرباء الريفية و تهيئة المسالك الفلاحية .

11- عدم تأمين غالبية الفلاحين في صناديق التأمين ، مما يؤدي إلى حرمانهم من مختلف صيغ الدعم الفلاحي([1]).

([1]) ياسين بودهان ، وفرة الإنتاج من نعمة إلى نقمة بالجزائر، 2016/03/10، على الموقع: https://www.aljazeera.net/ebusiness. تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ: 2020/01/11.

خلاصة الفصل:

تعتبر ولاية الوادي من أكثر ولايات الجنوب ثراء من الناحية الفلاحية ، فهي تحتوي على موارد مائية جوفية كبيرة ، ومساحات زراعية معتبرة ، كما أن الفلاح السوفي يتميز بحبه للعمل و تحدي الظروف الصعبة ، ومن أجل تثمين هذه الإمكانيات قامت الحكومة الجزائرية بتقديم الدعم الفلاحي لفلاحي الولاية ، لزيادة إنتاجية القطاع ، فاستفادت الولاية من عدة برامج في إطار العقار الفلاحي ، و الدعم المالي و التقني،

استطاعت من خلالها أن تحقق قفزة نوعية في القطاع الفلاحي ، حيث تصدرت المراتب الأولى في الإنتاج الفلاحي ، فقد تضاعفت المساحات الزراعية ، و أصبحت تحقق اكتفاء ذاتي في بعض المحاصيل وتحتل المراتب الأولى وطنيا، ومن أهم المنتوجات الفلاحية التي تحتل بها الصدارة على المستوى الوطني البطاطا ، الطماطم ، التمور ، الفول السوداني ، التبغ .

رغم الإنجازات التي حققها قطاع الفلاحة بالولاية إلا أنه يتخبط في عدة مشاكل ناجمة عن ضعف البنية التحتية الزراعية ، من أماكن تخزين ، شبكة كهربائية ، طرق فلاحية على مواكبة سرعة التطور في الإنتاج الزراعي ، وحتى يستمر تحقيق تقدم و تطور القطاع لابد من تظافر جهود كل من الدولة و الفلاحين لمعالجة هذه المشاكل .

الخاتمة

الخاتمة:

يعتبر قطاع الفلاحة من أهم القطاعات في عملية التنمية الاقتصادية، ويعول عليه كثيرا في بلادنا ليكون بديلا استراتيجيا لقطاع المحروقات ، نظرا لما يتوفر عليه من إمكانيات فلاحية معتبرة ، و تعتبر تقلبات أسعار النفط من المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد الوطني اختلالا أو توازنا ، إذ تحتل صادرات المحروقات أكبر نسبة من الصادرات الجزائرية والتي تقدر ب97%، حيث تستعمل عوائدها في تمويل ميزانية الدولة التي تخصصها للقطاعات، و لتغطية فاتورة استيراد المواد الغذائية، وفي سنة 2015 أصبحت الجزائر من بين أكبر ستة دولة مستوردة للقمح ، و بمجيء الأزمة النفطية في سنة 2014، كان لابد على الحكومة أن تكثف جهودها لتطوير القطاع من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي و الاتجاه للتصدير، فقامت بوضع سياسة فلاحية شاملة لكل جوانب القطاع ، على مستوى التجديد الفلاحي لرفع مستويات الانتاج الفلاحي وتوسيع وتطوير البنية التحتية للقطاع و تكثيف استعمال المكننة، و على مستوى التنمية الريفية لتحسين ظروف معيشة سكان الريف و تثبيت استقرارهم بالريف، بحكم أن الريف هو أساس النشاط الفلاحي، وفي مجال الصيد البحري وتربية المائيات من أجل مضاعفة المنتجات الصيدية ، أما سياسة عصرنة القطاع و إعادة نشره الإداري و الإقليمي تقوم على تعزيز القدرات التقنية والتسيير و الإرشاد الفلاحي، وتهدف هذه السياسة الفلاحية التي وضعتها الحكومة إلى زيادة الإنتاج الفلاحي ، وبالتالي تطور القطاع . وفي ظل الأزمة النفطية و إتباع الحكومة لسياسة التقشف، قامت بتخفيض ميزانية القطاع ، فمر الإنتاج الفلاحي بفترات تذبذب ، إلا أن الأزمة النفطية لم تكن المؤثر الوحيد على نمو الإنتاج فهناك العوامل المناخية و الدعم المقدم للقطاع .

و كتقييم للسياسة الفلاحية المتبعة في ظل الأزمة النفطية نلاحظ أنها أعطت نتائج على واقع القطاع الفلاحي، من خلال مساهمة الفلاحة بنسبة 12% من الناتج الوطني الداخلي، بقيمة إجمالية فاقت 3200 مليار دينار جزائري، وتم توسيع المساحة الفلاحية إلى1،3 مليون هكتار، وهي تفوق المساحة المحددة وهي واحد مليون هكتار، ارتفاع إنتاج الحبوب إلى 60 مليون قنطار ، ارتفاع إنتاج البقوليات إلى 136 مليون قنطار، إذن يمكن القول أن السياسة الحكومية الفلاحية في ظل الأزمة النفطية ساهمت في زيادة إنتاجية القطاع الفلاحي ، وسد حاجيات السوق في بعض المنتوجات الزراعية ، فقد حققت العديد من الأهداف التي سطرتها و بالتالي ساهمت في تطوير القطاع .

و من أجل تعزيز تقييمنا لمدى مساهمة السياسة الفلاحية في ظل الأزمة النفطية في تطوير قطاع الفلاحة، قمنا باتخاذ ولاية الوادي نموذجا من أجل إسقاط مساهمة السياسة الفلاحية في تطوير القطاع بالولاية، و توصلنا إلى أنه بفضل الدعم الذي تقدمه الحكومة للقطاع الفلاحي بالولاية ، فقد تمكن من تحقيق زيادة في الإنتاج في العديد من المحاصيل ، و تصدرت الولاية المراتب الأولى وطنيا في بعض المحاصيل أهمها البطاطا، الطماطم ، التمور، الفول السوداني و التبغ .

ورغم النتائج الإيجابية التي حققها قطاع الفلاحة بالولاية ، إلا أنه هناك مشاكل عديدة لازالت تواجهه من ضعف البنية التحتية للقطاع من أسواق ، مخازن تبريد...، مشكل الكهرباء الفلاحية ، العقار الفلاحي، وضعف التأمين، نقص اليد العاملة.

اختبار الفرضيات:

من خلال دراستنا:

– نؤكد صحة الفرضية الأولى بوجود علاقة بين السياسة الحكومية الفلاحة و تطور قطاع الفلاحة .

– نؤكد صحة الفرضية الثانية بوجود علاقة بين الأزمة النفطية و تطور قطاع الفلاحة.

– كما نؤكد صحة الفرضية الثالثة فكلما تطور القطاع الفلاحي سيساهم في زيادة الناتج الداخلي للاقتصاد الوطني .

– كما أن الفرضية الرابعة صحيحة حيث تتحكم الظروف المناخية في الإنتاج الفلاحي .

– كما نؤكد صحة الفرضية الخامسة فكلما زاد الدعم الفلاحي المقدم لولاية الوادي زاد الإنتاج الفلاحي بالولاية.

توصيات البحث:

على ضوء دراستنا للموضوع ، و استعراض النتائج المتوصل إليها و لجعل القطاع الفلاحي بديلا لقطاع المحروقات ، و ليصبح اقتصادنا اقتصادا أخضرا نقدم الاقتراحات التالية:

– تهيئة الأرضية القانونية و المؤسساتية التي تضمن تدعيم وتشجيع و استقطاب الاستثمار الفلاحي المحلي و الأجنبي ، و توجيه الإنتاج الفلاحي إلى الفروع الواسعة الاستهلاك كالحبوب ، اللحوم ، الحليب...

– جعل برامج التكوين في المعاهد الفلاحية مرتبطة بالواقع الفلاحي، وتستجيب لمتطلباته .

– تطوير البنية التحتية للقطاع من وسائل نقل ، تخزين ، تبريد للمنتوجات الفلاحية ، و زيادة استعمال المكننة في كل مراحل الإنتاج .

– تشخيص المشاكل التي يعاني منها الفلاح، و نقلها لمراكز البحوث لدراستها ، وتحديد أساليب و طرق التعامل معها.

– إعطاء أهمية للتخطيط المستقبلي لمواجهة الكوارث الطبيعية التي تهدد المحاصيل من فياضانات، جفاف.

ومن أجل زيادة تطور قطاع الفلاحة بولاية الوادي نقترح:

– عصرنة الفلاحة بالاعتماد على المكننة .

– توسيع المسالك الفلاحية و التزويد بالكهرباء، و زيادة قدرات التخزين .

– نشر ثقافة التأمين الفلاحي في اوساط الفلاحين .

– تقديم تسهيلات لتصدير، وإقامة شراكات مع دول للاستفادة من خبراتهم.

– اعتماد طرق للسقي أقل إهدارا للماء.

– تشجيع الاستثمار الفلاحي و مرافقة الفلاحين و توفير العقار الفلاحي لهم .

Références

باللغة العربية:

أولا: الكتب:

01- صقر نبيل ، العقار الفلاحي نصا وتطبيقا(النصوص التشريعية والتنظيمية الخاصة بالعقار الفلاحي اجتهاد المحكمة العليا ومجلس الدولة)، الجزائر:دار الهدى للطباعة و النشر والتوزيع، 2008 .

ثانيا: المجلات العلمية:

01- باشي أحمد، القطاع الفلاحي بين الواقع و متطلبات الإصلاح ، مجلة الباحث، العدد رقم:2 ، الجزائر، 2003 .

02- بوجلخة ابراهيم ، عمامرة محمد يوسف ، انعكاس روح المقاولاتية و الابداع على واقع التنمية الفلاحية الصحراوية- دراسة حالة ولاية الوادي نموذجا- ، مجلة العلوم الإدارية و المالية ، المجلد 2 ، العدد 1، الجزائر ،2017.

03- بوعافية سمير، االقطاع الزراعي ، كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج المحروقات- دراسة تليلية للقطاع الزراعي خلال الفترة 2006-2015 ، مجلة التنمية الاقتصادية ، العدد 4،الجزائر،2017.

04- بوزيان فتيحة، شبايكي حفيظ مليكة ، تقييم سياسات الفلاحة و التنمية الريفية في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد رقم 05 العدد:01، الجزائر، 2018/02/12.

05- بوزيدي لمجد ، تحديد العلاقة بين تطورات التأمين الفلاحي و تغيرات إنتاج القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 ، مجلة الباحث ، الجزائر ، 2019/11/13 .

ثالثا: الوثائق الرسمية(القوانين، التقارير):

- **القوانين:**

01- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون رقم 17-08 المتعلق بتسوية الميزانية لسنة 2014، المؤرخ في 2017/30/27، الجريدة الرسمية، العدد 21، الصادرة بتاريخ 2 أفريل 2017.

02- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم الرئاسي رقم 17-312 المتعلق بالتصديق على بروتوكول الاتفاق بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية وحكومة جمهورية الصين الشعبية، المؤرخ في 02 نوفمبر 2017 .

03- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم التنفيذي رقم 18-212، المتعلق بكيفيات الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لعمليات بيع الشعير والذرة وكذا المواد والمنتجات الموجهة لتغذية المواشي، المؤرخ في15 أوت 2018، الجريدة الرسمية، العدد 50، الصادرة بتاريخ 15 أوت 2018 .

04- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قرار وزاري مشترك يحدد التنظيم الداخلي للمعهد التقني لتنمية الزراعة الصحراوية، المؤرخ في 23 ماي 2017، الجريدة الرسمية، العدد56، الصادرة بتاريخ 28 سبتمبر 2017 .

- **التقارير:**

01- مصالح الوزير الأول، مخطط عمل الحكومة ماي 2014.

02- مصالح الوزير الأول، مخطط عمل الحكومة سبتمبر 2017.

03- وزارة الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري ، السياسة الحكومية في مجال الفلاحة و التنمية الريفية والصيد البحري سبتمبر 2015.

04- بنك الجزائر ، التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر ، جويلية 2017.

05- مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية ، مونوغرافيا ولاية الوادي 2016 .

رابعا: الملتقيات:

01- بوعريوة ربيع ، أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الرابع الموسوم ب: القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 25/24 ماي 2017 .

خامسا: أطروحات دكتوراه:

01- إدريس أميرة ، تقلبات أسعار البترول و أثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري 1980-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، 2015/2014.

02- دهينة مجدولين ، إستراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، 2017/2016 .

03- غربي فوزية ، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008/2007.

سادسا: مذكرات الماجستير:

01- جابر ريان ، الزراعة في إقليم وادي سوف الآليات الواقع الأفاق ، مذكرة ماجستير في التهيئة العمرانية ، جامعة منتوري قسنطينة ، كلية علوم الأرض و الجغرافيا و التهيئة العمرانية ، ديسمبر 2015.

02- يونس ريان، السياسة الفلاحية و التبعية الغذائية في الجزائر دراسة حالة مواد غذائية أساسية 2000-2014 ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة تيزي وزو ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2015/2014.

03- مباركي كريمة ، إستراتيجيات استخلاف الثروة البترولية في إطار ضوابط التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2017/2016 .

04- عز الدين سمير ، انعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية، 2012/2011 .

05- عياش خديجة ، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر(دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2011/201 .

سابعا: مذكرات الماستر:

01- أوزان حسين، كرفاح أسماء، أفاق أسعار البترول و انعكاساته على الاقتصاد الجزائري بعد صدمة 2014 دراسة إحصائية تنبؤية 1980-2018 ،مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة ، قسم العلوم الاقتصادية ، 2017/2016.

02- أحجب نفعي عمار ، عامر عائشة ، أثر الأزمة البترولية على مشاريع التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم السياسة ، جامعة مولاي الطاهر سعيدة ، قسم العلوم السياسية 2017/2016.

03- العرجاني فلاق محمد، قدور حمزة ، دور الاستثمار الفلاحي في دفع عجلة التنمية المحلية دراسة حالة مديرية المصالح الفلاحية لولاية عين الدفلى، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة ، كلية العلوم الاقتصادية ، 2019/2018.

04- جبايلي حنان ، السياسة العامة الزراعية في الجزائر من 1999-2015 ، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي ، كلية العلوم الحقوق و العلوم السياسية ،2019/2014.

05- مباركي ابراهيم ، أثر برامج استصلاح الأراضي الفلاحية على التنمية الريفية بمنطقة وادي سوف ، مذكرة مهندس دولة في الفلاحة الصحراوية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، كلية علوم الطبيعة و الحياة،2015/2014.

06- تابعي محمد ، السياسة العامة الفلاحية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، جامعة حمة لخضر الوادي، قسم العلوم السياسية، 2018/2017 .

ثامنا: المواقع الإلكترونية:

01- بودهان ياسين ، وفرة الإنتاج الفلاحي من نعمة إلى نقمة بالجزائر، 2016/03/10 ، على الموقع: https://www.algazeera.net/ebusiness تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ: 2020/01/11.

02- د. وسام ، الوادي تتدعم ب 25 مليار سنتيم من أجل مشاريع فلاحيةن 2018/01/03 على الموقع: https://almasdar-dz.com/pp=58376 تم الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ:2020/08/08.

03- سعداوي محمد ، الجزائر تمتلك 80% من الأراضي الزراعية ذات الجودة العالية في العالم،2017/05/03، على الموقع: https://youtube.com تم الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ:2020/02/03.

04- عبد الرحمان محمد ، الجزائر تحدث زراعتها لتحقيق الأمن الغذائي 2019/08/16، على الموقع: http://www.aswak-alarab.com تم الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ:2020/02/04.

05- صعود صبيحة ، على الدولة استحداث صيغ جديدة لدعم العتاد الفلاحي ،2016/02/18، على الموقع: https://www.echoroukonline.com تم الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ:2020/08/30.

06- قرباج وسيلة ، وزارة الفلاحة تباشر علية توزيع الدعم الفلاحي لتربية الحيوانات،20120/07/01. على الموقع: http//elmihwar.com/ar/hdcx.php تم الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ:2020/03/04.

07- رزاق يوسف ، في انتظار الوزير بوعزقي لإعطاء إشارة الانطلاق الوادي تحتضن الاحتفالية الوطنية للارشاد الفلاحي على الموقع:.https://www.aljazairaess.com echaab/82096 تم الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ: 2020/04/24.

08- تقديم ولاية وادي سوف، 2019/07/02، على الموقع:http//decommerce-eloud.dz تم الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ:20120/08/05.

09- أهم السدود في الجزائر، 2019/11/21، على الموقع: https:www.almarsa.com/post/ تم الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ:2020/08/30.

10- الوادي ولاية صحراوية رائدة في الإنتاج الفلاحي ، 2020/08/05،على الموقع:
.http://105.96.44.97/portal/article تم الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ: 2020/07/05.

11- تربية المائيات بالوادي،2019/05/04 على الموقع: https://el-massa.com/dz تم الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ:2020/07/15.

12- الوادي ولاية رائدة وطنيا في المنتوج الفلاحي، 2018/07/23 على الموقع:-https://ech chaab.com تم الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ: 2020/03/04.

باللغة الأجنبية:

LES RAPOORT:

01/ Office national des statistique, l'Algérie en quelque chiffres, n3, 2018.

LES SEMINAIRES:

01/ Slaimi Ahmed , ″contraintes et gestion notionnelle de l'eau en Algérie communication présente dans le séminaire international sur l'environnement en Algérie , organise par département des sciences économique, université Annaba, 2009.

TESES DE DOCTORA:

01/ Touati Bouzid, ″ les barrages et la politique hydraulique en Algérie″ , thèse de doctorat d′état , faculté du science de la terre de la géographie et de la l'aménagement de territoire, université Mentouri Constantine, 2020.

SITE WEB:

01/ Ministère de finance balance commercial, sur le site: http://www.mf.gov.dz, regarde le site web le: 011/08/2020.

قائمة الجداول و الرسوم والخرائط

فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	مراحل الامتياز	22
02	الإنتاج الفلاحي المتوقع لسنة 2019	24
03	الأراضي المستعملة للزراعة من2014-2019	30
04	لتوزيع محطات تحلية مياه البحر في الجزائر	33
05	نسبة المساحة المخصصة لزراعة الأشجار المثمرة خلال الفترة من(2000-2009) والفترة من(2010-2017)	36
06	إنتاج المواشي خلال الفترة(2010-2017)	39
07	عدد العتاد الجرارات والحاصدات في 2015	40
08	الإنتاج الفلاحي بين الموسمين الفلاحيين (2015/2014) و(2016/2015).	46
09	الإنتاج الفلاحي في 2016 و 2017.	46
10	تطور حجم الإنتاج الفلاحي في الجزائر من2018/2014.	47
11	قيمة واردات السلع الغذائية من 2016/2014.	49
12	واردات وصادرات السلع الغذائية بين عامي 2017-2018.	49
13	نسبة مساهمة القيمة المضافة لقطاع الفلاحة في الناتج المحلي.	50
14	يبين توزيع بلديات ولاية الوادي على مجموع الدوائر مع مساحة كل بلدية.	55
15	مؤشرات مناخية لسنة 2016.	57
16	يبين توزيع الأراضي الفلاحية في ولاية الوادي حسب النشاط.	58
17	عدد الورشات وتوزيعها في أنحاء الولاية.	59
18	الأطر القانونية للعمليات التنموية في مجال العقار الفلاحي	61
19	تطور الإنتاج النباتي بالولاية من 2017/2015	64
20	حصيلة الإنتاج الحيواني لولاية الوادي لسنة 2017	65

فهرس الرسوم و الخرائط:

فهرس الرسوم البيانية:

الرسم البياني	العنوان	الصفحة
رسم بياني رقم(1)	إنتاج القمح(صلب، لين) خلال الفترتين(2000-2009) (2010-2017)	34
رسم بياني رقم(2)	إنتاج الطماطم الصناعية و التبغ من(200-2009) و(2010-2017)	37
رسم بياني رقم(3)	إنتاج الأشجار المثمرة والكروم من(2000-2009) و(2010-2017)	37
رسم بياني رقم(4)	إنتاج المواشي من (2000-2009) و(2010-2017)	39
رسم بياني رقم(5)	الإنتاج الفلاحي في 2016 و 2017	47
رسم بياني رقم(6)	تطور حجم الإنتاج الفلاحي في الجزائر من2018/2014	48
رسم بياني رقم(7)	نسبة مساهمة القيمة المضافة لقطاع الفلاحة في الناتج المحلي	50
رسم بياني رقم(8)	تطور الإنتاج النباتي بالولاية من 2017/2015	64

فهرس الخرائط:

رقم الخريطة	العنوان	الصفحة
خريطة(1)	لإنتاج الحبوب في 2017	35
خريطة(2)	إنتاج الخضر في 2017	36
خريطة(3)	إنتاج الطماطم الصناعية	38

الملاحق

ملحق 1

الشروط الخاصة بالتأهيل للاستفادة من دعم الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية السطر1 "تطوير الاستثمار الفلاحي" لاقتناء عتاد وتجهيزات فلاحية مصنوعة محليا

طبيعة التجهيزات	السعر مرجعي باحتساب كل الرسوم	مستوى الدعم	تعاريف	الشروط الخاصة بالتاهيل للاستفادة
آلات الحصاد والدرس	9.839.000 دج (في أكياس) 9.959.800 دج (في صناديق)	40 % من السعر المرجعي (بصفة فردية) 50 % من السعر المرجعي (بصفة جماعية)	عتاد حصاد جديد مصنوع محليا	**بصفة فردية :** فلاحون لا يملكون الة الحصاد والدرس . **بصفة جماعية :** جمعيات وتجمعات ذات طابع عائلي أو مهني للفلاحين، تعاونيات فلاحية، شركة تأدية خدمات متخصصة في الاشغال الفلاحية. يجب ان يكون بحوزة المقتني للتجهيزات الفلاحية عقدا للخدمة ما بعد البيع وضمان لا تقل مدته عن سنة (1) واحدة.
جرارات - قوة صغيرة أقل من 80 حصانا . - قوة متوسطة من 80 إلى 100 حصان - قوة كبرى اكثر من 100 حصان	2.650.000 دج 4.590.000 دج 8.800.000 دج	30 % من السعر المرجعي (بصفة فردية) 35 % من السعر المرجعي (بصفة جماعية) 30 % من السعر المرجعي (بصفة فردية) 40 % من السعر المرجعي (بصفة جماعية) 35 % من السعر المرجعي (بصفة فردية) 40 % من السعر المرجعي (بصفة جماعية)	عتاد جر جديد مصنوع محليا	**بصفة فردية :** فلاحون يملكون مساحة صالحة للزراعة **بخمس (5) هكتارات وأكثر** **بصفة جماعية :** جمعيات وتجمعات ذات طابع عائلي أو مهني للفلاحين ،تعاونيات فلاحية ،شركات تأدية خدمات متخصصة في الأشغال الفلاحية. يجب أن يكون بحوزة المقتني عقدا للخدمات ما بعد البيع وضمان لمدة لا تقل عن سنة (1) واحدة.
عتاد المرافقة: - عتاد أشغال التربة - عتاد البذر - عتاد المعالجة - عتاد التخصيب - عتاد جني الاعلاف - عتاد متخصص		30 % من سعر البيع الحقيقي باحتساب كل الرسوم (بصفة فردية) 40 % من سعر البيع الحقيقي باحتساب كل الرسوم (بصفة جماعية)	تجهيزات مجرورة جديدة مصنوعة محليا	**بصفة فردية:** فلاحون يملكون **جرارا.** **بصفة جماعية:** جمعيات وتجمعات ذات طابع عائلي أو مهني للفلاحين، تعاونيات فلاحية ،شركات تأدية خدمات متخصصة في الأشغال الفلاحية. يجب أن يكون بحوزة المقتني عقدا للخدمات ما بعد البيع وضمان لمدة لا تقل عن سنة (1) واحدة.

ملحق 2

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الفلاحة و التنمية الريفية والصيد البحري

مديرية المصالح الفلاحية

ولاية.....

القسم الفرعي للفلاحة.....

طلب دعم اقتناء عتاد وتجهيزات فلاحية مصنوعة محليا

مقدم من السيد .....بصفته.....

لإقتناء عتاد و تجهيزات فلاحية مصنوعة محليا.

إطار مخصص للإدارة

رقم الملف..... تاريخ الإيداع ..... هيكل الإيداع.....

تاريخ الإرسال إلى مديرية المصالح الفلاحية.....

تاريخ استلام مديرية المصالح الفلاحية للولاية يوم .....

تاريخ استلام بنك الفلاحة والتنمية الريفية (المكان) للملف يوم.....

1- تعريف الطالب:

الشكل القانوني للمستثمرة .....

شخص طبيعي: اللقب..... الإسم .....المولود في.....

ابن..... و .....

العنوان :

شخص معنوي : لقب وإسم المسؤول (المسير).....

شخص طبيعي : لقب وإسم المسؤول.....

العنوان.....

2- تعريف المستثمرة

- عنوان المستثمر.....
- عنوان المرقي :.....
- المساحة الكلية للمستثمرة بالهكتار.....
- المساحة الصالحة للزراعة بالهكتار.....
- المزروعات الغالبة مع المساحة بالهكتار.....
- الموارد المائية المتوفرة.....
- الطبيعة.....
- مستوى التدفق.....
- التجهيزات.....

3 - طبيعة ومبلغ الدعم:

وصف عام:

نوع العتاد و التجهيزات الفلاحية	القوة و البيانات الأخرى	العدد	سعر البيع الحقيقي (دج)	السعر المرجعي(دج)	مبلغ الدعم (دج)	مصدر التمويل	
						تمويل ذاتي	قرض

حرر ب.....في.....

لقب وإسم الطالب

توقيع مصدق

ملحق 3

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري

مديرية المصالح الفلاحية

ولاية.....

تبليغ الدعم رقم.....مؤرخ في.....

المستفيد .....

القسم الفرعي للفلاحة.....

البلدية.....

الولاية.....

محضر اللجنة التقنية الولائية رقم..... مؤرخ في.....

طبيعة ومبلغ الدعم:

وصف عام:

نوع العتاد و التجهيزات الفلاحية	القوة و البيانات الأخرى	العدد	سعر البيع الحقيقي (دج)	السعر المرجعي(دج)	مبلغ الدعم (دج)	مصدر التمويل	
						تمويل ذاتي	قرض

حرر ب.....في.....

إمضاء مدير المصالح الفلاحية

إمضاء المستفيد، مسبوق بالعبارة الخطية "شوهد وصودق عليه"

ملحق 4

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري
مديرية المصالح الفلاحية

ولاية .....
دائرة.....
بلدية.....
القسم الفرعي للفلاحة.....

دفتر شروط نموذجي يحدد شروط تنفيذ دعم الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية لاقتناء عتاد و تجهيزات فلاحية مصنوعة محليا

تم الاتفاق على ما يلي:

المادة الأولى: موضوع دفتر الشروط

يهدف دفتر الشروط هذا إلى تحديد شروط الاستعمال العقلاني و الأقصى للمعدات والتجهيزات الفلاحية المقتناة في إطار نظام الدعم من أجل المساهمة في تكثيف و تطوير الإنتاج الفلاحي.

المادة 2: المستفيد من دعم الدولة

يمنح الدعم إلى.....

طبقا لـ:

- مداولة اللجنة التقنية الولائية رقم المحضر.....بتاريخ.....
- تبليغ الدعم رقم .... مؤرخ في .....

المادة 3: معلومات حول المستفيد

المكان.....

المكان المسمى.....البلدية.....الدائرة.....الولاية.....

الاملاك:

يجب تحديد الصلة بين المستثمر والمستثمرة (مالك، صاحب إمتياز "مستثمرة فلاحية جماعية ، مستثمرة فلاحية فردية "،....) ، إيجار.

المادة 4: طبيعة الدعم

يخص الدعم العتاد و التجهيزات الفلاحية المبينة في الجدول الملحق بدفتر الشروط هذا والذي يعد جزءا لا يتجزأ منه بمبلغ ..... دج يمثل الإعانة التي على عاتق الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية.

يهم مبلغ الدعم الممنوح العتاد و التجهيزات الفلاحية المقررة في دفتر الشروط هذا.

المادة 5: التزامات المستفيد

يلتزم المستفيد بـ:

- تحسين أكثر للمسارات التقنية عقب اقتناء هذه التجهيزات والمعدات الفلاحية،
- إنجاز مجموع العتاد و التجهيزات الفلاحية المذكورة في دفتر الشروط (أنظر الجدول في الملحق)،
- احترام بصرامة آجال إنجاز هذه المعدات و التجهيزات الفلاحية،
- تسهيل دخول الأعوان المؤهلين من الإدارة (الإدارة المركزية ،مديرية المصالح الفلاحية للولاية ، الهيئات التقنية) إلى مستثمرته قصد متابعة وتقييم ومراقبة استعمال هذه المعدات و التجهيزات الفلاحية المقتناة في إطار نظام الدعم.

في حالة عدم احترام الإلتزامات المذكورة أعلاه، يتعرض المستفيد للتدابير المنصوص عليها في المادتين 9 و10 من دفتر الشروط هذا.

المادة 6: التزامات الإدارة

تلتزم الإدارة بـ :

- تقديم مساعدتها التقنية لإنجاز برنامج التنمية الفلاحية،
- متابعة و تنسيق و مراقبة التنفيذ الافضل لإقتناء المعدات و التجهيزات الفلاحية المسجلة في دفتر الشروط هذا ،
- تحرير شهادة "الخدمة المؤداة" لفائدة المتعامل بعد تسليم إلعتاد و معاينة ذلك قانونا من طرف مديرية المصالح الفلاحية

المادة 7: مدة الانجاز

تحدد مدة إنجاز المشروع باثنا عشر (12) شهرا ابتداء من تاريخ توقيع المقرر رقم .....المؤرخ في ..... والمتضمن منح الدعم من الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية لإقتناء عتاد و تجهيزات فلاحية مصنوعة محليا.

المادة 8: المتابعة والمراقبة

يمكن للإدارة المركزية و/أو مصالحها غير الممركزة القيام بأعمال المتابعة والتحقق لدى المستفيد من المعدات والتجهيزات الفلاحية في إطار نظام الدعم.

في حالة عدم وجود العتاد و التجهيزات الفلاحية والتأكد من ذلك لدى المؤسسة ألمعنية، يمكن تمديد سريان مفعول هذا المقرر بسنة إضافية.

يبرم دفتر الشروط هذا:

بين:

وزارة الفلاحة و التنمية الريفية والصيد البحري ممثلة بمدير المصالح الفلاحية لولاية.....

من جهة

و

1 ـ المستثمر:

اللقب والاسم..... المولود في .....

ابن..... و.....

ممثل المستثمرة (تحديد الطبيعة القانونية) .....

..... بصفته .....

المقيم بـ .....

رقم بطاقة الفلاح ..... مسلمة في .....

من الغرفة الفلاحية لولاية .....

بطاقة التعريف الوطنية/رخصة السياقة رقم ..... مسلمة في .....

من دائرة ..... ولاية .....

2 ـ هيئة/مؤسسة:

التسمية.....

الطبيعة القانونية.....

العنوان التجاري.....

رقم السجل التجاري.....مسلم في.....

من طرف.....

ممثلة ب.....

بصفة.....

بطاقة التعريف الوطنية/رخصة السياقة رقم..... مسلمة في.....

من دائرة.....ولاية.....

3 ـ تعاونيات/جمعيات:

التسمية.....

الطبيعة القانونية.....

العنوان التجاري.....

رقم الإعتماد.....مسلم في.....

من طرف.....

ممثلة ب.....

بصفة.....

بطاقة التعريف الوطنية/رخصة السياقة رقم.....مسلمة في.....

من دائرة.....ولاية.....

من جهة أخرى

المادة 9: التدابير الواجب اتخاذها في حالة الاخلال بالالتزامات

في حالة إخلاله بإلتزاماته، يعذر المستفيد من المعدات و التجهيزات الفلاحية المقتناة في إطار نظام الدعم ،من أجل التنفيذ العقلاني لبرامج التنمية الفلاحية ،قصد امتثاله لبنود دفتر الشروط هذا. ويعتبر مخلا بإلتزاماته في الحالات التالية:

- عندما لا يقوم المستفيد بصفة إرادية بسحب المعدات و التجهيزات الفلاحية التي إستفاد منها في إطار برنامج الدعم
- عندما يعيد المستفيد بيع هذه المعدات و التجهيزات الفلاحية لطرف ثالث

في حالة ما إذا أعتبر المستفيد مخلا بإلتزاماته تقوم الإدارة :

- إلغاء مقرر منح الدعم وتسديده،.
- مباشرة المتابعات القضائية ضده،

يمنع المستفيد المخل من الإستفادة من كل البرامج و الأعمال المستفيدة من دعم القطاع و هذا لمدة عشر(10) سنوات.

المادة 10: حالة القوة القاهرة

في حالة وقوع حدث غير متوقع ولا يمكن تجاوزه وخارج عن إرادة المستفيد من دعم الدولة، تعاينه قانونا مديرية المصالح الفلاحية، تعرض اللجنة التقنية الولائية على مديرية ضبط الإنتاج الفلاحي و تنميته التدابيرالجديدة الواجب تطبيقها .

المادة 11: سريان المفعول

يسري مفعول دفتر الشروط هذا ابتداء من تاريخ توقيعه من الاطراف المتعاقدة.

حرر ب.....في.....

إمضاء المستفيد مسبوقا بعبارة "اطلع وصودق عليه"

إمضاء مدير المصالح الفلاحية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري

مديرية المصالح الفلاحية

ولاية.....

طبيعة ومبلغ الدعم

وصف عام

القسم الفرعي.....

البلدية.....

الولابة.....

المستفيد.....

رقم دفتر الشروط.....المؤرخ في.....

تبليغ الدعم رقم.....مؤرخ في.....

السنة	الرمز	نوع العتاد و التجهيزات الفلاحية	القوة و البياتات الأخرى	العدد	سعر البيع الحقيقي (دج)	السعر المرجعي(دج)	مبلغ الدعم (دج)	مدة الإنجاز
المجموع العام								

توقيع المستفيد، مسبوق بعبارة خطية "شوهد وصودق عليه" توقيع مدير المصالح الفلاحية

ملحق 5

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري

مديرية المصالح الفلاحية لولاية .....

مقرر رقم ... مؤرخ في ..... الموافق ..... يتضمن منح دعم من الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية لاقتناء عتاد و تجهيزات فلاحية مصنوعة محليا.

إن مدير المصالح الفلاحية لولاية.....

- بمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2 جمادى الثانية عام 1435 الموافق 2 أبريل سنة 2014 الذي يحدد قائمة إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 139 -302 الذي عنوانه " الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية "،
- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2 جمادى الثانية عام 1435 الموافق 2 أبريل سنة 2014 الذي يحدد كيفيات متابعة وتقييم حساب التخصيص الخاص رقم 139 -302 الذي عنوانه " الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية "،
- وبمقتضى المقرر رقم ... المؤرخ في ..... الذي يحدد شروط التأهيل للاستفادة من دعم حساب التخصيص الخاص رقم 139 - 302 الذي عنوانه " الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية "، السطر 1 "تطوير الاستثمار الفلاحي"، وكذا كيفيات دفع الإعانات لاقتناء عتاد و تجهيزات فلاحية مصنوعة محليا،
- وبناء على الاتفاقية المؤرخة في 11 مايو سنة 2015 الموقعة بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية والمتعلقة بالنفقات المقيدة في حسابات التخصيص الخاص الخاصة بقطاع الفلاحة،
- وبناء على طلب الدعم المقدم بتاريخ ..... من طرف.....
بصفته.....
- وبناء على محضر اللجنة التقنية الولائية رقم ..... المؤرخ في .....
- وبناء على تبليغ الدعم رقم..... المؤرخ في .....
- وبناء على دفتر الشروط رقم .....الموقع بتاريخ.....
من طرف السيد.....
الذي يعمل لحساب.....
الكائن (ة) ب (المكان المسمى) ..... بلدية ..... دائرة .....ولاية .....

يقرر ما يأتي:

المادة الأولى: يوافق على الحصول على العتاد و التجهيزات الفلاحية الواجب اقتناءها والمدونة في دفتر الشروط المذكور أعلاه ، الذي يعد جزءا لا يتجزأ من هذا المقرر، بمساهمة الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية في إطار برامج تطوير القطاع الفلاحي.

المادة 2: يعاد بيان المعدات و التجهيزات الفلاحية الواجب إقتناءها بالتفصيل في دفتر الشروط (الملحق 4 من مقرر رقم.....المؤرخ في .....والمذكور أعلاه) ، بالنسبة للمبلغ الإجمالي للدعم أدناه:

- المبلغ الكلي للدعم المقرر =.....دج

المادة 3: يكون مبلغ الدعم المستحق بعنوان إقتناء العتاد و التجهيزات الفلاحية المصنوعة محليا على عاتق الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية ويتولى دفع هذا المبلغ الوسيط المالي المختص إقليميا بعد الخدمة المؤداة التي يشهد عليها مدير المصالح الفلاحية قانونا مطابقة مع أحكام المقرر رقم ... المؤرخ في ..... والمذكور اعلاه.

المادة 4: تحدد مدة إنجاز العمل بإثنا عشر (12) شهرا.

المادة 5: يكلف مسؤول الوسيط المالي ومدير المصالح الفلاحية للولاية، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا المقرر الذي يسري مفعوله إبتداء من تاريخ توقيعه.

حرر ب.....في.....

مدير المصالح الفلاحية

الفهرس العام

الموضوع	الرقم
البسملة	-
الإهداء	-
شكر و عرفان	-
ملخص	-
مقدمة	3
الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الحكومية الفلاحية في ظل الأزمة النفطية 2014-2019	
تمهيد	10
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الفلاحية و الأزمة النفطية	11
المطلب الأول: مفهوم السياسة الفلاحية و أهدافها	11
المطلب الثاني: الإطار القانوني والمؤسساتي للسياسة الفلاحية	14
المطلب الثالث: مفهوم الأزمة النفطية و أسبابها	18
المبحث الثاني: السياسة الفلاحية المتبعة لتطوير قطاع الفلاحة في ظل الأزمة النفطية 2014-2019	21
المطلب الأول: سياسة التجديد الفلاحي	21
المطلب الثاني: سياسة التنمية الريفية	26
المطلب الثالث: سياسة الصيد البحري و تربية المائيات	27
المطلب الرابع: سياسة عصرنة القطاع و إعادة نشره الإداري و الإقليمي	27
المبحث الثالث: واقع و تحديات قطاع الفلاحة في ظل الأزمة النفطية 2014-2019	30
المطلب الأول: مقومات قطاع الفلاحة	30
المطلب الثاني: معوقات القطاع الفلاحي	41
المطلب الثالث: أثر الأزمة النفطية 2014-2019 على القطاع الفلاحي في الجزائر	45
خلاصة الفصل	52
الفصل الثاني: واقع قطاع الفلاحة في ولاية الوادي	
تمهيد	54
المبحث الأول: بطاقة تقنية لولاية الوادي	55
المطلب الأول: تقديم الولاية	55
المطلب الثاني: الإمكانيات الفلاحية للولاية	58
المبحث الثاني: البرامج الفلاحية التي استفادت منها الولاية من 2014-2019	60
المطلب الأول: برنامج العقار الفلاحي	60

المطلب الثاني: برنامج الدعم الفلاحي	62
المبحث الثالث: إنجازات و تحديات قطاع الفلاحة بالولاية	64
المطلب الأول: إنجازات قطاع الفلاحة بالولاية	64
المطلب الثاني: صعوبات الفلاحة بالولاية	66
خلاصة الفصل	68
الخاتمة	69
قائمة المراجع	72
فهرس الجداول و الرسوم و الخرائط	78
الملاحق	82
الفهرس العام	91